

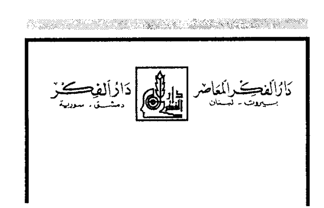
المجتمع الأهلي

ودوره في بناء الديمقراطية

الأستاذ عبد الغفار شكر
الدكتـــور محمـــد مورو

المجتمع الأهلي

ودوره في بناء الديمقراطية





الرقم الاصطلاحي للسلسلة: ٣٠٤٥
الرقم الاصطلاحي للحلقة: ١٦٦٤,٠٣١
الرقم الدولي للسلسلة: ISBN: 1-57547-447-6
الرقم الدولي للحلقة: ISBN: 1-59239-145-1
الرقم الموضوعي: ٣٠١
الموضوع: مشكلات الحضارة
السلسلة: حوارات لقرن جديد
العنوان: المجتمع الأهلي
ودوره في بناء الديمقراطية
التأليف: الأستاذ عبد الغفار شكر
الدكتور محمـــد مـــورو
الصف التصويري: دار الفكر — دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية – دمشق
عدد الصفحات: ٢٤٠ صفحة
قياس الصفحة: ١٤ × ٢٠سم
عدد النسخ: ٣٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق–سورية
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ — ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
e-mail: info@fikr.com

الطبعة الأولى
صفر ١٤٢٤هـ
نيسان (أبريل)٢٠٠٣م

المحتوى

الموضوع	الصفحة
– **الفصل الرابع**: مستقبل الجماعات الأهلية الإسلامية في ظل العولمة	١٦٥
القسم الثاني – التعقيبات	١٧١
تعقيب على مبحث الدكتور محمد مورو الأستاذ عبد الغفار شكر	١٧٣
تعقيب على مبحث الأستاذ عبد الغفار شكر الدكتور محمد مورو	١٩٥
• **الفهرس العام**	٢١٥
• **تعاريف**	٢٢٣

كلمة للناشر

إذا كان الغرب اليوم قد أسس جمعيات أهلية، ينهض من خلالها بأعباء اجتماعية وينفّذ مشاريع تدعم الاقتصاد القومي، وترفع المستوى الحضاري لمجتمعاته. وإذا كانت تلك الجمعيات أيضاً تغذي المؤسسات البحثية، وتنشئ الجامعات الرائدة، وتؤسس المراكز الصحية لمكافحة الأمراض الخطيرة، وتموّل المشاريع الإنسانية..

فهل استطاع الشرق أن يحذو حذو الغرب في هذا المجال؟

وهل خلا المجتمع في الأمة العربية والإسلامية من مثل تلك الجمعيات التي تدعم موقف الدولة، وتسابقها إلى خدمة المجتمع؟

أين يمكن أن نصنّف المؤسسات الوقفية الإسلامية التي نشأت منذ بدايات القرن الهجري الأول، فسدّت حاجات في الطب والتعليم والخدمات العامة على مدى قرون..

وإذا تأخرت هذه المؤسسات في الشرق؛ فلماذا توقفت؟ وأين البديل الملائم؟

يقوم على تناول هذا الموضوع الهام، باحثان معروفان؛ الأستاذ عبد الغفار شكر والدكتور محمد مورو. أثارا من خلاله الإشكالات المحيطة به، كلٌ من وجهة نظره.

القسم الأول

المباحث

المجتمع الأهلي

ودوره في بناء الديمقراطية

١- البحث الأول: (المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية)
الأستاذ عبد الغفار شكر

٢- البحث الثاني: (المجتمع المدني-إشكاليات المصطلح والممارسة)
الدكتور محمد مورو



المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطيـــة

الأستاذ عبد الغفار شكر

مقدمـة: حول ضرورة الديمقراطية

تواجه الأمة العربية العديد من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، تتنوع وتتعدد هذه التحديات والمخاطر لتشمل كافة مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما تتسع ساحة المواجهة لتشمل الوطن العربي بأكمله وتتجاوزه إلى آفاق إقليمية وعالمية، فهناك تحديات التنمية والتحديث والتحول الديمقراطي وإشاعة العقلانية، بالإضافة إلى مخاطر الوجود الصهيونية التوسعي، والهيمنة الأمريكية، والتهميش المتزايد للأقطار العربية في ظل العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية المعاصرة التي فرضتها العولمة الرأسمالية تحقيقاً لمصالح الدول

الرأسمالية الكبرى، ورغم أن طبيعة هذه التحديات والمخاطر تتطلب أوسع تعبئة ممكنة للشعوب العربية باعتبارها الطرف الأساسي في المواجهة، وضرورة قيامها بدور فعال في صياغة سياسات المواجهة، وتحديد أولوياتها، إلا أن نظم الحكم القائمة حرصت على الانفراد بإدارة هذه المواجهة وحرمت شعوبها من القيام بدور فعال رغم أن هذه الشعوب هي التي تتحمل أعباء المواجهة وقدمت بالفعل تضحيات كبيرة في مواجهة هذه المخاطر والتحديات.

دفعت الشعوب العربية ثمناً باهظاً وتحملت الأعباء المترتبة على انفراد الحكام بمواجهة هذه المخاطر والتحديات، فقدمت آلاف الشهداء في حروبها ضد إسرائيل، وتحملت معاناة الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحملت المعاناة الاقتصادية والتقشف الذي وصل إلى حد الحرمان من أبسط ضروريات الحياة، علاوة على البطالة والفقر وتهميش فئات واسعة من السكان، فضلاً عن القمع السياسي والقهر الطبقي والتضليل الفكري والإعلامي. ولم يكن هناك مبرر معقول لأن تتحمل الشعوب العربية هذه المعاناة وتقدم هذه التضحيات بينما هي محرومة من المشاركة السياسية ومستبعدة من القيام بدورها الطبيعي في اتخاذ القرار وصياغة سياسات المواجهة وتحديد أهدافها وأولوياتها، خاصة بعد أن أثبتت التجربة والممارسة لمدة

تزيد عن نصف قرن فشل هذه النظم في خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والصراع العربي الصهيوني والهيمنة الأجنبية بكفاءة لإيثارها مصالحها الخاصة على المصالح العامة للمجتمع في هذه المواجهة، واستبعادها القوى الشعبية خوفاً من أن تتجاوزها هذه القوى في اللحظات الحرجة من الصراع أو أن يهدد اتساع نطاق المواجهة أو تصاعد المعارك المصالح الضيقة للفئات الحاكمة. التقت حول هذا المنهج كثير من نظم الحكم العربية: ملكية وجمهورية، رجعية وتقدمية، ثورية وتقليدية، لأنها بصرف النظر عن المسميات مارست الحكم من خلال سلطة أبوية أو تسلطية أو ديمقراطية انتقائية مقيدة، أي إن الاستبداد السياسي الذي عانت منه الشعوب العربية وما تزال تعاني منه الآن هو الجذر الأساسي لفشل العرب حكاماً ومحكومين في خوض معارك الاستقلال والتنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية ومواجهة الخطر الصهيوني والهيمنة الأمريكية بكفاءة. ونتيجة لهذا كله فقد أجمع المفكرون والمثقفون العرب يساندهم في هذا قوى سياسية متعددة على أن الديمقراطية هي المخرج الأساسي للشعوب العربية من مأزقها الحالي وما تعانيه من مشاكل وأزمات. فلا يمكن بدون الديمقراطية الحديث عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو التطلع إلى تحديث حقيقي للمجتمع، أو توفير العدالة الاجتماعية، أو تعميق المشاركة الشعبية، أو الحد من مخاطر الوجود الصهيوني

والهيمنة الأمريكية. كما لا يمكن بدون بروز الشعوب كطرف أساسي في المواجهة ومشاركتها الفعلية في صياغة السياسات العامة وتحديد أهدافها وأولوياتها أن تحقق نجاحاً يذكر في مواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد الأمة العربية حالياً.

إن الدرس الأساسي المستفاد من خبرة النصف الثاني للقرن العشرين هو أنه رغم الجهود المضنية والتضحيات الكبيرة والمعاناة الشديدة فإن آمال العرب تحطمت أكثر من مرة على صخرة الاستبداد والحكم الفردي والعسكري والقبلي والعشائري.

إن الانتقال في الوطن العربي من الاستبداد إلى الديمقراطية يتطلب أولاً وفي الأساس تحرير الإنسان العربي وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساسية في المواجهة، ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان العربي ما دامت رواسب الاستبداد قائمة في المجتمعات العربية على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمقراطي كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان العربي، **لأن الديمقراطية هي في جوهرها طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وإدارة صراعاته بوسائل سلمية**، وهي بهذا المفهوم تتطلب سيادة قيم معينة ومؤسسات وآليات تضع الديمقراطية بهذا المفهوم موضع التطبيق، فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع بدون إشاعة ثقافة ديمقراطية تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه. كما لا يمكن

استكمال التحول إلى الديمقراطية بدون بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمقراطية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله(١).

للقيم الديمقراطية إذن دور محوري في إنضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتوفير شروطها الأساسية. ويتطلب ذلك إنجاز ثلاث مهام أساسية هي:

- إشاعة الثقافة المدنية الديمقراطية في المجتمع.

- الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وفي علاقتهم بالآخرين.

- تدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية، واكتسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومي الذي يقومون به في مختلف مجالات الحياة. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل للقيام بهذه المهام، لأنها تقوم أيضاً على القيم الديمقراطية، ولأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الاستفادة من خدماتها أو ممارسة نشاط جماعي

(١) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ندوة المنظمات غير الحكومية والحكم الجيد في الوطن العربي، معهد دراسات التنمية ومركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتوثيق (سيداج) القاهرة ١٩٩٩.

للدفاع عن مصالحهم، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة. فكيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور؟ وما علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية؟ وما دورها المحدد في بناء الديمقراطية؟

هذا ما نعرضه بدرجة أكبر من التفصيل في هذه الدراسة عن "دور المجتمع في بناء الديمقراطية". نأمل أن نساهم من خلالها في توفير الوضوح الفكري المطلوب للسير قدماً على طريق التحول الديمقراطي في مجتمعاتنا العربية.

* * *

الفصل الأول

مفهوم الديمقراطية ومقوماتها الأساسية

للديمقراطية تاريخ طويل في الوطن العربي، يرجع في بعض الأقطار العربية إلى القرن التاسع عشر، وفي معظمها للنصف الأول من القرن العشرين، حيث ارتبط النضال من أجل الديمقراطية بالنضال من أجل الاستقلال الوطني، ومع موجة الاستقلال الأولى في عشرينيات هذا القرن ورغم استمرار قوات الاحتلال قامت نظم حكم عربية على أساس مفاهيم الديمقراطية الليبرالية من تعددية حزبية وسلطات تشريعية منتخبة في ظل دساتير تعترف بالحقوق الأساسية للمواطنين، ولكنها كانت في أغلب الأحيان ديمقراطية شكلية تنعم بها الفئات الحاكمة وبعض قطاعات الطبقة الوسطى، ولهذا فإنها لم تصمد طويلاً أمام موجات المد الثوري مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وما صاحبه من انقلابات عسكرية، وقيام نظم حكم شمولية أعطت الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأكيد الاستقلال الوطني على حساب الحريات السياسية والتعددية الحزبية والانتخابات البرلمانية. ومع إخفاق هذه النظم في تحقيق التنمية والمحافظة على استقلالية الإرادة الوطنية في مواجهة الرأسمالية العالمية، والذي

رافقه تدهور ملحوظ في مستوي معيشة المواطنين، وتراجع القـدرة على إشباع حاجاتهم الأساسية في الربع الأخير من القرن العشرين ارتفعت من جديد الأصوات المطالبـة بالديمقراطيـة، بعـد أن تـأكد للجميع أنه لا يمكـن المقايضـة علـى حريـات الشـعوب وحقوقهـا السياسية ومشاركتها في صياغة السياسات العامـة مقـابل وعـد لا تتوافر له أي ضمانات بحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبتت التجربة العملية بالفعل طوال خمسين سـنة أن مـا تحقـق مـن مكاسب وإنجازات اقتصادية واجتماعية سرعان ما تم التراجع عنه دون مقاومة تذكر، بسبب غيـاب التنظيمـات السياسـية والنقابيـة الفعالة للطبقات العاملة والكادحة والوسطي.

عاد الحديث والاهتمام بالديمقراطية في الوطن العري في أواخـر القـرن العشـرين في ظـل ظـروف محليـة وإقليميـة ودوليـة مغــايرة أساسها والعامل المؤثر فيها هو ظاهرة العولمة التي أثـرت كثيراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسـية في الوطـن العربـي، واخترقت كل مناحي الحيـاة وأدخلـت معظـم الأقطـار العربيـة في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية طاحنة، ولـم يعـد النضـال مـن أجل الديمقراطية في الوطن العربي قضية داخلية، بـل هنـاك العديـد من المؤثرات الخارجية التي تتحكم فيه وتحدد توجهاته.

نتيجة لهذه التطورات الداخلية والخارجيـة شـهدت كثير مـن الأقطار العربيـة تطـورات ملموسـة نحـو التعدديـة الحزبيـة والحيـاة

البرلمانية، ولكن نظم الحكم في هذه الأقطار لا يمكن وصفها رغم هذه التطورات بأنها نظم ديمقراطية، فهي ما تزال تندرج تحت ما يمكن أن نسميه بالتعددية السياسية المقيدة التي لا تزيد في حقيقتها عن "**قبول النظام السياسي مبدأ التعددية السياسية في شكل أحزاب سياسية ولكن في أطر قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية التعددية**"[1] .

أن نظم التعددية السياسية المقيدة الموجودة في معظم الأقطار العربية هي في حقيقتها استمرار للنظم الشمولية نشأت الحاجة إليها لإنقاذ هذه النظم التي تآكلت شرعيتها ولتخفيف الصراع الطبقي والسياسي في مجتمعات تعمقت أزمتها نتيجة لسياسات الحكم التي تطبقها هذه النظم. وهي بعيدة عن الديمقراطية الحقيقية وما زالت تندرج في إطار الاستبداد لأنها لم تحقق مبدأ سيادة القانون وإعلاء إرادة الشعب. أنها ديمقراطية انقاذية لنظم الحكم هدفها استمرار الأمر الواقع بإجراءات جديدة، وهي من ثم تتسم بخصائص ثلاث:

الأولى: التحول إلى التعددية يتم من أعلى بقرار من قمة السلطة التنفيذية.

---

(١) إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة، كتاب الأهالي رقم،٥٤ القاهرة، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٥ ص٨٢.

الثانية: هذا التحول يتم بصورة تدريجية وفق إرادة السلطة التنفيذية، وليس من خلال النضال السياسي والجماهيري. ويلاحظ أن هذه النظم لم تتسع فيها الحقوق والحريات السياسية منذ قيامها ولأكثر من عشرين سنة، بل على العكس أدت أزمة نظم الحكم إلى سلب بعض الحقوق والحريات والانتقاص من مكاسب ديمقراطية تحققت من قبل لضمان استمرار الحكم.

الثالثة: هيمنة السلطة التنفيذية على العملية كلها وخاصة رئيس الدولة الذي يملك في الواقع صلاحيات وسلطات واسعة تجعل هذه النظم أقرب إلى الحكم الفردي منها لأي نظام آخر(١).

وإذا كان من الصعب أن نصف هذه النظم بأنها ديمقراطية، فماذا نقصد بالديمقراطية؟ وما أهم مقوماتها؟ وما علاقة ذلك بعملية الانتقال في الوطن العربي إلى الديمقراطية؟

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية بمعناها الواسع هي **مشاركة الشعب في اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه**. وقد تصورت بعض القوى السياسية في الوطن العربي أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق بمجرد السماح بقيام أحزاب متعددة وإجراء انتخابات دورية لتشكيل البرلمان وإصدار صحف حزبية، وتصورت أيضاً نتيجة لهذا الفهم

(١) المرجع السابق، ص ٤٥ -٥٠.

الخاطئ أن التحول إلى الديمقراطية يمكن أن يتم في فترة وجيزة، وغابت عنها الرؤية السلمية التي تساعدها على السير بنجاح نحو هذا الهدف وتوفير ما يتطلبه من شروط وإجراءات. ومن ناحية أخرى فقد اختلفت النظرة إلى الديمقراطية باختلاف المواقع الطبقية والإيديولوجية وتعددت مسمياتها بين ديمقراطية اشتراكية وديمقراطية شعبية وديمقراطية اجتماعية وديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل.. إلخ، ورغم الأهداف والغايات النبيلة التي كانت تكمن خلف هذه المسميات إلا أن تطبيقاتها دارت أساساً في ظل أوضاع شمولية أو سلطوية وعجزت عن توفير الشروط الضرورية للمشاركة الشعبية، وتمكن الشعوب من اختيار حكامها والقيام بدور أساسي في صياغة السياسات العامة وفرض رقابتها على السلطة التنفيذية ومحاسبتها طبقاً للنتائج المتحققة. وقد توافر الحد الأدنى من الشروط اللازمة لقيام الديمقراطية بالفعل في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ومجتمعات أخري كالهند عندما تعاملت مع الديمقراطية وفق مفهوم إجرائي يعتبرها **"صيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، من خلال قواعد وأسس متفق عليها سلفاً بين جميع الأطراف، تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة"**، فالمجتمع ليس مجرد كم من الأفراد، بل هو طبقات يترتب على وجودها علاقات ومنافسات وصراعات، وإذا لم ينجح المجتمع في تنظيم هذه الصراعات

بوسائل سلمية فإنه يتعرض لمخاطر العنف الذي قد يصل إلى حد الحرب الأهلية، من هنا فإن **الديمقراطية كإطار لتنظيم الصراع الطبقي سلمياً** هي "مسألة نسبية وعملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف سلمياً تعبيراً عن إجماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون استثناء"[1]. ومع استقرار الممارسة الديمقراطية تتطور وتنضج هذه العملية التاريخية، وقد احتاجت أوروبة إلى أربعة قرون لإنجاز عملية الانتقال إلى الديمقراطية بهذا المفهوم.

تنجح الديمقراطية في تنظيم الصراع الطبقي سلمياً بقدر ما توفر للمجتمع نظاماً للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ينظم العلاقات بين أفراد وطبقات المجتمع من ناحية، وينظم العلاقات بين الدولة والمجتمع من ناحية أخرى، والعلاقات بين مؤسسات الدولة نفسها (تنفيذية، تشريعية، قضائية) من ناحية ثالثة. وغني عن الذكر أن هذا التنظيم للعلاقات في المجتمع وبين مؤسسات الدولة يفضي في النهاية إلى الآلية الرئيسية لتحقيق سلمية الصراع وأعني بها تداول السلطة

---

(١) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٦٨ شباط (فبراير) ١٩٩٣. ص ٢٥.

السياسية سلمياً بين مختلف الطبقات من خلال الانتخابات العامة الدورية.

المقومات الأساسية للديمقراطية البورجوازية

تبلورت من خلال الممارسة مجموعة المقومات الأساسية التي لا يمكن بدون توافرها تحقيق الديمقراطية ومنها:

- إقرار مبدأ سيادة القانون، ودولة المؤسسات، واستقلال السلطة القضائية.

- الاعتراف بمجموعة الحريات العامة وحقوق الإنسان كأساس لمجتمع مدني وإعلام حر، بما يكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وحرية الرأي والاعتقاد والاجتماع.. إلخ.

- الاعتماد على مبدأ الانتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية كأساس لتداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة تجسد نتائجها بصدق إرادة الناخبين.

- الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية بكل ما يترتب عليها من نتائج.

نقد الديمقراطية البورجوازية

ومن المهم هنا ونحن نتحدث عن الديمقراطية البورجوازية أن يكون واضحاً لنا أنه إذا كانت الديمقراطية في أوروبة قد قامت وتقوم بدور في تنظيم العلاقات وإدارة الصراع في المجتمع الرأسمالي سلمياً، فليس هناك ما يبرر اعتبارها جزءاً من العلاقات الرأسمالية نفسها، بل بالعكس فالعلاقات الرأسمالية تقوم في جوهرها على التسلط والاحتكار والاستغلال بينما تهدف الديمقراطية إلى الحد من ذلك إلى أدنى درجة ممكنة بما تقيمه من أجهزة للمراقبة وما تقدمه من إمكانات للمقاومة وتغيير موازين القوى[1]. وما طرحته الرأسمالية هو الليبرالية السياسية وليس الديمقراطية البورجوازية التي نعرفها الآن، وكانت الليبرالية السياسية في حقيقتها مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد وحريته، نشأت تاريخياً كتعبير عن واقع اجتماعي هو تبلور السوق الرأسمالي.

لم تكن الحرية آنذاك مطروحة للجميع، ولم تكن المشاركة السياسية من حق الجميع، بل كانت مرتبطة بالملكية، أي إن الليبرالية السياسية كانت هي المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد، وكانت نشأة الليبرالية هذه منفصلة عن الديمقراطية ثم

---

(١) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل، العدد،١٦٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، بيروت ص ١٤.

تم استيعابها فيها تدريجياً. فقد ولدت الليبرالية أولاً ثم تمقرطت بعد ذلك عبر توسيع الحقوق والحريات التي ناضلت من أجلها الجماهير لتشمل جميع المواطنين. حيث أفرز السوق الرأسمالي ضغوطاً دفعت نحو الديمقراطية وفرضتها. وقد جاء ذلك التحول عندما أدركت الطبقة العاملة أن حرمانها من التصويت أو قيامها بدورها السياسي، لا يمكنها من التأثير في القرار السياسي فناضلت من أجل حقها في التصويت وحقها في التنظيم السياسي المستقل، وتشكيل أحزاب تعبر عن مصالحها، وكان إقرار حق الاقتراع العام هو نقطة التحول الحاسمة من عصر الدولة الليبرالية إلى عصر الدولة الديمقراطية الليبرالية[1].

ونحن نلاحظ أن الأنظمة الرأسمالية الغربية قد ركزت على مفهوم الحرية في تحديد الديمقراطية وممارساتها. كما ركزت على مفاهيم الاقتصاد والحر وتقوية القطاع الخاص والمبادرة الشخصية وحقوق الإنسان، وربطت بين مفهومي الديمقراطية والرأسمالية وتصوير الأمر وكأن الأولى نتيجة للثانية، وأهملت بذلك مفهوم العدالة الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بمحاربة الفقر والتخفيف من الفروقات الطبقية والفئوية والعنصرية والجنسية بين الرجل والمرأة وتأييد تكافؤ الفرص، فالطبقات والجماعات الفقيرة المغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تمارس حريتها في غياب العدالة الاجتماعية

---

(١) إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص٣٨، ٣٩.

وبذلك لم تستكمل الديمقراطية البورجوازية شروط ممارسة الحرية نفسها. والتحدي الحقيقي الآن أمام القوى الاشتراكية في الوطن العربي هو بلورة وتطبيق مفهوم للديمقراطية يستفيد مما أنجزته الديمقراطية البورجوازية وتراثها ويضيف إليها، يمكن من ممارسة الحرية بالفعل لكافة المواطنين بدون تمييز. وفي هذا الصدد يؤكد المفكر العربي د. سمير أمين أن الديمقراطية التي تطمح إليها شعوب العالم الثالث يجب أن تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعي الاصلاحي واحترام استقلالية المبادرة الشعبية. كما يمكن النظر إلى الديمقراطية الاشتراكية باعتبارها نفياً للديمقراطية البورجوازية، ولكنه نفي بالمعني الجدلي، حيث تلغى العناصر الرجعية في الديمقراطية البورجوازية التي تحرم أوسع الجماهير من المشاركة في صنع القرارات، وتتلاعب مراكز الضغط الرأسمالية والبيروقراطية وأجهزة الإعلام بإرادة الجماهير...إلخ. ولكنها (أي الديمقراطية الاشتراكية) تحتفظ بالعناصر الإيجابية في الديمقراطية البورجوازية وتدمجها في تركيب أعلى بصورة كيفية أوفر حرية يتلاءم مع محتواها الطبقي الجديد. وذلك من خلال الجمع بين الأشكال التمثيلية والأشكال المباشرة للديمقراطية، التي توفر مشاركة شاملة لجماهير الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف الفئات الكادحة الأخرى في صنع القرارات التي توجه مختلف نواحي الحياة في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً..إلخ.

وهي تضع بذلك أساساً أرسخ وأعمق لحرية الصحافة، والتعددية الحزبية، وحرية التنظيم النقابي، وتكوين مختلف أشكال الجمعيات والاتحادات، وتكفل حق الإضراب والتظاهر والحريات والحقوق السياسية والمدنية بالترابط مع كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبار كل ذلك شروطاً ضرورية لعملية تحرير العمل وممارسة الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وإطلاق مبادرات أوسع جماهير الطبقة العاملة والطبقات الشعبية في المشاركة في صنع القرارات، وحل التناقضات التي تثور فيما بينهم بصورة ديمقراطية"(١).

من المهم أن ينعكس هذا الفهم الذي طرحناه هنا لمسألة الديمقراطية على عملية الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي وأن تتشكل منذ البداية رؤية واضحة لهذه العملية وطبيعتها ومتطلباتها وأولوياتها والمراحل التي ستمر بها والمدى الزمني المحتمل لها.

---

(١) صلاح العمروسى، حدود البرلمانية في ظل نظام استبدادي، كتاب اليسار العربي وقضايا المستقبل. إصدار مركز البحوث العربية بالقاهرة، مكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٩٨. ص٢٢٩.

حول الانتقال إلى الديمقراطية

القضية الأساسية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي هي أنها عملية تاريخية بدأت منذ سنوات طويلة، وستتم عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، وستتم تدريجياً وربما تنتكس في بعض مراحلها نتيجة للصراع حول السلطة وإصرار قوى معينة على إيقاف التحول الديمقراطي، وهي لكي تنجح يجب أن تشمل المجتمع كله، لأن الديمقراطية بالمفهوم الذي طرحناه هي طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع يتضمن قيماً وآليات ومؤسسات، فلا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون تعميق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها تأكيد القيم الديمقراطية ووظائف الممارسة الديمقراطية، أو بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها.

من هنا فإن القوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة في استكمال عملية الانتقال إلى الديمقراطية مطالبة بأن تعطي اهتماماً أكبر لبعض المسائل الضرورية التي تكتسب أهمية أكثر من غيرها مثل:

- تبني مفهوم سليم للديمقراطية يتجاوز الديمقراطية البورجوازية دون أن يلغي إنجازاتها.

- تحديد المقومات الأساسية للديمقراطية طبقاً للمفهوم الجديد الذي يتجاوز الديمقراطية البورجوازية.

– التنشئة الديمقراطية لإشاعة الثقافة المدنية الديمقراطية في المجتمع.

– دعم استقلالية المبادرة الشعبية بالتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني.

– السير على طريق التنمية الوطنية المتمحورة على الذات للحد من العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة مع المراكز الرأسمالية، وتحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية تمكن القوى الشعبية من ممارسة دورها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع.

وفيما يلي نعرض بعض الأفكار والتوجهات حول هذه المسائل الخمسة.

أولاً: المفهوم السليم للديمقراطية

ينطلق هذا المفهوم مما أوضحناه من قبل أن الديمقراطية بمعناها الواسع **هي مشاركة الشعب في اتخاذ القرار السياسي، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه.** وأنها بالمفهوم الاجرائي "صيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، من خلال قواعد وأسس متفق عليها سلفاً بين جميع الأطراف، تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال **انتخابات دورية حرة ونزيهة.** وأن الديمقراطية البورجوازية أرست القواعد والأسس التي تكفل ممارسة الديمقراطية في حدها الأولي، ولكنها لا تكفي لإتاحة

الفرصة أمام كل الطبقات للمساواة السياسية لعدم توافر العدالة الاجتماعية وغياب تكافؤ الفرص للطبقات العاملة والكادحة والجماعات المهمشة والفقيرة المغلوبة على أمرها، مما لا يوفر قوة سياسية متكافئة لجميع الطبقات. ومن ثم فإن التحدي الحقيقي الآن في الوطن العربي هو بلورة وتطبيق مفهوم سليم للديمقراطية يستفيد مما أنجزته الديمقراطية البورجوازية وتراثها ويضيف إليها ما يمكن من ممارسة الحرية لكافة المواطنين دون تمييز. يمكن وصف هذا المفهوم بديمقراطية المشاركة التي تتيح لأوسع الجماهير مشاركة سياسية حقيقية وهي خطوة على الطريق نحو بلورة مفهوم جديد للديمقراطية الاشتراكية يواكب قيم العصر ويقدم الاشتراكية للشعوب بشكل مختلف عما كان قائماً من قبل في ظل النظم الشمولية أي يقدمها في صورة اشتراكية تقوم على إرادة الشعوب وتمتعها بحرياتها الأساسية ويتحقق ذلك من خلال التأكيد على ما يلي:

- لا تتحقق الديمقراطية السياسية ما لم يتوافر للمواطنين حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الحقوق السياسية المتساوية لا تكفي وحدها لتمتع الأفراد والطبقات بقوى سياسية متساوية.

- أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية إلى صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لكل فئات الشعب.

- فتح الباب واسعاً أمام استقلالية المبادرة الشعبية وبصفة خاصة من خلال المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.

- لا يمكن السير بنجاح على طريق التطور الديمقراطي بدون النجاح في تحقيق ثورة ثقافية ترسخ في المجتمع القيم التي تخدم التطور الديمقراطي في وبصفة خاصة قيم التسامح والحوار والتعاون واحترام الآخر والتنافس والصراع السلمي[1].

- إذا كانت الطبقة الرأسمالية هي الحامل الاجتماعي للديمقراطية في المراكز الرأسمالية المتقدمة نظراً لظروف أوروبة وأمريكا في القرنين التاسع عشر والعشرين، فهناك شكوك كثيرة حول إمكانية واستعداد الرأسماليين العرب ورجال الأعمال للقيام بهذا الدور لأسباب كثيرة. والأرجح أن الحامل الاجتماعي للديمقراطية في الوطن العربي سيكون تحالفاً وطنياً شعبياً من العمال والفلاحين والفئات الوسطى يلعب فيه المثقفون التقدميون دوراً أساسياً، وسيكون هناك مكان في هذا التحالف لقطاع من الرأسمالية المحلية التي ترتبط مصالحها باستقلال الاقتصاد.

ثانياً: المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة

تأتي أهمية هذه المقومات لما توفره من وضوح فكري

(١) عبد الغفار شكر، الديمقراطية والطريق العربي إلى الاشتراكية كتاب اليسار العربي وقضايا المستقبل، المرجع السابق ص ١٩٧- ١٩٨.

وسياسي حول الديمقراطية باعتبارها طريقاً طويلاً يبدأ بتوافر شروط معينة تتطور وتتسع من خلال الممارسة، وباعتبارها نظاماً للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع، وباعتبارها إطاراً أساسياً لنضال القوى الشعبية له مضمون اقتصادي واجتماعي يوفر لكافة المواطنين القدرة الاقتصادية التي تكفل لهم قدراً من القوة السياسية في الصراع السياسي، وأن تكون هذه المقومات أساس العمل الفكري والنضال السياسي من أجل الانتقال إلى الديمقراطية مثل:

- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية، وتوافر الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية، وإقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات وتداول السلطة من خلال انتخابات برلمانية دورية حرة ونزيهة.

- توافر حد أدنى من الدخل يضمن المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللائقة بحياة كريمة من خلال الالتزام بإشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- حكم محلي ديمقراطي حقيقي يقوم على انتخاب المجالس المحلية ورؤسائها وإعطاء المحليات على كافة المستويات (قري- مدن- محافظات) صلاحيات فعلية في اتخاذ القرار والتنفيذ وتدبير موارد مالية محلية.

- مشاركة العمال في إدارة الوحدات الإنتاجية لضمان انتظام العملية الإنتاجية وتعميق التفاهم بين العمال والإدارة حول الشروط الواجب توافرها لاستقرار العمل.

- مشاركة المستفيدين في إدارة وحدات الخدمات بحيث ينتخب المنتفعون من خدمات الوحدة الصحية أو المستشفى أز المدرسة.. إلخ. مجلساً يشارك في تطوير وتحسين الخدمة. وكذلك في المرافق العامة.

- إطلاق الحرية كاملة للقطاع الأهلي وسائر مؤسسات المجتمع المدني طبقاً لما أقرته الدساتير من مبادئ عامة وإنهاء الوصاية الحكومية عليها.

- حرية وتعدد وسائل الإعلام فمن حق المواطن أن يعرف حقائق الأمور وأن يتابع اختلاف الآراء باعتبار حرية تدفق المعلومات من مصادر مختلفة شرط أساسي لكي يشارك المواطنون فعلاً في صنع القرارات والاختيار بين البدائل المطروحة عليهم.

- ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر والتسامح... إلخ.

- تبني مفهوم جديد للتنمية يقوم على التنمية للشعب بالشعب وتوفير ضرورات الحياة للمواطنين، والتوزيع العادل لعائد التنمية وبذلك تجمع التنمية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية.

ثالثاً: التنشئة الديمقراطية وإشاعة الثقافة الديمقراطية في المجتمع

تقوم الديمقراطية كأسلوب حياة في المجتمع وتنظيم العلاقات فيه بما يضمن حل صراعاته سلمياً على مجموعة من المعايير تترجم إلى قيم ومعتقدات وسلوك تشكل ثقافة الإنسان ونظرته إلى هذه القضية ومواقفه العملية فيها. وهذا يعني أن الفرد الذي يتمسك بقيم الديمقراطية سيدفعه ذلك إلى أن يلتزم في سلوكه بالخصائص التالية:

- المشاركة الاجتماعية والمساواة في هذه المشاركة.
- الاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين واهتماماتهم.
- أن يتقبل الآخرين على أنهم متساوون معه.
- تجنب العنف في الصراع وحله بوسائل سلمية في إطار الحوار، وتقبل الصراع الذي قد يكون محتوماً في بعض الأحيان.

تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً هاماً في اكتساب الفرد (وخاصة الطفل) الحساسية للمثيرات الاجتماعية مثل ضغوط والتزامات حياة الجماعة ويتعلم كيف يتعامل معها، وكيف يتصرف مثل الآخرين الذين هم في جماعته الثقافية، وفي إطار هذه التنشئة الاجتماعية تتم التنشئة الديمقراطية التي يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن

بقاءها واستمرارها، وهكذا سيكون السلوك السياسي امتداداً للسلوك الاجتماعي"[١].

وفي هذا الإطار فإن التنشئة الديمقراطية تشمل كل قطاعات المجتمع ابتداء من الأسرة إلى المدرسة إلى النادي إلى جماعة العمل في المصنع والمزرعة ووحدة الخدمات، فهي تبدأ منذ الصغر وتستمر مع الإنسان في كل مراحل حياته، حيث يتعين أن نغرس في وجدان الأطفال والشباب مجموعة القيم والسلوكيات الديمقراطية، لتكون أساس تصرفاتهم مع الأهل والأصدقاء والزملاء، فما لم تكن هذه القيم والسلوكيات أساس التعامل وأساس العلاقات في المجتمع فإنه من المشكوك فيه أن يشهد هذا المجتمع ديمقراطية سياسية، بل يصبح العمل السياسي والنشاط الحزبي والانتخابات العامة ظواهر معزولة عن السياق العام لحركة المجتمع، ومقطوعة عن جذورها وبيئتها، وبالتالي فإنها تصبح مجرد شكليات أو طقوس تمارس دون جدوى. إن التنشئة الديمقراطية مطالبة بإعطاء اهتمام خاص لقيم الحوار والنقد الذاتي والعمل الجماعي بروح الفريق والأمانة والصدق، والتسامح المتبادل والشفافية، والمثابرة وهذه مسؤولية المجتمع كله، الآباء

(١) د. مصطفى تركي، السلوك الديمقراطي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، تشرين أول (أكتوبر)، تشرين ثان (نوفمبر)، كانون أول (ديسمبر)، وزارة الإعلام، دولة الكويت. ص ١١٨- ١١٩.

والأمهات داخل الأسرة، المعلمون في المدرسة والجامعة، قيادات العمل في مؤسسات الإنتاج والخدمات، وهي أيضاً مسؤولية الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية في حياتها الداخلية وفي علاقتها بجماهيرها. وهي أيضاً مسؤولية الحكم الذي يتحمل مسؤولية توفير المناخ وتهيئة الشروط لتحقيق ذلك في مختلف المجالات والمؤسسات. وسنعود إلى هذا الموضوع عند معالجتنا لدور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

رابعاً: دعم استقلالية المبادرة الشعبية بالتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني

تؤكد التجربة في كثير من الأقطار أن تنظيم الجماهير هو الحلقة الرئيسية في النضال الديمقراطي، فالجماهير المنظمة هي القوة الأساسية التي تستطيع أن توفر الشروط الضرورية في المجتمع لإقرار الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وتضمن حماية هذه الحقوق من أي عدوان عليها أو محاولة الانتكاس بها، وبقدر النجاح في تعبئة الجماهير في هذا القطر أو ذاك بقدر النجاح في انتزاع المزيد من المكاسب الديمقراطية. من هنا فإننا لا نبتعد عن الحقيقة كثيراً إذا ذكرنا أن بناء حركة جماهيرية منظمة ومستقلة للطبقات والقوى الاجتماعية الكادحة والمنتجة هو الحلقة الرئيسية

والواجب الملح في الفترة الحالية من تطور المجتمعات العربية، أننا في حاجة ماسة إلى بناء شبكة واسعة من المنظمات الجماهيرية والجمعيات الاجتماعية والثقافية في مختلف قطاعات المجتمع بحيث تتكامل جهودها من أجل دعم نفوذ الجماهير ومشاركتها السياسية، والقضية الأساسية في تنظيم الجماهير هي جذبها إلى مجال العمل العام انطلاقاً من وعيها الملموس بمدى الارتباط بين مشاكلها المعيشية والأوضاع العامة للمجتمع وإدراكها لمسؤوليتها في المساهمة في نشاط جماعي لحل هذه المشاكل. وهنا تبرز أهمية **المجتمع المدني** باعتباره **مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف**. وسوف نعالج هذا الموضوع بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

خامساً: تحقيق نتائج فعلية في عملية التنمية الوطنية المتمحورة على الذات

هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية. ويرى الدكتور سمير أمين أن غياب الديمقراطية في أطراف النظام الرأسمالي العالمي ومن ضمنها الوطن العربي أو هشاشة هذه الديمقراطية ليست من آثار الفترات التاريخية السابقة، بل هي نتيجة للاستقطاب الناتج عن التوسع الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي

يؤدي بدوره إلى استقطاب اجتماعي له تجليات متعددة على رأسها التفاوت الكبير في نمو المداخيل وسوء التوزيع، والبطالة الكثيفة، وظاهرة تهميش فئات واسعة من المجتمع، وهذه التجليات تلعب دوراً كبيراً في إضعاف التطور الديمقراطي في هذه المجتمعات، وأن خضوع نظم الحكم في هذه الأقطار لمتطلبات التوسع الرأسمالي والأخذ بسياسات التكيف الهيكلي هو الذي يشكل الخلفية العامة التي ترسم عليها من حين لآخر الانفجارات الاجتماعية التي تطرح مسألة الديمقراطية على بساط البحث، بمعنى آخر فإن التنمية الاقتصادية الاجتماعية تحدد بدرجة كبيرة مدى إمكانية النجاح في تحقيق الديمقراطية أو إعاقتها، وأنه ما لم تعتمد سياسة تنموية وطنية متمحورة على الذات، أي تتحدد أولوياتها وتتخذ قراراتها انطلاقاً من المصلحة الوطنية والأوضاع الداخلية وليس تنفيذاً لسياسات تحددها المؤسسات الرأسمالية العالمية، فإن السير بنجاح على طريق الديمقراطية أمر مشكوك فيه. ويرى سمير أمين أنه عندما تنشأ نظم تعترف بمبدأ الانتخابات والتعددية الحزبية وبدرجة معينة من حرية التعبير ولكنها تمتنع عن مواجهة المشاكل الاجتماعية ولا تواجه علاقات التبعية بجدية فإنها لن تكون سوى تعبير عن أزمة النظام الاستبدادي في أطراف النظام الرأسمالي العالمي. وأن هذه النظم أمام أحد خيارين، فإما أن يقبل النظام بالخضوع لمتطلبات التكيف العالمي، وعندها عليه التخلي عن أي محاولة لإصلاح اجتماعي عام، وبالتالي فإن

الديمقراطية ستدخل في أزمة ولو بعد حين، وإما أن تسيطر القوى الشعبية على الديمقراطية وتفرض بواسطتها هذه الإصلاحات. عندها سيدخل النظام في صراع مع الرأسمالية العالمية السائدة، وعليه بالتالي الانتقال من المشروع الوطني البورجوازي إلى المشروع الوطني الشعبي[1].

وبعد.. كانت هذه أفكاراً وتوجهات حول مفهوم الديمقراطية ومقوماتها الأساسية وطبيعة عملية الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي التي لا يمكن إنجازها بدون دور للحركة الجماهيرية المنظمة، خاصة بعد أن تبين بوضوح استحاله بناء الديمقراطية من أعلى بإرادة الفئات الحاكمة، وأنه لا مفر من بناء الديمقراطية من أسفل بإرادة الحركة الجماهيرية المنظمة، ولا يمكن إتمام هذه العملية بدون استقرار قيم الديمقراطية في وجدان المواطنين وإشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية في المجتمع، ويطرح هذا كله قضية المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية. فماذا نقصد بالمجتمع المدني؟ وما مؤسساته؟ وما القيم التي ينبني عليها وما علاقته بالديمقراطية؟ هذا ما نعالجه في الفصل التالي[2].

---

(١) د. سمير أمين، البديل الوطني الشعبي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد حزيران (يونيو)،١٩٩٣ بيروت ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) يتضمن هذا الفصل اقتباسات مطولة من مقال للمؤلف نشرته مجلة النهج بعنوان "من الاستبداد إلى الديمقراطية في الوطن العربي" العدد ٤٤ السنة ١١ صيف/ خريف ١٩٩٦.

الفصل الثاني

المجتمع المدني
والقيم الديمقراطية

أخطأ البعض في الوطن العربي عندما اتخذوا موقفاً سلبياً من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني، لأنهم تصوروا أنه يقتصر فقط على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثاً في سياق العولمة، ونشطت في بداية تأسيسها وفق خطّة حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية، وأنه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مئة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية، إلى آخر هذه المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني.

والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من

جهة أخرى. وهي علاقـات تقـوم علـى تبـادل المصـالح والمنـافع، والتعـاقد والـتراضي والتفـاهم والاختـلاف والحقـوق والواجبـات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقـات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشـكل في مجموعهـا القاعدة الأساسية التي ترتكز عليهـا مشـروعية الدولـة مـن جهـة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى[1].

والمجتمع المدني هو مجتمـع مسـتقل إلى حـد كبـير عـن إشـراف الدولـة المباشـر، فهـو يتمـيز بالاسـتقلالية والتنظيـم التلقـائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمـل التطوعـي، والحماسـة مـن أجـل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغـم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل علـى العكـس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات[2] .

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسسـاته لمـا يقـوم بـه مـن

---

(١) د. حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية، مجلة فصليـة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق.
العدد الأول - السنة الأولى - خريف ٢٠٠٠. ص ١٢.

(٢) د. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدنـي بـين النظريـة والممارسـة، مجلـة عـالم الفكـر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثـالث، المجلد السابع والعشرون، كانون الثاني (يناير) / آذار (مارس)،١٩٩٩ ص ٣٦.

دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة[١]. وفي هذا الإطار يرى المفكر والمناضل الإيطالي أنطونيو جرامشي أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة[٢]. أي إن المجتمع المدني عند جرامشي هو مفهوم صراعي وليس شأناً رأسمالياً بحتاً، حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية

---

(١) د. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، كانون الثاني (يناير)، ١٩٩٩- ص ٢٠.

(٢) د. مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية ٢-٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٩٧ القاهرة. ص ٣.

الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسيات العامة للدولة. والمجتمع المدني بهذا المفهوم هو أحد أركان الديمقراطية ويلعب دوراً هاماً في بنائها ودعم تطورها، ويمكن أن نتعرف مبدئياً على العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية من خلال متابعتنا لكافة الجوانب المتعلقة به من حيث تعريف المجتمع المدني ومكوناته ووظائفه، كما يمكن أن نتعرف عليه تفصيلياً من خلال دراستنا للجوانب المشتركة بينهما.

تعريف المجتمع المدني

استقر الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها" هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي :

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي

- الوجود في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

مكونات المجتمع المدني

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقاً لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولى مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.

- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.

- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.

- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.

- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.

- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث.

الاختراق الخارجي للمجتمع المدني

لاشك في أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة، وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها. ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة

التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجري على امتداد العالم، وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي.

ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسؤولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم ملطفاً لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، مثل الفقر والبطالة والتهميش، فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل، وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد.

تؤكد التقارير السنوية للبنك الدولي هذه النظرة حيث يشير في تقرير ١٩٩٥ إلى المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوة المحركة بالنسبة لنشاطات ونمو القطاع الخاص، من هنا تأتي

أهميته لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة، وخصخصة الخيرات العامة والسلع الاجتماعية، ونمو القطاع الخاص الذي تعرض للتقهقر في مراحل سابقة، ويؤكد البنك الدولي أنه من المأمول مع الانفتاح السياسي أن تحدث نقله من مرحلة التسامح مع القطاع الخاص إلى مرحلة التحمس له، بوصفه محرك النمو والمحدد الرئيسي لمستقبل البلاد، ويشير البنك في تقرير ١٩٩٨ أن القطاع المستقل عن الدولة أو غير الحكومي والذي يضم أنواعاً مختلفة من المنظمات غير الحكومية عليه دور حاسم في التصدي للمظاهر التي تحول دون تطور القطاع الخاص. وينظر البنك؛ الدولي إلى المجتمع المدني لما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها وباعتباره "دولة الظل" التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة مثل إنشاء وإدارة المدارس، ومراكز الرعاية الصحية، ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع[1]، بل إن تعريف البنك للمنظمات الأهلية يؤكد إصراره على دورها كملطف لحدة المشاكل، وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة أو باعتبارها إطاراً مناسباً للمساهمة في التحول الديمقراطي للمجتمع

(١) أجوسا وأي أوساجأي، التكيف الهيكلي والمجتمع المدني والتماسك الوطني في إفريقية، مجلة إفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة المجلد الثالث. ص ١٩-٥٢.

أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل، يتضح ذلك من تعريف البنك الدولي لها بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئيًا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية ويساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الرأسمالية الدولية في توظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمة سياساتها بناء منظمات غير حكومية عابرة للقوميات، ترتبط بشبكات عالمية تساهم في تمويل أنشطة المنظمات الأهلية وغير الحكومية الوطنية وفق برنامج الرأسمالية العالمية بدلاً من أن تكون أولوياتها طبقاً لاحتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى الاختراق الأجنبي إلى إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني بالعديد من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين كان منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات التعاونية. لكن العولمة جاءت معها بقضايا

جديدة ومشاكل جديدة مثل، حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين، وضحايا العنف والسكان الأصليين، والمخدرات والإرهاب، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والطفولة، وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها، كما أن نشطاء المجتمع المدني سارعوا في كثير من الأقطار لتكوين منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها. وسواء كان المشجع على قيام هذه المنظمات الجديدة هو العامل الخارجي أو الأوضاع الداخلية إلا أن النتيجة واحدة هي قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية، ودون وضوح حول إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب التي تعود بالأساس إلى العولمة الرأسمالية وسياساتها. وهذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي بوصفها جزءاً من المجتمع الديمقراطي إلى ملطف ومخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على مجتمعاتنا، وهي تكرس في نفس الوقت الحكم الاستبدادي.

يطرح هذا التطور في بنية المجتمع المدني في دول الجنوب والأقطار العربية قضية الحركات الاجتماعية كمكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، وكعنصر هام من عناصر التطور الديمقراطي وتحولات المستقبل الاجتماعية. ووجه الأهمية هنا في طرح قضية الحركات الاجتماعية أننا مع هذا التغيير في بنية المجتمع المدني أمام حركات اجتماعية جديدة تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية، سواء من حيث الأهداف أو الأدوار، فالحركات التقليدية كالحركة العمالية والحركة الفلاحية والحركة الطلابية والحركة النسائية كانت جزءًا من الصراع الطبقي في المجتمع هدفها حماية مصالح فئات اجتماعية واسعة أو طبقات اجتماعية في مواجهة الاستغلال والقهر الذي تمارسه فئات أخرى، ورغم أنها لم تكن تمارس نشاطاً حزبياً مباشراً، إلا أنها أدت في بعض الأحيان إلى تأسيس أحزاب سياسية لهذه الفئات الاجتماعية، وقد نجحت هذه الحركات الاجتماعية القديمة أن توحد نضالها حول أهداف عامة تجمع كل المنتمين إلى تلك الفئة الاجتماعية كالمرأة مثلاً أو العمال، وقد لعبت دورًا هاماً في تعديل موازين القوى الطبقية في المجتمع في كثير من الأقطار في فترات مختلفة، ولكننا نلاحظ أن نفوذ هذه الحركات وتأثيرها يضعف باستمرار نتيجة لنجاح السلطة في استعابها واحتواء حركتها، أو لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغياب طرح

فكري مناسب لهذه التطورات، أو لانصراف أعضائها عن نشاطها، وفي نفس الوقت تنشأ حركات اجتماعية جديدة حول قضايا وأهداف جزئية في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والعاطلين والأمومة والطفولة والأقليات.. إلخ. حيث نلاحظ قيام تنظيمات متعددة لا صلة بينها داخل المجال الواحد للتعامل مع جانب واحد فقط من القضية، كما هو الحال مثلاً في مجال حقوق الإنسان، حيث توجد تنظيمات منفصلة للمساعدة القانونية وتنظيمات أخرى لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنظيمات ثالثة لرصد الانتهاكات.. إلخ.

وهكذا فإننا نجد أنفسنا أمام انفجار في الحركات الاجتماعية والتنظيمات الجديدة التي تنشأ حول أهداف محدودة للغاية دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود، أو إدراك واضح للارتباط الضروري بينها مما يهدد المجتمع المدني بالانحراف عن دوره الحقيقي في دعم التطور الديمقراطي نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات والحركات الاجتماعية واكتفائها بالنشاط حول الهدف الخاص بكل منها.

ونحن لا نستطيع أن نتجاهل هنا أن أحد أسباب التسارع في تأسيس هذه الحركات هو تزايد وعي الناس بأن الدولة ومؤسساتها وكذلك الأحزاب السياسية عاجزة عن مواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة، وما ترتب عليها

من مشاكل اجتماعية، وتترك الناس تحت رحمة هذه الأوضاع. واستجابة من الناس لهذه الأوضاع فإنهم ينشئون حركاتهم الاجتماعية الخاصة، أو ينضمون إلى حركات اجتماعية قائمة، أو منظمات دفاعية تقوم على أسس دينية أو عرقية أو قومية أو جنسية أو بيئية أو سلامية أو محلية أو على أساس أي قضية منفردة، وتقوم معظم هذه الحركات بالتعبئة والتنظيم باستقلال عن الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية، لأنها لا تراها قادرة على مواجهة هذه القضايا أو المشاكل بفاعلية.

من هذا العرض للمجتمع المدني ومقوماته الأساسية ومكوناته ومالحق به من تطورات نتيجة للأوضاع العالمية المستجدة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية يمكن القول: إننا أمام نوعين من المجتمع المدني إن صح التعبير في الأقطار العربية:

- **مجتمع مدني شعبي.**
- **مجتمع مدني نخبوي.**

تكتفي القوى الرأسمالية والفئات الحاكمة بوجود مؤسسات للمجتمع المدني في إطار نخبوى تقوم بدورها في تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق الشروط التي تضعها المراكز الرأسمالية المتقدمة، وينحصر دور

هذه المنظمات من وجهة نظر الفئات الحاكمة والقوى الرأسمالية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقاد العدالة، وفي هذه الحالة فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوية لن تزعج الفئات الحاكمة، ولن تلعب دوراً في تغيير الأوضاع القائمة من خلال المساهمة الفعالة بدور ديمقراطي في المجتمع. وعلى العكس، من هذا فإن القوى الديمقراطية والتقدمية يجب أن تدفع في اتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المدني طابعاً شعبيًا يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييري تحتاجه مجتمعاتنا تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية، ويكفل مشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية[1].

يتطلب دعم الطابع الشعبي للمجتمع المدني الاهتمام أكثر بالمنظمات الشعبية ذات الجذور العميقة في المجتمع التي تهملها

---

(١) شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة إفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، تشرين أول (أكتوبر)، ٢٠٠٠، ص ١٩.

حالياً المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثاً وتشمل المنظمات الشعبية تحديداً النقابات المهنية والعمالية، والمنظمات الفلاحية، والتعاونيات، واتحادات الطلاب، ومنظمات الحرفيين والمنظمات المهنية وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، ويوفر هذا التنسيق استفادة المنظمات غير الحكومية وسائر مكونات المجتمع المدني من التراث الطويل والخبرات الواسعة للحركة النقابية في مجالات التعبئة وحشد القوى، ولديها الوسائل والأجهزة المدربة على ذلك، ولها خبرات هامة في المجال المطلبي، وتتوافر لدى المنظمات الأخرى التعاونية والاجتماعية والطلابية والفلاحية خبرات متنوعة وإمكانيات بشرية تطوعية يمكن أن تستفيد منها المنظمات الأخرى حديثة النشأة، لاكتساب القدرة على التأثير والاستناد إلى قاعدة اجتماعية واسعة، وامتلاك خبرات جديدة في مختلف المجالات، وسوف يساعدها ذلك على تجاوز وضعها الحالي كمنظمات منعزلة بعضها عن بعض تعمل في إطار أهداف جزئية بحيث تتجه إلى إقامة تحالفات مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال مثل حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والتنمية.. إلخ، وتجاوز وضعها النخبوى إلى آفاق جماهيرية وشعبية أوسع تساعدها على تفعيل نشاطها واكتساب المقومات الضرورية لتحولها إلى حركات اجتماعية لها عمق شعبي كاف.

بهذا التوجه يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره المأمول في بناء الديمقراطية. التي يلتقي معها في إطار نسق مشترك من القيم.

القيم المشتركة للديمقراطية والمجتمع المدني

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وما يتطلبه ذلك من قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها أيضًا أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع. في هذا الإطار تبرز قيم التسامح، والروح الجمعية، والتقدير المرتفع للذات من منظور الأهلية للفعل الاجتماعي والسياسي، الإيمان بكرامة الإنسان، الوفاء بالوعود، الشفافية والمثابرة، ولتأسيس الديمقراطية كنظام حكم وطريقة حياة لا يكفي أن تكون هذه القيم أساس تحرك الإنسان في المجتمع وموقفه من الذات ومن الآخر، بل ينبغي أيضًا تنمية المهارات الذهنية ومهارات المشاركة التي تمكنه من التفكير والتصرف على نحو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العام، هذه المهارات تمكن المواطن من تحديد ووصف وشرح المعلومات والأفكار ذات العلاقة بالقضايا العامة. فضلاً عن إبداع بدائل حل المشكلات الناجمة عنها، والمفاضلة بينها، أما مهارات المشاركة فتمكن

المواطن من التأثير في قرارات السياسة العامة ومساءلة ممثليه في المجالس والهيئات المنتخبة[1] [2].

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولى للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين الذين ينضمون إلى عضويتها وينشطون في إطارها، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانباً هاماً من دوره في بناء الديمقراطية على النحو الذي سنوضحه تفصيلاً في الفصل التالي.

* * *

---

(١) (٢) إبراهيم السوري، ورقة مقدمة إلى حلقة الحوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة غرب آسيا، القاهرة ١٩/ ٢١، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠.

د. كمال المنوفي، التعليم كيف يكون رافداً لتعزيز التطور الديمقراطي، الأهرام ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

الفصل الثالث

دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية

هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية كما أوضحنا من قبل هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية، ورغم أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشرًا وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الادارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظور العقد الاجتماعى وهيجل وماركس ودي توكفيل وجرامشي. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعاصرة المعقدة. ويلاحظ الدارسون والمراقبون أن تعثر التحول

الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني. وما يستتبعه من تعزيز القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية ديمقراطية توجه سلوك المواطنين في المجتمع وتهيئهم للمشاركة في الصراع السياسي وفق هذه القيم، ويمر الوطن العربي حاليًا بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت. والصلة بين العمليتين قوية، بل إنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم[1].

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية.

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، التقرير السنوي ١٩٩٣. ص ١٣.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مالم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. إلخ. حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

– المشاركة التطوعية في العمل العام.

– ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.

– التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الأخر والمشاركة في اتخاذ القرار.

– المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو أو غير موافقة.

– المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه[1].

---

(١) د. أماني قنديل، إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر؟، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية ٢-٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٩٧ القاهرة. ص ٣.

عندما ينشط المواطن في جمعيته الأهلية أو منظمته النقابية أو أي مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني وفق هذه الأسس والقيم فإنه يتدرب عملياً على أهم مقومات الديمقراطية ويصبح مهيأ للانخراط في النشاط العام بالمجتمع في إطار ديمقراطي، وعندما يكتسب المواطن خبرة الممارسة وفق هذه الأسس أو القيم فإنه يصبح طرفاً فاعلاً ومشاركاً في الممارسة الديمقراطية في المجتمع كله.

يتحقق له ذلك عندما يشارك في العمل العام متطوعاً، وعندما يمارس نشاطاً جماعياً في إطار حقوق وواجبات محددة، وعندما يشترك في المناقشات داخل هيئات المنظمة أو يمارس حقوقه في التصويت والترشيح لعضوية هذه الهيئات ويلعب دورًا في متابعة النشاط وتقييمه ويراقب أداء الهيئات القيادية بالمؤسسة.

وعندما تتوافر لأوسع دائرة من المواطنين إمكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوافر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من القيام بهذه الأدوار في نشاط هذه المنظمات وحياتها الداخلية، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني شعبي وديمقراطي يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله. وبذلك تصبح الديمقراطية بناء من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية

كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، ويتأكد أيضًا أن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي منحةً من الحكام، ولكن الشعب ينتزعها كحقوق وآليات ومؤسسات عندما يكون قادراً على ممارستها، وعندما تنضج حركته في إطار قيمها، وتتوافر له القدرة من خلال عمل جماعي منظم لتعميمها في سائر مجالات الحياة اليومية وفي مؤسسات الحكم أيضًا، وفي علاقة الدولة بالمواطنين ومؤسسات الدولة بعضها ببعض، وعلاقات المواطنين بعضهم ببعض، وذلك بعد أن أعيتنا الحيل في أن يتم بناء الديمقراطية من أعلى بواسطة الحكام الذين طالما توجه إليهم الخطاب السياسي للمعارضة والقوى الديمقراطية أن يتخذوا الإجراءات ويصدروا التشريعات اللازمة لتحقيق التطور الديمقراطي ولكن دون جدوى.

يقوم المجتمع المدني بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين أولهما **دور ثقافي وتعبوي** يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع.

وثانيهما **دور تربوى** يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني. وفيما يلي نعرض بقدر أكبر من التفصيل لهذين الدورين من خلال استعراض وظائف المجتمع المدني وتأثيرها على المجتمع فيما يتصل ببناء الديمقراطية، والحياة الداخلية الديمقراطية لمؤسسات المجتمع المدني ودورها في إكساب الأعضاء الخبرة اللازمة لممارسة الديمقراطية في المجتمع.

وظائف المجتمع المدني وعلاقتها بالديمقراطية

المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات الحاكمة هو وسيلتها لاستكمال سيطرتها على المجتمع من خلال **آلية الهيمنة الإيديولوجية الثقافية** حيث لا تسعفها **آلية القمع** باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع. ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو **ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساساً هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع، والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير، وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع، وقد تبلورت** في هذا الإطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:

١- وظيفة تجميع المصالح

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية. من خلال هذه الوظيفة

يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع، وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى، وصياغة مطالب محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنها برامج متكاملة، وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم، وأهمية التضامن بينهم. لحمياتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبر عنها. ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون أهمية التضامن فيما بينهم وأهمية التحرك الجماعي، كما يكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الأطراف الأخرى. وهذه كلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله. يستوي في ذلك خبرة صياغة الأهداف والمطالب أو البرامج، وخبرة التحرك الجماعي، وخبرة التفاوض والوصول إلى حلول وسط. وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات، بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة للممارسة الديمقراطية السياسية.

٢- وظيفة حسم وحل الصراعات

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى

الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيراً من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم، وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي الذي عرضناه من قبل هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلمياً على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقى والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية. تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض، وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات ودياً داخل مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية.

٣- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع

بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها، مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة وقدرتهم على تأمين مستوى دخل مناسب لأسرهم يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع. وعلى العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوافر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع نظراً لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

٤- إفراز القيادات الجديدة

يتطور المجتمع وتنضج حركته بقدر ما يتوافر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار. ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية.

ونحن نقصد بالقائد ذلك الإنسان الـذي يتمتـع بنفـوذ حقيقـي على جماعة محددة من الناس تثق بــه وتسـعى إليـه كلمـا واجهتهـا مشكلة، تتلمس منه الحل لهذه المشكلة، أو تعرف منه على الأقـل كيفية مواجهتها، وتستجيب لنصائحـة وتتحـرك في الاتجـاه الـذي يحدده لها، وتسير معه واثقة من قدرته على قيادتها نحـو مـا يحقـق مصالحها، وثقة الجمـاهير في قائدهـا لا تـأتي مـن فـراغ، ولكنهـا تتحقق عبر التجربة والممارسة، وتتم عبر فترة زمنية مناسـبة تختبر خلالها قدرته على فهم مشاكلها والتفـاعل معهـا وسـلامة رؤيتـه لكيفية حل هذه المشاكل.

من هنا فإن الصفات الأساسية التي يجـب أن تتوافـر في القـائد لكـي يكـون جديـراً حقـاً بالقيـادة هـي: **الحركيـة والمعرفـة العلميـة والشعبية**. ولا يختلف هذا كثيراً عن قولنا: إنَ القيـادة **موهبـة وعلـم وفن**. فالخط الطبيعي لتطور القائد هو أنه من خلال حركته وسـط جماعة محددة من الناس ونشاطه معهم يكتسـب المعرفـة بـأحوالهم وظروفهم، ويطور هذه المعارف باستمرار، وعلى قدر تفاعلـه مـع هذه الجماعة وخدمته لها وبخاصة في حل مشاكلها فإنـه يكتسـب شعبية بين أفرادها فيلجؤون إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ومن خلال هذه المسؤولية فإنه يطور معرفته بـأحوالهم ويـزداد إلماما بأوضاعهم فتزداد قدرته على التنبة مبكراً إلى مشاكلهم قبـل أن تستفحل، ويكون أول من يطرح عليهم هذه المشاكل، وكيف

يمكن مواجهتها؛ فتزداد شعبيته، ويزداد نفوذه وتأثيره لدى دوائر أوسع من هذه الجماهير، ويتحول من قائد نوعي أو محلي يعمل في قطاع جماهيري أو جغرافي محدد إلى قائد سياسي ينشط على مستوى المجتمع كله، وبذلك تزداد ثروة المجتمع من القيادات.

وتكوين القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والتعاونيات والمنظمات الشبابية والنسائية.. إلخ. حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرًا متجددًا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيها مسؤوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية والقومية ابتداء من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات، وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة افراز القيادات[1].

(١) عبد الغفار شكر، المجتمع المدني العربي، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٤.

٥- اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية.

من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت،

= ودور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جديدة، محاضرة غير منشورة، أمانة التثقيف، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة.

ويتأكد دور المجتمع المدني أيضًا في نشر هـذه الثقافـة مـن خـلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعـى وتنشـئ الأعضـاء علـى هـذه القيم وتدربهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية.

الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني والتدريب على الممارسة الديمقراطية

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثـل لتربيـة المواطنـين لتمثل القيم الديمقراطية في حياتهم اليوميـة وتدريبهـم عمليًـا علـى الممارسة الديمقراطية، وإكسابهم خبرة هـذه الممارسـة مـن خـلال النشاط اليومي لهذه المؤسسات، خاصة وأن هذه المؤسسات تضم في عضويتها عشرات الملايـين مـن المواطنـين الذيـن اجتذبتهـم إلى عضويتها، لما تقوم به من دور في الدفاع عن مصالحهم، أو تقديم خدمات لهم، أو تحسين أحوالهم المعيشية.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدنـي دورهـا الـتربوي والتدريـب علـى العمليـة الديمقراطيـة مـن خـلال العلاقـات الداخليـة لكـل مؤسسة، والتي تنظمها لائحة داخلية أو نظام أساسي يحدد حقوق وواجبات الأعضاء، وأسس إدارتها من خلال مجلس إدارة منتخب وجمعيـة عموميـة تضـم كـل الأعضـاء وتعتـبر أعلـى سـلطة في المؤسسة، تنتخب مجلس الإدارة، وتراقب أداءه، وتحاسبه على ما يحققه من نتائج. وما تتضمنه هذه العملية من مشاركة في النشاط

والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر، والتصويت على القرارات، والترشيح في الانتخابات، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وهي جميعاً أمور ضرورية لأي ممارسة ديمقراطية.

وكلما أصبحت مؤسسات المجتمع المدني أكثر ديمقراطية في حياتها الداخلية فإنها تكون أقدر على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع كله، وأكثر قدرة على إكساب أعضائها الثقافة الديمقراطية، وتدريبهم عملياً من خلال النشاط اليومي على خبرة الممارسة الديمقراطية.

هناك معايير محددة يمكن من خلالها قياس مدى ديمقراطية مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على المساهمة في بناء الديمقراطية على نطاق المجتمع كله، في مقدمة هذه المعايير:

١- مدى النمو في العضوية الفاعلة والنشطة

تتحدد ديمقراطية أي مؤسسة أو منظمة بعوامل متعددة يأتي على رأسها مدى اتساع العضوية النشطة والفاعلة فيها ونموها فترة بعد أخرى، كما تقاس ديمقراطية المنظمة بمدى مشاركة الأعضاء في نشاطها ابتداء من تخطيط النشاط إلى التنفيذ ومراقبة الأداء وتقييمه، وانتخاب قيادة المؤسسة (مجلس الإدارة). وكلما نجحت مؤسسات المجتمع المدني في اجتذاب أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى عضويتها، وكلما نجحت في اجتذابهم للمشاركة

النشطة في برامجها وفي حياتها الداخلية، فإنها تساهم بذلك في تهيئة المجتمع للممارسة الديمقراطية حيث ستزداد قاعدة المواطنين المؤهلين المتحمسين للديمقراطية الذين اكتسبوا بالفعل من خلال عضويتهم للمنظمات الشعبية والمدنية قيماً ديمقراطية، وخبرات عملية في ممارسة المفاهيم الديمقراطية، والعمل وفق الآليات الديمقراطية. وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمعات العربية التي لا تسودها ثقافة مدنية ديمقراطية ومازالت الثقافة الأبوية تؤثر في حركة شعوبها، كما أنها مازالت حديثة العهد بالمؤسسات الديمقراطية والآليات الديمقراطية، وكلما زاد عدد المواطنين المسلحين بالثقافة الديمقراطية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتهم المدنية انعكس ذلك إيجابياً على المجتمع كله.

٢- مستوى المشاركة في حضور الجمعية العمومية

من المعروف أن الجمعية العمومية في أي مؤسسة مدنية كالنقابات والجمعيات والتعاونيات هي أعلى سلطة بهذه الجمعية وهي تضم جميع أعضاء المؤسسة، وتجتمع دورياً مرة كل سنة على الأقل. وإذا كان النمو في عضوية المؤسسة يعتبر مؤشراً على قدرة المنظمة على اجتذاب نشطاء جدد وتهيئتهم للممارسة الديمقراطية، فإن مستوى مشاركة هؤلاء الأعضاء في اجتماعات الجمعية العمومية يشير إلى مستوى فاعليتهم، لأنهم يساهمون من خلال

ذلك في تحديد برامج عملها وأولويات نشاطها، ويتعلمون من خلال اجتماعات الجمعية العمومية كيفية مناقشة القضايا العامة، وكيفية إدارة الحوار مع الآخرين والاستماع إلى آرائهم وتحديد القضايا موضع الاتفاق، وصياغة القرارات على أساس هذه القضايا المشتركة، وهي جميعاً خبرات ضرورية للممارسة الديمقراطية.

كما يتاح للأعضاء من خلال حضور اجتماعات الجمعية العمومية مراقبة الأداء ومحاسبة مجلس الإدارة على نشاطه، وما حققه من إنجازات، ويساهمون بذلك في إعلاء شأن قيم الشفافية والمحاسبة في الحياة الداخلية للمؤسسة أو المنظمة، وهي قيم أساسية في الممارسة الديمقراطية في المجتمع كله، ويساعدهم ذلك على العمل وفق هذه القيم في الحياة العامة للمجتمع وخاصة في الحياة السياسية.

ويمارس الأعضاء أيضًا من خلال حضور اجتماعات الجمعية العمومية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضاء المجلس الجديد، وبذلك يكتسبون خبرة إدارة العملية الانتخابية وفق آليات ديمقراطية سواء في الترشيح أو التصويت أو الدعاية أو فرز الأصوات وإعلان النتائج، وهي صورة مصغرة مما يحدث في الانتخابات البرلمانية أو انتخابات المجالس الشعبية المحلية. وعندما يحرص المواطنون على أن تتم عملية الانتخابات داخل مؤسساتهم

المدنية وفق الآليات الديمقراطية فإنهم سوف يحرصون بعد ذلك على توافرها في العملية الانتخابية للسلطة التشريعية والمجالس المحلية. وتكون هذه خطوة أخرى نحو دفع التطور الديمقراطي للمجتمع كله.

٣- معدلات التغيير في عضوية مجالس الإدارة

تقاس ديمقراطية أي مؤسسة أيضاً بمعدلات التغيير في هيئاتها القيادية لإتاحة الفرصة لتداول القيادة أمام أكبر عدد ممكن من أعضائها للتدريب على القيادة واكتساب خبراتها. ومن ثم يتأهل هؤلاء الأعضاء للمشاركة في العمل العام خارج مؤسستهم أو منظمتهم، ويتزودون بالخبرة اللازمة للقيام بدور قيادي. وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تزويد مجالات المجتمع المختلفة بالقيادات الجديدة، مما يعزز التطور الديمقراطي للمجتمع بصفة عامة حيث يتوفر للمجتمع اعداد متزايد باستمرار من الموطنين المسلحين بخبرات قيادية والذين مارسوا بالفعل عملية القيادة على نطاق محدود يتطلعون إلى القيام بدور أكبر في المجتمع فينشطون في الأحزاب السياسية ويصعدون إلى مواقع قيادية أعلى فيها كما يتقدمون لعضوية المجالس التشريعية والمحلية وبذلك تزداد ثروة المجتمع من القيادات ذات الخبرة، وينعكس ذلك على الحياة السياسية للبلاد وعلى المنافسة السياسية التي

يمكن أن تتم وفق قيم وآليات ديمقراطية إذا نجحت مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التداول داخلها في هيئاتها القيادية المنتخبة، ووفرت بذلك أعداداً متزايدة من القيادات تتحرك للنشاط في مجالات سياسية مباشرة، وتساهم في تعزيز الديمقراطية السياسية في المجتمع كمحصلة ونتيجة لتعزيز الممارسة الديمقراطية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمجتمع.

٤- آلية إصدار القرارات

من المهم لتعزيز الطابع الديمقراطي لأي منظمة أن يتم توزيع السلطة داخلها، وأن تصدر القرارات من هيئاتها القيادية بأسلوب ديمقراطي، وألا تكون المؤسسة أو المنظمة صورة مصغرة مما يجري في المجتمع من احتكار فئة محدودة للسلطة، أو انفراد فرد واحد بها، ونحن نلاحظ أن نمط القيادة الأبوية هو النمط السائد في مجتمعاتنا العربية، حيث ينفرد بالقيادة شخص واحد هو الأب في الأسرة، والناظر في المدرسة، والمدير في وحدة العمل، والرئيس على نطاق المجتمع كله. وما لم يتغير هذا النمط في القيادة فإنه لا أمل في تطور المجتمع ديمقراطياً، ومن هنا أهمية بلورة نمط قيادي مختلف هو النمط الديمقراطي داخل مؤسسات المجتمع المدني من خلال إصدار القرارات فيها طبقاً لما يحدده نظامها الأساسي أي من السلطة المختصة سواء كانت مجلس الإدارة أو

الجمعية العمومية. وأن تطرح أولاً كافة الآراء حول القضية المطلوب استصدار قرار بشأنها، ويتم الاستماع إلى أصحابها، ويجري النقاش بحرية قبل صدور القرار، وأن تطرح الآراء المختلفة للتصويت ويحترم رأي الأغلبية.

ومن جهة أخرى يجب توزيع المسؤولية داخل الهيئة القيادية، وداخل المؤسسة كلها، فلا ينفرد بالتنفيذ شخص واحد، ولا ينفرد بإدارة العمل اليومي شخص واحد، بل يقوم كل عضو قيادي بتحمل جانب من مسؤولية التنفيذ، وبذلك يكتسب أكبر عدد منهم خبرات لها قيمتها في تكوين شخصيته القيادية تساعده على مزيد من النضج للممارسة القيادية وتعزيز القيم والآليات الديمقراطية، فتصبح بذلك الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني مثالاً إيجابياً ينعكس على مجالات المجتمع الأخرى.

٥- حجم العمل التطوعي في نشاط وإدارة المؤسسة

يعتبر العمل التطوعي بمؤسسات المجتمع المدني أساس العضوية الفاعلة وشرطًا ضروريًا للممارسة الديمقراطية داخلها، ويتوقف عليه حجم مشاركة الأعضاء في نشاطها والرقابة على أدائها ومدى مشاركتها في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والمشاركة في الإدارة. فإذا زاد حجم العاملين بأجر عن المتطوعين فإن ذلك يعكس انحرافًا كبيرًا عن الأسس التي قامت عليها مؤسسات

المجتمع المدني، وهو العمل التطوعي، ويحولها إلى مؤسسات خدمية يؤدي الخدمة فيها مجموعة من الموظفين والعاملين بأجر، مما يبعدها عن رسالتها الحقيقية في المجتمع، وما يتصل بصفة خاصة بتهيئة الفرصة للمواطنين للقيام بنشاط جماعي تطوعي يكتشفون من خلاله كيف يساهمون في حل مشاكلهم وإشباع حاجاتهم الأساسية، وممارسة الأنشطة المفيدة لهم، ويكتسبون في نفس الوقت ثقافة وخبرة الممارسة الديمقراطية التي تقوم في أساسها على العمل التطوعي سواء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو في المجال السياسي.

٦- مشاركة المرأة في نشاط وإدارة المؤسسة

للموقف من المرأة أثره في التطور الديمقراطي للمجتمع، مما يتطلب أتاحة الفرصة كاملة أمام المرأة للمشاركة في مختلف مجالات العمل الوطني، وما يتصل منها بصفة خاصة بمؤسسات المجتمع المدني التي تعبئ الجهود الشعبية من أجل أوسع مشاركة فعالة في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وضمان إسهام الناس في حل مشاكلهم بأنفسهم مما يعزز ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على تحمل مسؤوليات عامة من خلال المشاركة الشعبية السياسية. ويحول دون مشاركة المرأة في هذه المجالات نظرة تقليدية محافظة تقوم على التمييز بين الرجل والمرأة، ولا توافق على

منحها فرصة متساوية للمشاركة في العمل العام، وهو ما يتعارض مع الديمقراطية، ويحول في نفس الوقت دون تعبئة كل طاقات المجتمع لمواجهة مشاكله المتعددة. من هنا فإن الاهتمام بتوسيع مشاركة المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني وزيادة مشاركتها في قيادة هذه المؤسسات يساهم بلاشك في تعزيز التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث ستمكنها هذه المشاركة من اكتساب الخبرات اللازمة للقيام بدور قيادي في مجالات أخرى، ومن بينها المجال السياسي.

هكذا يمكن القول: إن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور هام في تهيئة المجتمع لممارسة ديمقراطية حقيقية، سواء من خلال وظائفها التقليدية أو من خلال حياتها الديمقراطية، ويكون للمجتمع المدني دور حقيقى في بناء الديمقراطية في مجتمعاتنا عندما تتاح له الفرصة كاملة للقيام بهذه الوظائف أو بتعزيز الطابع الديمقراطي للحياة الداخلية لمؤسساته.

* * *

الفصل الرابع

مشكلات الواقع
وآفاق المستقبل

لا تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها المأمول بفاعلية في بناء الديمقراطية في المجتمعات العربية، فهذه المجتمعات تعاني من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة في يد فئات محدودة، كما تعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد انعكست هذه الأوضاع على موسسات المجتمع المدني سلبياً حيث يوجد العديد من القيود التي تحول دون تطور مؤسسات المجتمع المدني، وتحولها بالفعل إلى مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في البناء الديمقراطي بالمجتمع، وتتحمل القوى الديمقراطية مسؤولية العمل على تقوية المجتمع المدني وتحريره من القيود التي تحد من حركته وتأثيره والسير في نفس الوقت على طريق التطور الديمقراطي، وأي نجاح تحرزه القوى الديمقراطية في إحدى المهمتين سوف يؤثر إيجابياً في الأخرى وسيساعد بالتالي

على مضاعفة الآثار المترتبة على النتائج المتحققة. ومن الخطأ أن تركز القوى الديمقراطية على إحدى المهمتين فقط متصورة أن إنجازها سوف يساعد على معالجة المهمة الأخرى، فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع تغيب عنه مؤسسات مدنية فعالة، ولا يمكن كذلك تقوية المجتمع المدني في مجتمع تغيب عنه الحريات والحقوق الأساسية والمؤسسات والآليات اللازمة للممارسة الديمقراطية، وبالتالي لن تتحقق نتائج ملموسة بإعطاء الأولوية لإحدى المهتمين، بل يتعين السير نحو تحقيقهما معاً. ولكي تتمكن القوى الديمقراطية من صياغة استراتيجية نضالية تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني، في آن واحد، فإنه يتعين علينا أولاً أن نتعرف على الأوضاع الحالية لمؤسسات المجتمع المدني وكيف أثرت عليها الأوضاع السلطوية وحاصرتها ومن ثم نطرح كيفية معالجة هذه الأوضاع التي تجسد مشكلات الواقع الراهن في معظم المجتمعات العربية من خلال الاستراتيجية المقترحة للانتقال إلى آفاق مستقبلية تنضج في إطارها عملية البناء الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني

أولاً: تأثير السلطوية على المجتمع المدني

يمر المجتمع المدني في الوطن العربي بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية،

والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم من ٢٠ ألف مؤسسة في منتصف الستينات إلى ٧٠ ألف في أواخر الثمانينيات، ومع ذلك فهي تعاني في مجملها العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر لآخر باختلاف النظم السياسية رغم أنها تلتقى جميعاً في تركيز السلطة في يد فرد أو نخبة محدودة تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. ففي مجموعة الأقطار التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو توجهاً نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والأردن واليمن والجزائر وتونس هناك اتجاه لنمو الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية الأخرى أكثر من النظم السياسية الأخرى المحافظة. وبالتالي تتنوع المنظمات وتنشط في مجالات لا نجدها في الأقطار الأخرى، وأوضح مثال لذلك منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن المرأة والمنظمات التنويرية. أما في أقطار الخليج العربى فإننا نلاحظ انخفاض حجم الجمعيات، وتكاد تختفي جمعيات حقوق الإنسان، وكذلك المنظمات الدفاعية، ويتجه جزء كبير من الجمعيات إلى العمل الخيري الذي يرتبط بالوازع الديني كما هو الحال في السعودية والكويت والبحرين والإمارات. وفى دول أخرى حيث تسود

نظم ذات طبيعة شعبوية تسلطية أو شمولية، فإن الدولة لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين، لكنها تؤسس لجانا شعبية تكون امتداداً للدولة كما هو الحال في ليبيا، أو تؤسس اتحادات نوعية تهمين عليها الدولة كما هي حالة العراق[1]. وأيا كانت درجة الاختلاف في وضع مؤسسات المجتمع المدني من قطر لآخر فإن معظمها يعانى من التوتر في العلاقة مع الأجهزة الإدارية لأكثر من سبب:

١- أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالشؤون الاجتماعية أو العمل أو الشباب أو الداخلية في الإشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى. وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه المنظمات، كما تحولت في بعض الأحيان إلى رقابة أمنية أثرت سلباً عليها.

٢- في بعض الأقطار العربية تتعدد مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات، مما يخلق مشاكل عديدة تعوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات.

٣- السلطات التي منحها القانون للحكومة في بعض الأقطار

(١) د. أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤. صـ٦٨،٦٩.

العربية (مصر، سورية، الإمارات، الجزائر) لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى، تصبح أيضاً مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين، أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد في يد الدولة في بعض الأحيان.

٤- أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية على الجمعيات الأهلية مصدراً آخر للتوتر بينها وبين الحكومة، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الأجنبية التي يجب أن تحظى بموافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق حساسية بينها وبين القطاع الأهلي.

٥- تختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والجمعيات الأهلية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور في تنفيذ الخطة القومية بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديداً أو تحدياً لها. من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان. كذلك فإن التوتر بين الطرفين قد يجد مصدره في الأشخاص القائمين على بعض هذه المنظمات، حيث تبرز قيادتها كعناصر معارضة للحكم. ومن ثم فإننا نلحظ اتجاه

بعض المنظمات نحو اختيار شخصيات على علاقة طيبة مع الحكومة، ليكونوا واجهة طيبة لهذه المنظمات ولضمان رضا الحكومة عما تقوم به من نشاط(١).

وقد استخدمت الحكومات أكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً: آلية التشريع

استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني واخضاعها للسيطرة الحكومية مما يحد من نموها وقيامها بالدور المطلوب منها، وإسهامها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع، وأجريت تعديلات على القوانين القائمة عندما تبين أنها لا تكفى لإحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية. ومنظمات حقوقية ودفاعية. وكان لهذا الإطار التشريعي الذي يفرض قيوداً عديدة على إنشاء ونشاط هذه المنظمات أكبر الأثر في الحد من قدراتها وإمكانيات نموها. وفيما يلى نعرض لنماذج من هذه القيود وما ترتب عليها من آثار سلبية:

١- **بالنسبة للتسجيل والإشهار:** تشترط كل الدول العربية ما

---

(١) د. أماني قنديل، المرجع السابق. صـ٨٢.

عدا لبنان والمغرب موافقة السلطات الحكومية قبل بدء النشاط، وتوضع شروط مبهمة وغامضة لقيامها، مثل عدم مخالفة النظام العام وإثارة الفتنة، وتستخدم هذه الشروط لرفض قيام الجمعيات التي لا تطمئن إليها الحكومة. ويعتبر قرار الرفض نهائياً لا يجوز التظلم منه أمام جهة قضائية في بعض الأقطار العربية. ونرى نفس القواعد بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية حيث لا يجوز إنشاء أكثر من نقابة لكل مهنة او أكثر من لجنة نقابية في نفس الموقع.

٢- سلطة حل الجمعيات: يعتبر حل الجمعيات بواسطة السلطة الإدارية لا يقل خطورة وربما كان أكثر من رفض تأسيسها، خاصة إذا أعطيت الجهات الإدارية حق حل الجمعيات في غير المخالفات الخطيرة، وبدون حق الاستئناف إلى القضاء. وفيما عدا لبنان والمغرب فإن معظم التشريعات العربية تعطي للسلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة يمكن أن تصدر بشأنها عقوبات أقل مثل الإنذار أو لفت النظر وليس حل الجمعية.

٣- العلاقة بين السلطة الحكومية والمنظمات الأهلية: يتجاوز دور السلطات الحكومية بالنسبة للجمعيات حدود الرقابة والتوجيه بما يضمن سلامة الأداء وانتظام الأمور المالية وسلامة التصرفات المالية إلى حد الهيمنة والسيطرة الإدارية على الجمعيات، حيث تنص بعض القوانين على حق السلطة الإدارية في إدماج الجمعيات

وتعديل أغراضها واستبعاد بعض المرشحين لمجالس الإدارة وحق الاعتراض على القرارات، وتحديد الهياكل التنظيمية بشكل تفصيلي من خلال لائحة نموذجية تضعها الجهة الإدارية، وتلتزم بها مجالس إدارة الجمعيات وللسلطات الحكومية حق الاطلاع على السجلات وإلغاء أنشطة معينة.

٤- الموارد المالية: تلتزم الجمعيات بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية، وضرورة تحديد مصادر التمويل، ويستخدم التمويل الأجنبي ذريعة لمحاربة الجمعيات واتخاذ إجراءات ضدها.

٥- فرض عقوبات مغلظة على أعضاء مجالس الإدارة المخالفين يصل إلى عقوبة السجن مما يؤدى إلى إحجام المواطنين عن المشاركة في العمل التطوعي خوفاً من التعرض لهذه العقوبات[1].

ومن الجدير بالذكر أن النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والاتحادات الطلابية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني تخضع لنفس القيود تقريباً في علاقتها مع السلطات الحكومية.

ورغم أن الدساتير في معظم الأقطار العربية تؤكد حق المواطنين في إنشاء الجمعيات والنقابات ألا أن التشريعات المطبقة تسلب المواطنين هذا الحق وتحرمهم من ممارسته بحرية. وكنموذج

---

(١) د. أمين مكي مدني تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية، ورقة مقدمه إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٧-١٩ أيار (مايو) ١٩٩٧.

لهذا الوضع فإن قانون النقابات العمالية في مصر يعطي للجهة الإدارية، وهي وزارة العمل سلطات واسعة بالنسبة للنقابات، مثل الحق في الاعتراض على تكوين النقابة وطلب حل مجلس الإدارة المنتخب، ومنح وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية في مجلس الإدارة وقواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية في النقابات العامة. وحق تحديد مواعيد الانتخابات وإجراءات الترشيح والانتخاب لمجالس الإدارة، وإصدار اللائحة النموذجية واعتماد اللائحة المالية ومراقبة مالية النقابات. وما تزال هذه الوصاية الإدارية قائمة رغم صدور حكم المحكمة الدستورية في ١٩٩٥/٤/١٥ الذي ينص على **"حق النقابة ذاتها في أن تقرر بنفسها أهدافها ووسائل تحقيقها وطرق تمويلها، والمواد والقواعد التي تنظم بها شئونها، ولا يجوز بوجه خاص إرهاقها بقيود تعطل مباشرتها لتلك الحقوق أو تمتعها بالشخصية الاعتبارية على قبولها الحد منها، ولا أن يكون تأسيسها بأذن من الجهة الإدارية، ولا أن تتدخل هذه الجهة الإدارية في عملها بما يعوق إدارتها لشؤونها، ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقاباً لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أفضل لتأكيد مصالح أعضائها والنضال من أجلها"**.

ويؤكد موقف الحكومات من مؤسسات المجتمع المدني أنها ما تزال تدير تفاعلات المجتمع بمنطق الحزب الواحد أو المسيطر وبآليات الاحتكار للقوة السياسية ولصناعة القرار، بل إن حصار المجتمع الأهلي يدل على رغبة هذه السلطة في عدم السماح

للتطورات والمبادرات المستقلة للجماهير بالإفلات من قبضة نظام الحكم[1].

ثانياً: احتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة

يعتبر الإعلام الحر والمستقل جزءاً من المجتمع المدني بما يوفره للمواطنين من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها مساهماً بذلك في تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم، وممارسة التضامن الجماعي بما يقوي قدرتهم في مواجهة إمكانيات الدولة الهائلة، كما يساعد الإعلام الحر والمستقل على تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراضي على حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية. ونحن نلاحظ أن هذا الدور الإعلامى مفتقد في كثير من الأقطار العربية حيث تحرص الحكومات على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيري كالتليفزيون والإذاعة واحتكارها، بحيث لا تعبر إلا عن رأي الدولة، وتعمل هذه الحكومات أيضاً على الحد من حرية الصحافة. ولهذا فإن جزءاً هاماً من تحرك مؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية يجب أن يوجه إلى

(١) د. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩ صـ٩٨.

تحرير الإعلام من السيطرة الحكومية، واتاحة الفرصة لكل اتجاهات الرأي أن تعبر عن نفسها، وأن تتحول أجهزة الإعلام إلى منابر للحوار الحر ومصادر للمعلومات المتحررة من أي قيد، وإثراء معارف المواطنين بما يمكنهم من التجاوب مع متطلبات المشاركة الإيجابية، والتفاعل بشكل سليم مع التعددية الثقافية والدينية والسياسية التي هي إحدى السمات الأساسية في المجتمع العربي، ولتحقيق ذلك يكتسب تحرير الإذاعة والتليفزيون من سيطرة الحكومة أهمية خاصة، وتعديل القوانين المنظمة لها لتصبح جهازاً إعلامياً مستقلاً تمثل فيها التيارات الفكرية والسياسية وتحصل من خلالها الأحزاب السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب. وإلغاء الرقابة الحكومية على الإذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة. وتعديل قوانين الصحافة والمطبوعات والنشر لفتح الباب أمام حرية إصدار الصحف، وتعديل المواد والنصوص القانونية التي تفرض عقوبات قاسية على قضايا الرأي والنشر(١).

ثالثاً: الحد من الحريات والحقوق الأساسية

لا يمكن أن ينمو المجتمع المدني وتنضج مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطي، وهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني

---

(١) حسين عبد الرازق، الديمقراطية، كتاب مصر وقضايا المستقبل، سلسلة كتاب الأهالي، العدد رقم٦٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧. جريدة الأهالي ص ٥٢.

والانتقال إلى الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات. وقد ربط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين الحق في تكوين الجمعيات والحق في المشاركة الشعبية وتوافر الحقوق والحريات الأساسية في المجتمع، وحيث تتكامل هذه الجوانب الثلاثة باعتبارها شروطاً ضرورية للتطور الديمقراطي للمجتمع. ويلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دوراً محبطاً بالنسبة لإمكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدني، وتشكل القيود المفروضة في معظم الأقطار العربية على حرية التنظيم بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات عاملاً سلبياً يحول دون إسهام المواطنين في العمل العام، كما يلعب دوراً مماثلاً القيود المفروضة على حرية الرأى وحق التعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية. ومن المهم أن تنتهي كافة القيود المفروضة على ممارسة الإنسان العربى لحقوقه وحرياته الأساسية لتمكينه من المشاركة في القضايا العامة للمجتمع والمساهمة الإيجابية في تكوين مؤسسات اجتماعية وشعبية متحررة من أي قيود حكومية.

الآثار السلبية للتضييق على مؤسسات المجتمع المدني

سوف نكتفى هنا بمعالجة الآثار السلبية لموقف النظم السلطوية من مؤسسات المجتمع المدني على دور هذه المؤسسات في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع بشكل عام بما تقوم به من دور في تربية أعضائها وفق قيم ديمقراطية وتدريبهم من خلال الممارسة

ومن خلال الحياة الداخلية للجمعية على السلوك الديمقراطي وإكسابهم الخبرة التي تمكنهم من المساهمة في تعزيز التطور الديمقراطي بالمجتمع خارج مؤسساتهم. وقد أدت القيود التي أشرنا إليها في علاقة الأجهزة الإدارية بمؤسسات المجتمع المدني وبالنسبة لحق تأسيس الجمعيات وتمتع المواطنين بحرياتهم الأساسية واحتكار الإعلام للفئات الحاكمة، أدى هذا كله إلى آثار سلبية أضعفت الطابع الديمقراطي والدور الديمقراطي لمؤسسات المجتمع المدني. ويمكن التعرف على هذه الحقيقة من خلال رصد واقع هذه المؤسسات في المجالات الآتية:

١- مدى النمو في العضوية الفاعلة والنشطة بالجمعية

تتحدد ديمقراطية أي مؤسسة اجتماعية بعوامل متعددة يأتي على رأسها مدى مشاركة الأعضاء في نشاطها ابتداءً من تخطيط النشاط إلى التنفيذ والتقييم ومراقبة الأداء وانتخاب القيادات، كما تتحدد ديمقراطية المؤسسة بمدى اتساع العضوية الفاعلة والنشطة ونموها فترة بعد أخرى. ولكننا نلاحظ أن عضوية كثير من الجمعيات الأهلية والمؤسسات القائمة على العضوية الاختيارية تتآكل عاماً بعد الآخر ولا يوجد زيادة في العضوية إلا بالنسبة للمؤسسات التي تشترط للاستفادة من خدماتها أن يكون المستفيد عضواً بها.

٢- مستوى المشاركة في حضور الجمعية العمومية للمنظمة

وإذا كان النمو في العضوية يعتبر مؤشراً على قدرة المنظمة على اجتذاب نشطاء جدد، فإن مستوى مشاركة العضوية وحضورها الجمعية العمومية للمنظمة (وهي أعلى سلطة في المنظمة بحكم القانون) يشير إلى مستوى فاعلية الأعضاء ومشاركتهم في صنع توجهاتها، وتحديد أولويات أنشطتها، والرقابة على أعمالها، وانتخاب قياداتها. وتؤكد الدراسات الميدانية عزوف الأعضاء عن حضور اجتماعات الجمعيات العمومية التي تنعقد بأقل نصاب قانوني بعد تأجيلها أكثر من مرة، وغالباً ما يقتصر الحضور على أعضاء مجلس الإدارة والعناصر المرتبطة بها والعاملين بأجر في المنظمة. وبالتالي فإن اجتماعات الجمعية العمومية التي تعتبر أهم مؤسسات المشاركة داخل المنظمة هي اجتماعات شكلية لا تعكس مشاركة حقيقية وفاعلة للأعضاء، وتنفرد قلة محدودة العدد بإدارة المنظمة، مما يضعف الطابع الديمقراطي للمنظمة.

٣- معدلات التغيير في عضوية مجالس الإدارة

تقاس ديمقراطية أي مؤسسة أيضاً بمعدلات التغيير في عضوية هيئاتها القيادية لإتاحة الفرصة لتداول القيادة أمام أكبر عدد ممكن من أعضائها للتدريب على القيادة واكتساب خبراتها. ومن ثم

يتأهل هؤلاء الأعضاء للمشاركة في العمل العام خارج المنظمة ويتزودون بالخبرة اللازمة للقيام بدور قيادي. وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تزويد مختلف مجالات المجتمع بالقيادات الجديدة مما يعزز التطور الديمقراطي للمجتمع بصفة عامة. وتشير نتائج الدراسات الميدانية في أكثر من قطر عربي إلى محدودية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في هذا الصدد، حيث يلاحظ جمود النخبة داخل المؤسسة واستمرارها في القيادة لسنوات طويلة وارتفاع متوسط أعمارها مما لا يتيح للأجيال الجديدة فرصة حقيقية لتولي القيادة واكتساب خبراتها، وتتقاعس بذلك عن أداء أحد أدوارها الأساسية، وهو تزويد المجتمع بالقيادات الجديدة.

٤-آلية إصدار القرارات

تنفرد النخبة المحدودة في قيادة المنظمة بإصدار القرارات المحددة لسياساتها وأولوياتها، ولا تتوافر بالتالي فرصة واسعة للمشاركة في صنع سياسات المنظمة وتوجهاتها، حيث ينفرد مجلس الإدارة بالسلطة الفعلية في إصدار معظم القرارات. ويشرف رئيس المجلس على العمل اليومي، ويصدر القرارات المطلوبة لتسييره. وهكذا تصبح مؤسسات المجتمع المدني صورة مما يجري على مستوى السلطة العليا في المجتمع من تركز القرار في يد قلة

محدودة أو فرد واحد، ولا يتوافر لها إمكانية حقيقية لتجسيد نمط ديمقراطي في القيادة، ينعكس بعد ذلك على دوائر أوسع من مؤسسات المجتمع المدني.

هكذا فإنه في ظل السلطوية والسيطرة الحكومية على مؤسسات المجتمع المدني لا تستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بدور فعال في التمكين للتطور الديمقراطي للمجتمع. وما يزال هناك فجوة كبيرة بين الدور المنوط بها وما تقوم به فعلاً. ومن المهم اختراق هذا الوضع بعمل نضالي طويل المدى يستهدف تحرير الإنسان العربي وتمكينه من السيطرة على مصيره انطلاقاً من قدرته على بناء منظمات شعبية مستقلة يمارس من خلالها عملاً جماعياً يؤهله للقيام بدور أكبر في المجتمع، ويساهم أيضاً من خلال تطور هذه المنظمات في دفع التطور الديمقراطي للمجتمع. وهناك بالفعل جهود مستمرة ومعارك متصلة بين مؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية وبين بقايا الاستبداد والأنظمة السلطوية سوف يحسمها في النهاية قدرة هذه القوى والمؤسسات على ترسيخ ثقافة مدنية ديمقراطية في المجتمع، وتوفير أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وتطوير أشكال مناسبة للعمل الجماعي، وإفراز قيادات جديدة تواصل حركة التطور الديمقراطي استناداً إلى مجتمع مدني قوي ومستقل.

ثانياً: برنامج الإصلاح الديمقراطي

ويتضمن بشكل خاص:

١- إقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات.

٢- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية.

٣- دعم استقلالية المبادرة الشعبية وإنهاء كافة القيود التي تحول دون قيام مجتمع مدني قوي يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع: تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

٤- احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥- إشاعة ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار، واحترام الرأي الآخر، ورأي الأغلبية والتسامح والشفافية.

٦- قيام إعلام ديمقراطي حر يكفل حرية تدفق المعلومات في المجتمع وتداول الآراء من مصادر متعددة دون قيود.

٧- التوسع في أشكال المشاركة الشعبية المباشرة.

ثالثاً: تقوية مؤسسات المجتمع المدني

في إطار هذا البرنامج الديمقراطي للمجتمع كله يصبح من الممكن تطوير أوضاع منظمات المجتمع المدني لتكون أكثر فعالية

ولتصبح بالفعل مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في التطور الديمقراطي للمجتمع كله، وذلك من خلال:

١- **تعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني** بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

٢- **تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني** وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها، وتنسيقها حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام، بحيث يصبح مسانداً لقيامها بدور حقيقي في التنمية والتطور الديمقراطي.

٣- **توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال** من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاسها في سلوك المواطنين كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالآخر والإدارة السلمية للاختلافات والتنوع.

٤- **تطوير العلاقة مع الدولة**: حيث أثبتت التجربة حرص الحكومات على وضع مؤسسات المجتمع المدني تحت وصايتها، وتمارس معها سياسة مزدوجة، فهي تتخوف من المبادرات الأهلية المنظمة، خاصة تلك التي تحمل رؤية شاملة، وتتخذ موقفاً متحفظاً من المنظمات الدفاعية كمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة، ولكنها تتسامح مع المنظمات التي تنشأ في إطار اتفاقيات مع الدول المانحة للمساعدات لمواجهة المشاكل الناجمة

عن التحول إلى اقتصاد السوق، وسوف تبقي المواجهة بين الدولة والمجتمع المدني ما بقيت سياسة الدولة تجاهها على هذا الحال. ولذلك فمن المهم تطوير هذه العلاقة بحيث لا يفهم أن تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب أضعاف الدولة، لأننا في حاجة في ظروف العولمة إلى دولة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الديمقراطية، وتعطي المجتمع المدني فرصة النمو والازدهار. وفي هذا لإطار تعالج قضايا عديدة منها تطوير التشريعات القائمة، وإلغاء القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها وديمقراطيتها الداخلية، والتأكيد على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة جدلية، تقوم على التأثير المتبادل والمتطور، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي علاقة تتراوح بين التكامل والصراع تبعاً لمجال نشاط المؤسسة والتأكيد على التكامل بين الدولة والمجتمع المدني، فلكل منهما دوره الخاص. ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينها على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابياً على المجتمع.

٥- **تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني:** يتطلب تقوية منظمات المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية تتوافر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها

كمؤسسة مثل توفير **البيئة الحقوقية** التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع وتكسبها الشرعية والاعتراف وتحديد شكلها القانوني ومجال تحركها، ووجود **نظام أساسي** يتضمن شروط العضوية، وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وشروط تنفيذه وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية. ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة إستراتيجياتها وبرامجها. ويتطلب تعميق الطابع المؤسسي لهذه المنظمات استنادا إلى الحقائق السابقة العمل الجاد من أجل تحسين البيئة الحقوقية بحيث تتوافر لها الشرعية، وتدخل في إطار القوانين المرعية، والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل. وتنظيم برامج مستمرة لبناء الكادر البشري وما يتضمنه ذلك من بناء قدرات فردية وجماعية وتحديد اختصاصات الجميع وتزويدهم باستمرار بالمعارف والمهارات الضرورية. واستكمال البناء التنظيمي المتصل بالجهاز الإداري، وخلق الوظائف المناسبة في علاقة عمل سليمة بين العمل التطوعي والعمل المأجور. والحرص على توافر الخبرة بالنسبة لإعداد الخطط، وترجمة الأهداف إلى برامج عمل، وتقييم الإنجازات، وضمان استدامة النشاط استناداً إلى الأنشطة المنفذة، وتطوير القدرة في الحصول على تمويل مناسب لضمان استمرار النشاط واتساع نطاقه.

٦- **تطوير القدرات البشرية:** وتشمل هذه العملية تدريب القيادات القائمة وتطوير قدراتها، واكتشاف قيادات جديدة، وتأهيلها لتحمل مسؤوليات التخطيط والمتابعة والتقييم، وتوفير المهارات والخبرات الضرورية لها لممارسة مسؤولياتها في كافة مجالات النشاط، ويدخل في ذلك تقديم مساعدات فنية لمؤسسات المجتمع المدني حول كيفية إعداد التقارير وإنشاء برنامج وطني لتدريب القيادات الوسيطة، والعمل على إدخال مقررات دراسية عن العمل الأهلي بمؤسسات التعليم العالي وقيام هذه المؤسسات بدراسات وأبحاث حول المجتمع المدني، ويشمل تطوير القدرات البشرية أيضاً التدريب على التكنولوجيا الجديدة، وكيفية استعمال الكمبيوتر والفاكس والإنترنيت، وذلك لبناء نوع من الارتباط مع المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز المعلومات، بحيث تصبح مؤسسات المجتمع المدني جزءاً من شبكة من العلاقات والمصالح المشتركة على مستوي القطر ومستوي الوطن العربي كله.

٧- **التمويل:** تعتبر مشكله التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل هذه المنظمات، ويرتبط التمويل بشروط عديدة تضع هذه المؤسسات تحت وصاية المانحين، مما يتطلب معالجة واعية لمشكلة التمويل حفاظاً على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وعدم الانحراف

بنشاطها عن الدور الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع، ويتطلب ذلك العمل تخصيص موارد مالية من مصادر وطنية، وتوزيع الموارد المالية في جدول زمني محدد، وإنشاء صندوق قومي لدعم العمل الأهلي والمدني من موارد حكومية ومن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية بحيث يكون متحرراً من أي شروط على المجتمع المدني. وهناك حاجة ماسة إلى تطوير مهارات تدبير الموارد المالية وبصفة خاصة من خلال الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.

٨- **توافر المعلومات**: يتطلب بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها توافر معلومات كافية لديها عن مجالات نشاطها وعن أوضاع المجتمع في نطاق مسؤولياتها، ويتطلب ذلك إنشاء بنك للمعلومات على المستوي القومي، وإنشاء قاعدة بيانات لكل منظمة والتنسيق بين المنظمات في تبادل المعلومات، والاستفادة من شبكة الإنترنيت في الحصول أولا بأول على أي معلومات أو بيانات تحتاجها لممارسة نشاطها وتنفيذ برامجها.

٩- **التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني**: من المهم لتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز نشاطها أن تبرز في المجتمع طرفاً أساسياً تتكامل أنشطته من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات بحيث يزيد تأثيرها في المجتمع. ويشمل هذا التنسيق تطوير عملية إنشاء شبكات من المنظمات التي تعمل في مجالات

مشتركة أو تنشط في نطاق جغرافي واحد، لدعم جهودها في هذه المجالات. ووضع آليات وأطر تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات، وعقد اجتماعات دورية لبحث المشاكل المشتركة، والتنسيق في مواجهة الأطراف الأخرى لتقوية الوضع التفاوضي لها. ومن المهم أن يشمل التنسيق أيضاً المنظمات ذات الجذور العميقة في المجتمع، مثل النقابات والتعاونيات واتحادات الطلاب والحركات الاجتماعية للاستفادة من خبراتها الطويلة في مجالات العمل الشعبي. وأن يتم التنسيق أيضاً على مستوي الوطن العربي كله، وتبادل الخبرات بين مختلف المؤسسات في الأقطار العربية، وما يتصل منها بصفة خاصة بالتطور الديمقراطي وتعبئة الحركة الجماهيرية لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي.

* * *

المراجع

١- إيما نويل فالرشتاين وآخرون، الاضطراب الكبير، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٢- الطاهر لبيب وآخرون، المجتمع المدني، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس ١٩٨١م.

٣- د. سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٩م.

٤- د. هويدا عدلي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، دراسة في التسامح السياسي لدى النخبة السياسية رسالة دكتوراه، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠١م.

٥- د. أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٤م.

٦- أنطونيو جرامشي، كراسات السجن، إصدار دار المستقبل العربي، ترجمة عادل غنيم، القاهرة ١٩٩٣م.

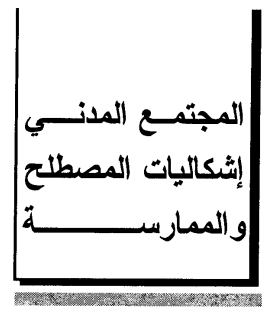
٧- د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣م. بيروت.

٨- عدد كامل من مجلة عالم الفكر عن المجتمع المدني، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- دولة الكويت، المجلد السابع والعشرون العدد الثالث كانون الثاني (يناير) / آذار (مارس) ١٩٩٩م.

٩- جرامشي وقضايا المجتمع المدني، ندوة نظمها مركز البحوث العربية بالقاهرة، إصدار دار عيبال للدراسات والنشر، نيقوسية، قبرص الطبعة الأولى١٩٩١م.

١٠- تقرير حلقة الحوار حول بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية تجاه توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية المتحدة لغربي آسية- تقرير غير منشور عن نتائج أعمال ندوة القاهرة ١٩/٢٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠م.

* * *



الدكتور محمد مورو

الفصل الأول

تحديد المقصود من مصطلح المجتمع المدني

أثار مصطلح المجتمـع المدنـي – ولا يـزال يثـير – العديـد مـن الإشكاليات والقضايا، واختلف فيه الناس من مختلف المشارب، ما بين متحمس ومستريب، وبالطبع فإن الاختلاف والخـلاف حـول المصطلح حمل في طياتـه بـالضرورة خلافـاً في ممارسـات جماعـات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وأهميتها، أو خطورتهـا أو الاسترابة في دورها.

ولا بد بالضرورة، عند الاقتراب من هذا المفهوم، من تحديد المقصود بالمصطلح، وما صاحب ظهوره من لغط وما أثاره من خلاف.

بداية إن مصطلح المجتمع المدني، أو مؤسسات المجتمع المدني، قُصد به عند ظهوره في نهاية القرن الماضي، مجموعة من الجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، أو الأهلية أو غير الرسمية، وبدهي أن المجتمع المدني كمصطلح شيء آخر غير تلك الجماعات أو المؤسسات أو الهيئات، فيمكن للمصطلح مثلاً أن يثير الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الديني، أو الحكومة المدنية والحكومة الدينية، أو الدولة المدنية والدولة الدينية، وهذا بدوره يثير قدراً هائلاً من اختلاط المفاهيم.

والإشكالية في رأيي، أن المصطلح، ومعظم مصطلحات علم السياسة الحديث مستمدة من سياق علم اجتماع وظروف مجتمعية مختلفة عن سياق مجتمعاتنا ومفاهيمها ومرجعياتها، وهكذا وبسبب عدم وجود علم اجتماع نشأ وتطور – أو إهماله إن وجد – في إطار سياقنا الحضاري، فإن اللَّبس سيظل هو سيد الموقف بخصوص الكثير من المصطلحات والقضايا؛ لأنّه من المستحيل عملياً ونظرياً من الناحية العلمية تطبيق مفاهيم نشأت في سياق اجتماعي معين على سياق اجتماعي ومجتمعي آخر، وهذا لا يعني العزلة بالطبع، ولكن إقرار الحقيقة العلمية منعاً للَّبْس

والخلط، فالدولة الدينية – الثيوقراطية – مثلاً في مفهوم علم الاجتماع الغربي، تختلف عن مفهومها في علم الاجتماع الإسلامي، والظرف التاريخي الذي صاحب سيطرة الكنيسة ورجال الدين ومعاداتها للعلم في الغرب، ومن ثم الثورة عليها، وظهور المجتمع المدني، أمر لم يحدث عندنا لا في النّص ولا في الممارسة، ومن ثمة فالمضامين التي يحملها المصطلح وفقاً لسياقه الاجتماعي ستختلف بالضرورة في غير السياق الحضاري الغربي، ولكن المشكلة أن العديد من المفكرين والمثقفين العرب والمسلمين لا يدركون ولا يهتمون بإدراك هذا الفارق المهم.

وبمفهوم علم الاجتماع الإسلامي المستند إلى الحضارة الإسلامية، ومن خلال النص والممارسة، فإنّ مضمون المجتمع المدني، أمر ليس جديداً على الحضارة الإسلامية، فالدولة والمجتمع والحكومة وفقاً للنص الإسلامي ووفقاً للمارسات الحضارية الإسلامية – فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية – هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية، فليس هناك قدسية لفرد، أو حاكم، أو مؤسسة، بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها، فهي مراجع علمية فقط، يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم، بل إن الدعوة إلى الاختلاف معها واجب إسلامي، وهكذا فنحن أمام سياق مدني في جوهره حتى لو لم تكن كلمة مدني هنا هي التعبير الأصح، فإنها ما

زالت، قادرة على نقل المعنى، ونفضل بدلاً منها كلمة (غير المقدس) على أي حال فالخطاب القرآني حتى للرسول نفسه كان يثير مسألة عدم قدسية أي شخص أو مجموعة، وارتباط الرجال بالحق وليس الحق بالرجال.

والمساحة الممنوحة لاستعمال العقل والتفكُّر والتدبُّر من المنظومة الفكرية الإسلامية واسعة جداً، فالإيمان والكفر في المنظومة الإسلامية قضية فردية، وليست من قضايا النظام العام، والاختلاف بين الناس سنة من سنن الله تعالى، ولو شاء الله لجعل الناس أمةً واحدة، ولكنه أراد أن يكونوا شعوباً وقبائل ليتعارفوا، والإشارة في القرآن دائماً إلى الأمة، والرسول ﷺ اختار على أن يضع دستوراً مدنياً للمدينة، يضم الذين يعيشون فيها من مسلمين ووثنيين ويهود، (وثيقة المدينة)، وهي وثيقة مدنية بصورة لا تقبل الشك، والنص القرآني مفعم بتلك المعاني ﴿ما عَلَى الرَّسُولِ إلاّ الْبَلاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ما تُبْدُونَ وَما تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٥/٩٩]، ﴿قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إلاّ ما شاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَما مَسَّنِيَ السُّوءُ إنْ أَنا إلاّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧/١٨٨] ﴿فَذَكِّرْ إِنَّما أَنْتَ مُذَكِّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: ٨٨/٢١-٢٢]. ﴿لا إِكْراهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢/٢٥٦]. ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ١٨/٢٩].

وهكذا فإن المضامين التي يحملها مصطلح المجتمع المدني، والتي ظهرت في أوروبة في بداية عصر النهضة، والمرحلة الرأسمالية والديمقراطية، والخروج على المجتمع الكنسي أو الإقطاعي، هي مضامين موجودة لدينا منذ أربعة عشر قرناً وتزيد، ومن ثمَّ فلا حساسية لدينا من تلك المضامين، ولكن يجب الالتفات هنا، إلى أن هناك فارقاً نوعياً ضخماً جداً، في الأهداف وشكل الممارسات التي يحملها المصطلح، فالمرجعية والغايات لدينا مصلحة الجماعة دون الطغيان على حقوق وحريات الفرد، أما في الغرب ووفقاً لفلسفة المصطلح والمرجعية فإن الهدف والغاية والمرجعية هي الفرد، وهذا بالطبع يقود إلى ممارسات وأحوال أوضاع لا نقبلها، ولا نقرّ بها، كحرية الغنى. وجمع المال بلا حدود، أو حرية الشذوذ الجنسي أو غيرها، وهي أمور لا تتفق معنا بالطبع، وإذا كان مصطلح المجتمع المدني قد تصاعد استعماله مع مرحلة العولمة، فإن هذا بدوره ينبغي أن يكون داخلاً في اعتبارنا عند الاقتراب من المفهوم والممارسة!!.

المجتمع المدني إذن مفهوم واسع يضمُّ الحكومة والشعب، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهو تعريف لمرجعية العلاقات حكومية وغير حكومية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني تحمل المضامين نفسها، ومن ثم فإن الحديث عن المجتمع المدني، قاصدين المؤسسات والهيئات والجماعات الأهلية غير الحكومية، هو خطأ علمي، والأفضل بالطبع استخدام مصطلح

آخر ليعبّر عن الظاهرة، وقد ظهر العديد من المصطلحات للتعبير عن الظاهرة ((مثل العمل الأهلي، القطاع الثالث، القطاع غير الربحي، القطاع التطوعي، القطاع غير الرسمي، القطاع غير الحكومي)). وكلها لا تستطيع أن تعبر عن الظاهرة بالكامل. وربما يكون أكثر المصطلحات اقتراباً من الظاهرة، هو مصطلح العمل الأهلي، وهو مصطلح أفضل من المجتمع المدني، لأن مصطلح المجتمع المدني يمكن أن يعبر عن أشياء أخرى أوسع أو أكبر، ويمكن أن يضم الأهلي وغير الأهلي، وكذلك فإن المصطلح في حد ذاته يحمل مضامين أيديولوجية ومعرفية ومرجعية لا تصلح لتوصيف ذلك القطاع وبالتحديد في المجتمعات العربية والإسلامية.

وإذا كان للظاهرة عدة مقومات مثل الفعل الإرادي الحر، والتنظيم الجماعي، والتوجّه الأخلاقي، وعدم استهداف الربح، وإذا كانت المنظمة غير الحكومية وفقاً لتعريف المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة الصادر برقم ٢٧ لسنة ١٩٥٠م: ((هي تلك المنظمة التي لا تنشأ عن طريق اتفاق فيما بين عدد من الحكومات))، فإنه لا بد أيضاً من إدراك أن النظام غير الحكومي مثلاً يمكن أن يندرج تحته القطاع الخاص، وكذلك لا بد من إدراك أن تنظيمات المجتمع الأهلي تشمل الجمعيات والروابط والنقابات المهنية والأحزاب والأندية والتعاونيات والنقابات المهنية

مثلاً في دول كثيرة حتى الآن، ليست قائمة على الانضمام الطوعي والإلزام في عضويتها، واعتبار العضوية شرطاً لممارسة المهنة مثلاً يجعلها تخرج من الهيئات الأهلية.

على كل حال فإن الاضطراب حول تعريف المصطلح بل واختياره يكشف في جانب منه عن معسكرات متعددة أيديولوجية، ومرجعية، ونمائية، تتمحور حول الظاهرة، ولاستجلاء أبعاد وأعماق الظاهرة، فإن من الضروري أن نعرض مجموعة من الحقائق ثارت بشأنها:

• الفكرة ليست جديدة علينا، بل هي لدينا أقدم وأوسع مما عند الغرب، وإذا كان الواقع قد شهد ظهور عدد من جمعيات المجتمع الأهلي، ارتبطت شكلاً ومضموناً بظروف معيّنة، فإن عددها، على أكثر تقدير، لا يتعدى العشرات، وربما يقل. في حين أن بلداً مثل مصر مثلاً منها حوالي ١٧ ألف جمعية أهلية مسجلة ناهيك عن غير المسجلة.

• إن الفكرة مطلوبة دينياً واجتماعياً، من ثم لا يمكن اعتبارها طريقة لواجهة الموروث الديني، اللّهم إلا إذا كانت ليست جمعيات وهيئات أهلية تطوعية، بل ذراع لشيء ما، أو قفاز لشيء ما.

• إن عدداً من تلك الجمعيات والجماعات والمؤسسات قد ظهر وبصورة ملحوظة في نهاية القرن الماضي، وارتبط بظاهرة

العولمة، والعولمة في التحليل النهائي هي آخر مراحل الرأسمالية، وتستهدف إعادة صياغة العالم ثقافياً لكي يقبل باستمرار النّهب والهيمنة، وكذلك القبول بالمفاهيم السياسية الغربية، والقضاء على الهوية، وثقافة المقاومة، ومن ثم القبول بالخضوع للآخرين **إسرائيل مثلاً** أو القبول بوجود القوات الأجنبية في بلادنا، والكف عن استخدام الكفاح المسلح، والعنف في انتزاع حقوقنا، وتقليل مساحة الهوية والوطنية، وإضعاف الأمم والدول، واستخدام عملية تفكيك بنيوي واسع النطاق في هذا الصدد، ومن ثم فالهدف الواضح لتلك الجمعيات والمؤسسات المسماة بمؤسسات المجتمع المدني، كان إحداث هذا التفكيك.

إن إضعاف الدولة بدعوى تقليل تغوُّلها، وإضعاف المجتمع بدعوى حقوق الأقليات، وتحريض قطاعات على قطاعات بدعوى الدفاع عن المرأة مثلاً وهكذا، ولا شك أن تقليل تغوُّل الدولة، أو الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل واحترام الأقليات والمرأة وغيرها من أمور محمودة ومرغوبة ومطلوبة، بل هي واجب ديني وقومي ووطني على كل مواطن وجماعة، وهكذا فظهور منظمات تدعو إلى هذا وتمارسه بشكل حقيقي وغير مريب أمر مطلوب، ولكن بشروط المحافظة على تماسك المجتمع وتقويته وليس إضعافه، وإلا يكون ذلك من باب الحق الذي يراد به باطل، أو مجرد ذريعة لتنفيذ أهداف مريبة.

● إن تلك الجمعيات والهيئات قد تلقت تمويلاً سخياً – معظمها تحديداً – ويجب أن نفرق بين تلك التي ظهرت قبل ١٩٩١م، قبل بداية العولمة، وبين تلك التي ظهرت بعدها، وقد كشفت دراسات موثقة بعضها مصري وبعضها عالمي، عملية التمويل تلك، وقد ثبت بعضها في بعض الإجراءات القضائية، مثل قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، وجمعية ابن خلدون، وكذلك اعترف بهذا التمويل بعض رموز تلك الجماعات، بل وصدر كتاب كامل للأستاذة ثناء المصري عام ١٩٩٨م بعنوان (الجماعات الأهلية بين التمويل والتطبيع) وقد اتهمت المؤلفة، ومن خلال تجربتها ووثائقها، تلك الجمعيات بأنها مشبوهة، وتحصل على تمويل أمريكي وغربي، وأن لها دوراً في التطبيع مع الكيان الصهيوني، والغريب أن أحداً ممن جاءت ممارساتهم في هذا الكتاب بصورة الاتهام والإدانة، لم يرفع قضية على المؤلفة ومن ثم، فإن الكتاب أصبح وثيقة، ولا يمكن بالطبع الادعاء بأن هؤلاء لم يعرفوا ما جاء في الكتاب، لأن العديد من الصحف نشرت أجزاء منه أو نوّهت به، وكذلك لا يمكن القول: إن هؤلاء الناس أو الجمعيات لا تملك القدرة على رفع قضايا، بل إن بعضها مهمته رفع القضايا للناس ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم القانونية، وعموماً فإن إمكانيات هذه الجمعيات كبيرة جداً بالنظر إلى ما تصدره من مطبوعات أو تنظمه من ندوات في أماكن فخمة عادة.

وبدهي أن من يدفع، لن يدفع لوجه الله أو وجه الحق، بل له بالضرورة خطة معتمدة، من يتفق معها، أو ينفذها يتم تمويله، ومن لا يعتمدها ولا ينفذها فلن يحصل على دعم، وبدهي أن هناك بعضاً سيقول: إنه سيحصل على الدعم والتمويل، ولن ينفذ الخطّة المطلوبة، وهذا بالطبع لو صح فإنه يدخل في باب الفهلوة والنّصْب، ولا يمكن التعْويل عليه، بل صحيح أيضاً أن عدداً من محترفي النصب والفهلوة قام بإنشاء جمعيات فقط بهدف الحصول على التمويل، ونجح أو لم ينجح في ذلك، ولكن في المحصلة النهائية فإن التمويل لن يأتي إلا لمن ينفذ تلك الخطط، وبدهي أن أجهزة ودولاً تقف خلف مؤسسات التمويل، بل يمكن أن تكون مؤسسة تمويل تحمل اسماً محايداً وغير سياسي على الإطلاق، موجود في كندا أو أستراليا أو الدانمارك، أو السويد هي مجرد واجهة للمخابرات المركزية الأمريكية، مثلاً، وهذا الكلام ليس جديداً ولا غريباً، فهناك كتب وأبحاث ودراسات منشورة في الغرب ذاته، ووثائق تمَّ الإفراج عنها بفعل المدة والزمن حسب القوانين المعمول بها في بلادها، ومذكرات عملاء وضباط وقادة أجهزة...إلخ، كلها كشفت هذا الأسلوب، ولعل كتاب (من يدفع للدّمار) هو مجرد مثال على ذلك، الكتاب من تأليف الباحثة البريطانية فرانسيس ستونر سوندونر، وقد تمت ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية بعنوان (الحرب الثقافية الباردة) وقد ترجمه الأستاذ

طلعت الشايب، وصدر عن المشروع القومي للترجمة في مصر، والكاتبة تفضح الدور الذي قامت به المخابرات المركزية الأمريكية في إنشاء وتمويل جمعيات ثقافية وأدبية وفنية وشراء أفلام وفنانين ومبدعين للترويج بطريقة غير مباشرة لأمريكا والغرب في إطار الحرب الباردة، وهل قائمة الأسماء والجمعيات والهبات التي ذكرتها المؤلفة تكشف أنه من المتوقع أن يحدث الشيء نفسه دائماً.

• إنه بتأمل وتحليل المواقف والخطاب الذي أفرزته منظمات وجماعات (المجتمع المدني)، وهو المصطلح الذي تفضله تلك الجماعات تعبيراً عنها برغم أنه مصطلح غير علمي ولا محدد هنا كما أثبتنا من قبل، فإننا نجدها قد اهتمت بإثارة قضايا الأقليات، وأحياناً افتعلتها افتعالاً، وقدمت تقارير لجهات دولية معظمها لا يريد بنا خيراً، ويتصيّد لنا الأخطاء لتبرير تدخله في شؤوننا!! بل إن بعض الدول الكبرى كأمريكا مثلاً أصدرت قوانين خاصة لتبرير التدخل في شؤون الدول الأخرى، قانون حماية الأقليات مثلاً، واستندت في بعثاتها التفتيشية علينا، ووسائل ضغطها المختلفة على مصر مثلاً لتليّن مواقفها من قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية، فالموقف من إسرائيل، أو التوقيع على معاهدة منع انتشار السلاح النووي، أو دفعها باتجاه الخصخصة، استندت في ذلك كله على تقارير جمعتها تلك الجمعيات، وهو الأمر الذي يثير تساؤلاً حول دور تلك الجمعيات، وكذلك ما

دعت إليه بعض هذه الجمعيات من أفكار وآراء حول ما يسمى بثقافة السلام (وهو حق كما قلنا يراد به باطل) أو تحريم وتجريم العمليات الاستشهادية التي تطال مدنيين إسرائيليين برغم أنه لا مدنيين في إسرائيل طبعاً، فالكيان كله كيان عسكري وعنصري، وكذلك فإن إسرائيل كلها كيان غير شرعي قائم على اغتصاب أرض الآخرين وتشريد أهلها، ومن ثم فكل من يقيم فيها من غير الفلسطينيين أهلها، هو بالضرورة محارب ومعادٍ ويقيم على أشلاء آخرين ومن ثم يستحق القتل، وإلا فليرحل من حيث جاء هو أو آباؤه، لأن المسالمة والإنصاف هنا لا تكون إلا بالرحيل عن أرض الآخرين.

وموضوع اهتمام عدد من هذه الجمعيات بموضوع التطبيع مع إسرائيل، لدرجة أن كتاب ثناء المصري الذي ذكرناه سابقاً وضع موضوع التطبيع في رأس العنوان الخاص بالكتاب أي إنه موضوع رئيسي في فكر هذه الجمعيات، وفي كل الأحوال فإن انتقاد هذه الجمعيات لبعض الممارسات الإسرائيلية لم يصل أبداً إلى حد المطالبة بتحرير كامل التراب الفلسطيني أو اعتبار إسرائيل كياناً غير شرعي بكامله، وإذا كانت الحكومات لها حساباتها وظروفها فإن المنظمات الأهلية لا يجب أن تخضع لتلك الحسابات، بمعنى أنه إذا جاز للحكومات أن تقبل ذلك فإنه لا يجوز لتلك الجمعيات إلا التمسك بالموقف المبدئي، وهذا بالضبط ما يؤكد

خطورة تأثير التمويل الأجنبي على مواقف تلك الجمعيات، لدرجة أن البعض يرى أن ظروف نشأة هذه المجتمعات وتوقيعها كان جزءاً من عملية حقن القابلية في المجتمعات العربية لوجود إسرائيل أو القبول بها والتطبيع معها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك الجمعيات اهتمت بموضوعات تتصل بالمرأة، أو حقوق الإنسان، والتعذيب ونددت بشدة بالممارسات القمعية، أو تزييف الانتخابات أو المحاكم الاستثنائية، أو تعطيل حرية الصحافة، أو الاعتداء على رموز الفكر أو حتى ختان الإناث، بل الذكور، ولا شك أن هذا أو بعضه على الأقل أمر مطلوب ومرغوب، ويجب أن تقوم به منظمات وهيئات لحماية الناس من عسف السلطة، ولكن في المقابل فإن بعض المواقف كانت تتصادم مع الموروث الوطني والديني حين يتم الدفاع عن الشذوذ مثلاً، أو رفض قانون الإرث الإسلامي، أو المطالبة بمنع ختان الذكور مثلاً!!.

• يجب أن نلاحظ أن العمل الأهلي، الذي هو نابع من المجتمع يجب بالضرورة أن يعبر عن حاجات هذا المجتمع، ويساعد في تقويته وتماسكه، ومنع أو تقليل آثار الظلم أو الفقر فيه، أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو نشر العلم والتعليم، وقد لعبت المنظمات الأهلية في أوروبة مثلاً دوراً كبيراً في النهضة العلمية والأدبية، وكذا لعبت القوى الأهلية في الوطن العربي

والإسلامي والحضارة الإسلامية عموماً دوراً هاماً من خلال آليات كثيرة أهلية كلها، مثل المساجد التي لعبت دوراً هاماً في تقليل طغيان الحكام، أو ترقية العلوم، أو الحفاظ على وحدة الأمة، أو المساهمة في التعبئة ضد العدو الخارجي إبان الغزو التتاري والصليبي مثلاً، وكذا لعبت الطرق الصوفية والزوايا دوراً هاماً في الدفاع ضد الأجنبي في شمال وغرب إفريقية، كما لعبت التجمعات الأهلية دوراً هاماً في التاريخ المعاصر، وفي مصر مثلاً لعب علماء الأزهر دوراً هاماً في مقاومة الحملة الفرنسية، وفي ثورة ١٩١٩م، ولعبت جمعية الهداية الإسلامية ومسجد الشهداء التابع لها في مدينة السويس دوراً هاماً في المقاومة الشعبية ضد العدو الصهيوني عام ١٩٧٣م إبان ما يسمى بالثغرة واختراق غرب القناة في منطقة الدفرسوار، وتهديد مدينة السويس، والأمر نفسه في باقي الدول العربية.

وهكذا فنحن منحازون ومؤيدون ومطالبون بتوسيع المجتمع الأهلي، بل نراه ضمانة كبيرة وخطيرة في هذا الوقت بالذات؛ لأن التداخل الدولي الكبير وانفراد الهيمنة الأمريكية بالعالم، والخلل الكبير في ميزان القوى لغير صالحنا يقلل كثيراً من مساحة المناورة أمام الحكومات، فلا يبقى إلا الشعوب والجماعات الأهلية للقيام بدورها في سد هذه الفجوة، فالعمليات الاستشهادية في فلسطين المحتلة مثلاً، والتي تنفذها جماعات غير حكومية بالطبع،

كذلك حزب الله في لبنان، والذي هو مؤسسة غير حكومية ما كان يستطيع أحد من هؤلاء أداء ذلك لو كان حكومياً والسبب مفهوم طبعاً ومعروف، نظراً للالتزامات الدولية التي تحكم الحكومات. وفي المحصلة فما دامت أمتنا في حالة هزيمة حضارية وتكنولوجية، وما دامت فجوة القوة متسعة لغير صالحنا، فإن العمل الأهلي ضرورة لنا، بل حاجة استراتيجية ملحة، شريطة أن يكون لصالح الأمة وفي مواجهة تحدياتها، ولزيادة مناعتها، وليس العكس على طول الخط، أو بعض الخط.

لا يمكن أن نتفهم مثلاً ذلك الاهتمام المريب بما يسمى بحقوق المرأة مثلاً وربطه بالخطة الغربية، ومع أننا مع كامل حقوق المرأة وغير المرأة، ولكن المطروح مثل موضوع ختان المرأة وختان الرجل، والذي كان الموضوع المحوري ولا يزال لجمعيات نسائية، في حين أن الأمة كلها تريد أن تتحرر من الاستعمار والصهيونية، وبحيث أن التحرر الحقيقي للمرأة يكون على طريقة وفاء إدريس وعطاف عليان، وليلى خالد، ومن قبلهم جميلة بوحيرد، ولالا فاطمة، وليس على طريقة هؤلاء المطالبين بحرية الإجهاض، والسماح بممارسة الجنس بدون زواج، أو الخروج من الأخلاق والدين.

• المسألة بوضوح هي المرجعية والغائية، فمرجعية جماعات المجتمع الأهلي إن كانت وطنية، وغاياتها لصالح المجتمع فهي

ضرورة وواجب، وإن كانت مرجعيتها غربية أو غير وطنية وغاياتها تفكيكية وجزءاً من أهداف العولمة، فإنها إن قالت حقاً فهو حق يراد به باطل، وإن قالت باطلاً فهو باطل يراد به باطل، أي إنها أحياناً تقول أشياء صحيحة، وتتخذ مواقف مفيدة في إطار الدفاع عن الحريات، ومنع تغوُّل الدولة أو غيرها، ولكن المحصلة في النهاية سلبية وغير مفيدة، وهكذا فإنه من الممكن تقسيم تلك الجماعات إلى نمطين رئيسيين نمط وطني المرجعية والغايات والتمويل، ونمطٍ تغريبي، نشأ ومارس واتخذ مواقف تصب كلها في المرجعية والقيم والأهداف والتمويل الغربي، وهذه الجماعات الأخيرة هي التي أفرزت مصطلح المجتمع المدني مع كل التحفظات عليه، وللحقيقة هي التي أفرزت حالة الاهتمام بالموضوع، ومع اعترافنا بإيجابياتها على مستوى الديمقراطية، وتقليل تغوّل الدولة، فإن لها مخاطرها الكبيرة على موضوع الهوية، وحالة الكفاح والمقاومة، ورفض إسرائيل، حتى لو كانت تبرز قدراً من المعارضة أحياناً للممارسات الإسرائيلية أو تؤيد كفاحاً وطنياً في حدود معينة، لأن المهم هوا لمحصلة والغاية والقيمة الثقافية التي تعززها.

● إنه من الملاحظ أن الذين أسسوا تلك الجماعات الحديثة بعد عام ١٩٩١م، والتي واكبت الخطاب الغربي، وحصلت على التمويل الغربي، كانوا في معظمهم من الماركسيين السابقين،

الذين طالما ناصبوا أمريكا العداء، فإذا بهم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والمنظومة الشيوعية، قد أصبحوا في خدمة أمريكا والعولمة والدعوة إلى المنظومة الغربية، وكأن ما كان يرددونه من أفكار وما يتخذونه من مواقف لم يكن إلا قناعاً للضرب في الدين والهوية والقومية، ولا شك أن هؤلاء بين أخطر وأكفأ العناصر في مسألة إعادة هيكلة المجتمع والأفكار بما يناسب العولمة والهيمنة الأمريكية، نظراً لقدراتهم الخاصة، ولخبراتهم التي اكتسبوها على مر الزمن والاحتكاك والنضال السابق!! وكذا العلاقات الإقليمية والدولية ثم الرصيد النضالي عن حق أو باطل الذي يؤهلهم لثقة قطاع من الناس والجماهير، ومن ثم فإن استخدام الجهات المانحة لهؤلاء كان نوعاً من الذكاء مفروضاً وطبيعياً ومتوقعاً من أمثال تلك الأجهزة، ولكن لم يكن طبيعياً ولا متوقعاً من مناضلين سابقين، حتى لو زعموا لنا أو لأنفسهم أو للناس أنهم متّسقون مع أنفسهم، حيث إن اعتناقهم للأيديولوجية الماركسية هو نوع من اعتناق المنظومة القيمية والحضارية الغربية التي أفرزت الماركسية، ومن ثم فإن تناقضهم الرئيسي ليس مع الرأسمالية، ولكن مع النظم الدينية، أو تحديداً، هم منحازون إلى المشروع الحضاري والقيمي الغربي اللاديني والعلماني في مواجهة المشروع الحضاري العربي والإسلامي والوطني النابع من منظومة قيمية يراها هؤلاء دينية ورجعية ومتخلفة!!.

• نقول من الناحية الموضوعية: إن المرجعية القيمية الغربية لا تصلح جذراً ثقافياً للجماعات المدنية والأهلية المرتبطة والمهتمة بحقوق الإنسان، لأن الديمقراطية الغربية ديمقراطية عنصرية، وكذا مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية، وهي لا تنظر إلاّ لحقوق الإنسان الغربي فقط لا غير، إذ لو كانت هذه المرجعية تؤمن بحقوق الإنسان حقاً، لما تمت جريمة إبادة شعب الأمريكيتين الأصلي، وهي جريمة واسعة النطاق طالت عشرات الملايين، وربما مئات الملايين، وطالت شعوباً وثقافات وحضارات، إنها عملية إبادة للبشر، وتصفية للثقافات على نطاق واسع، وليست مجرد جريمة فردية يمكن محاكمة من قام بها، من ثمّ فهي وصمة لا تمحى في مصداقية المفاهيم والقيم الغربية، والأمر نفسه في جريمة إبادة أهل أستراليا الأصليين (الأبوبرجيين)، وكذلك مسألة استرقاق السود ((حوالي ١٠٠ مليون أسود مات ٨٠٪ منهم في عملية القنص ذاتها وعمليات النقل تحت القيود وقمع ثوراتهم أثناء النقل وسوء التغذية)) مع العلم أن عدد سكان إنجلترا وقتها كان ٣ مليون نسمة، أي إن ما أبيد من هنود حمر، وأبوبرجيين وما استرق من السود، ومن مات منهم، يصلون إلى مئة ضعف عدد سكان إنجلترا في ذلك الوقت، وبعملية حسابية بسيطة فإن مقارنة الرقم بعدد سكان إنجلترا حالياً، يعني أن الرقم يمن أن يصل إلى ما يعادل ٣ مليار إنسان قد تمت إبادتهم، أضف إلى ذلك عملية الاستعمار وما صاحبها من قتل ونهب وتعويق التطور الطبيعي

للمجتمعات المستعمرة، وفرض حدود فرضتها التوازنات الاستعمارية عليها، وكذا خلق مشاكل عرقية، وطائفية، وحدودية، الأمر الذي أدى إلى مشاكل كبيرة جداً، وتخلف اقتصادي وسياسي وصراعات، كل هذا لم يتم لا الاعتذار عنه، ولا دفع التعويضات الملائمة له - وهذا مستحيل حيث لا تكفي كل ميزانيات دول الغرب الاستعماري للتعويض عن الآلام التي لحقت بدولة واحدة أو أمة واحدة تعرضت للظلم، وكذا لم تتم محاكمة المسؤولين عن هذا كله - وهو عدد ضخم ربما يكون كل جهاز الدولة والبرلمان والأحزاب والمؤسسات الرسمية الغربية، وهذا أيضاً مستحيل، وبأخص الخصوص فإن إنشاء دولة إسرائيل ودعمها، وهي عملية لا تتفق مع حقوق الإنسان، وكذا فإن ممارساتها اليومية، على مدار اليوم والساعة منذ عام ١٩٤٨م، بل وما قبلها حتى اليوم، ويعرفها الجميع بلا استثناء حتى أن (ماركيز من كولومبيا)[1] قد عرفها بالطبع، ومنقولة للعالم كله بالصوت والصورة، هذه المسألة تنسف مصداقية الديمقراطية الغربية، وتثبت أنها عنصرية، ومن ثم فإن اعتبار القيمة الغربية قيماً تصلح لتكون جذراً ثقافياً لحركة المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان هي نوع من الخداع

---

(١) أديب كولومبي حاصل على جائزة نوبل للأدب، وقد أصدر بياناً قوياً اعترض فيه على ممارسات إسرائيل، واعتبر الكيان الصهيوني كله كياناً غير شرعي، وقد أحدث هذا البيان ردود فعل عالمية وإقليمية كبيرة.

والهذيان، وهذا يعني أن جماعات المجتمع المدني في بلادنا مع إدراكهم للمسألة الفلسطينية، لا بد أن تحدث قطيعة مع المنظومة الغربية، وإلا فقدت مصداقيتها فضلاً عن قبولها تمويل الجهات الغربية، بل إن الصحيح أن الجماعات المهتمة بحقوق الإنسان والديمقراطية في الغرب يجب أن تبحث لها عن جذر ثقافي خارج الحضارة الغربية، ويجب أن تتبرأ علناً من الغرب وقيمه وحضارته، ذلك الغرب الذي ارتكب ولا يزال كل هذه الموبقات بحق الإنسان وحقوق الإنسان.

ولعل هذه المسألة، أصبحت الآن على المحك، محك حقيقي وفارق، فإما الصدق ونبذ القيم الحضارية الغربية باعتبارها قيماً عنصرية في جوهرها، وإما أن هذه الجماعات هنا وهناك بجرد قفّاز وشعارٍ لتبرير سياسات، وتمهيد تدخلات، والضغط على دول وحكومات، وتشجيع أدوار معينة، وإذا أخذنا مثلاً لجنة جائزة نوبل حتى لو لم تكن أهلية بالكامل، ولكنها في النهاية تزعمُ الحياد وعدم العنصرية، لوجدنا أنه بات من المفضوح والمعروف أنها تعطى وتمنح لأسباب ذات علاقة بمصالح المهيمنين على الغرب، سواء كان ذلك أيام الحرب الباردة، أو بعدها وحتى اليوم.

المسألة إذن أصبحت على المحك الآن بعد حادث ١١ أيلول (سبتمبر) وغزو أفغانستان، والتي ظهر فيها توجيه الاتهام. من غير دليل، وتنفيذ العقوبة من غير صدور حكم قضائي، ومعاقبة

شعب بل شعوب بأكملها لجريمة مزعومة منسوبة لأفراد، ثم ما رآه العالم بعينه وسمعه بأذنه من تصرفات وتصريحات بوش ورامسفيلد الذي قال جهاراً نهاراً: إنه لا يريد أسرى، بل يجب قتل المقاتلين من القاعدة حتى لو سلّموا أنفسهم، ثم ماحدث في قلعة جانجي بمزار الشريف من قتل جماعي للأسرى، ثم ما حدث من أشياء وحشية في نقل الأسرى إلى قاعدة جوانتانامو بكوبا وهي القاعدة التابعة للجيش الأمريكي، وما صاحب ذلك من قيود وأقفاص حديدية، وتخدير، وخضوع للعقاقير، وغيرها مما رآه العالم وسمعه، ثم أكثر من هذا وقبله وبعده منع المنظمات الأهلية الخيرية الداعمة للفلسطينيين في أمريكا والغرب، ومصادرة أموالها. أي إن الغرب لا يؤمن حقيقة بموضوع المجتمع المدني والجماعات الأهلية إلا بصورة عنصرية، كل هذا يحظى برضا كامل من الأحزاب والشخصيات، بل والشعوب والمؤسسات الغربية حتى لو كانت مخدوعة، فالمحصلة هو أن تطبيقات الفكرة وصلت إلى حالتها العنصرية عند اللزوم، وهكذا فليس أمام منظمات المجتمع المدني والأهلي العربية تحديداً إلا أن تسقط الجذر الثقافي الغربي والمرجعية القيمية الغربية، حتى لو كانت تسمى زوراً وبهتاناً بالقيمة العالمية، والمكاسب الإنسانية.

ولا شك أن حقوق إنسان غير عنصرية، وتسامح وثقافة سلام حقيقي غير ظالم، وانتصار للضعفاء والمظلومين سواء كان امرأة

أو طفلاً أو أقلية لها أصلها النظري والتطبيقي في حضارات أخرى غير الحضارة الغربية، والحضارة الإسلامية على رأسها بالطبع، فهي التي قدمت تجربة التعايش والتسامح، وظل بها أقليات دينية مسيحية ويهودية ومجوسية وغيرها، دون أن تتعرض للإبادة أو الإكراه على الدخول في الإسلام كما كان يحدث عادة في ذلك الوقت، بل ظلت تعيش حتى اليوم، وكذلك فإن الخطاب الإسلامي خطاب عالمي غير عنصري، وشارك في بناء الحضارة الإسلامية مختلف الألوان والجنسيات، وهكذا كان جذراً ثقافياً إسلامياً يصلح تماماً مرجعية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التسامح والأقليات وحقوق الإنسان.

أزمة المرجعية وعدم المصداقية التي تعانيها الجمعيات الأهلية المتصلة بحقوق الإنسان في الغرب أصبحت ظاهرة مرصودة ومعروفة، وعلى حد تعبير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ((**فإن هناك واقعاً دولياً امتدت تداعياته إلى التشكيك في الدعاوى التي أطلقت لإيجاد تحالف دولي للمواطنين، تكون مهمته الأساسية العمل على بناء مجتمع مدني عالمي، هذه الدعوة التي بدت أنها قريبة المنال في المجتمعات الغربية، وأمل وطموح لدى المجتمعات النامية تبدو الآن محل تساؤل واختبار حقيقي في جدواها ومردودها على مواطني العالم العربي والإسلامي، فقد وضعت أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) المجتمع المدني العالمي في مأزق يتعلق بالمصداقية، ولا سيما فيما يتعلق بحقيقة وجود أو عدم وجود مساواة**

بين حقوق الإنسان للمواطن العربي والمسلم، وحقوق المواطن الغربي، وليس في مستوى أقل، ويرى المركز نفسه أنه يمكن القول بأن هناك مأزقاً حقيقياً لمنظمات حقوق الإنسان العربية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، فقد وجدت هذه المنظمات نفسها فجأة مطالبة برفض ومواجهة الإجراءات الأمريكية والغربية تجاه المواطنين العرب. وكان أداؤها أقل من مستوى المسؤولية والجهد المطلوب، الأمر الذي أثار حفيظة البعض، وتهكم البعض الآخر، بل إن التوصيف امتد إلى التلميح بوجود ضغوط خارجية تمارسها جهات التمويل)).

وفي الحقيقة فإن أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، فضلاً عن أنها كشفت الوجه العنصري للمجتمعات الغربية فيما يخص حقوق الإنسان، وحق المقاومة والكفاح لانتزاع ألم الحقوق، فإنها أيضاً كشفت منظمات المجتمع المدني الغربية، التي جاءت ردود فعلها أقل مما هو مطلوب، ويمثل تصوراً معيباً، وكذلك فإن تزايد التدخلات الأمنية وارتفاع مستوى التدخل الحكومي في شؤون الأفراد قلّص فكرة المجتمع المدني أصلاً القائمة على تقليل دور الدولة، ووصل الأمر إلى حد إصدار قيم مستقرة مثل الاعتقال للعرب والمسلمين بلا تحقيق، ومن غير الاتصال بالمحامي، ومن غير معرفة الأهل أو الاتصال بهم، أو معرفة سبب الاعتقال، وهذا الأمر يمكن أن يصيب الأمريكيين أنفسهم، وكذلك تدخل حكومات العديد من الدول في مراقبة الناس ومكالماتهم ودخولهم على الإنترنيت بعد أن كان هذا أمراً مستهجناً. إن هناك اعترافاً

بضرورة زيادة مساحة تدخل الدولة والأجهزة في حياة المواطنين، وكذلك تشكيل محاكم عسكرية في أمريكا واستخدام القوانين والمحاكم الاستثنائية لمحاكمة المعارضين أو المقاومين لأمريكا، وعدم اعتبار من أسر منهم أسيراً يعامل معاملة الأسرى، بل ابتكرت الولايات المتحدة نمطاً جديداً من التعريفات يخرجهم من دائرة القانون الدولي الخاص بمعاملة الأسرى، وهو «مقاتلون خارجون عن القانون»، ووصل الأمر إلى حد تحريض دول أخرى على قتل مواطنيها أو اعتقالهم أو مصادرة أموال جمعيات أهلية، وزيادة التدخل الحكومي في حسابات أموال التبرعات، وطرق الصرف الخاصة بتلك الجمعيات، وهي فكرة عكس فكرة المجتمع المدني تماماً.

وهكذا فنحن أمام معضلة جديدة تواجه المجتمع المدني عالمياً ومحلياً، فالواقع أن الأولويات الأمنية طغت على المجتمعات، ومن ثم ففكرة عالم قائم على منظمات أهلية أو تلعب تلك دوراً فيه أصبحت أكثر تراجعاً بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر).

• **في المحصلة**، وبرغم كل ما سبق، فإن فكرة المنظمات الأهلية هي فكرة مطلوبة عربياً وإسلامياً وإنسانياً، وهي مفيدة على كل مستوى، ومهما كانت سلبيات ما حصل، فإن هذا لا يلغي أهمية الفكرة وخصوبتها وضرورة إثرائها والحفاظ عليها وحمايتها من الانزلاق في خطط جهات التمويل، وجعلها تخرج بشكل طبيعي

وتلقائي من نسيج وأفكار المجتمع، وتتبنّى تحدياته، وتسد الثغرات التي لا تقدر الحكومات ولا الدول ولا الأجهزة الرسمية ولا شبه الرسمية على سدّها، وكل الأمور بالطبع تحمل جوانبها السلبية والإيجابية، المهم إدارة المسألة بصورة صحيحة، فحوادث الطرق لا تعني إلغاء السيارات والقطارات والطائرات مثلاً.

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٣/١٠٤].

* * *

الفصل الثاني

الإسلام والجماعات الأهلية

إذا استخدمنا علم الاجتماع الإسلامي، أي علم الاجتماع الناشئ من السياق الحضاري للإسلام، واستخدمنا أدوات هذا العلم لدراسة التجربة المجتمعية الإسلامية، لأدركنا على الفور أن المجتمع الإسلامي مجتمع مدني، وأنه يحضّ على إقامة الجماعات الأهلية، ويفسح لها دوراً كبيراً في بناء المجتمع أو القيام بأدوار هامة لصالحه، فالخطاب الإسلامي موجه إلى الأمة، والدستور الأول للمدينة المنورة كان دستوراً مدنياً، حيث أعطى حق المواطنة للمقيمين في المدينة من مهاجرين وأنصار ويهود، بصرف النظر عن الديانة، ولعله أول دستور مدني في التاريخ، وفي بداية بناء المجتمع المدني تحت عملية مؤاخاة بين كل اثنين من المسلمين، وهو تنظيم أهلي مبكر لعملية إدماج المهاجرين في المجتمع والاقتصاد، وليست مرتبطة مباشرة بالدولة أو السلطة حيث تُرك لكل اثنين متآخيين إدارة حياتهما بطريقتهما الخاصة، وكان أحدهما أحياناً ينزل عن شطر ماله، بل عن إحدى زوجتين لمن اتخذه أخاً.

الخطاب الإسلامي، من حيث النص يدعو مباشرة إلى إقامة الجماعات الأهلية ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٣/١٠٤]، وكما هو واضح فإنّ لخطاب موجه إلى الجماعة الأهلية وليس السلطة هنا، وحدد غايات تلك الجماعة وترتيباً عليها الجماعات الأهلية، سواء كانت مهتمة بحقوق الإنسان، أو الدفاع عن الضعفاء، أو تقليل تغوّل السلطة هو نوع من الدعوة إلى الخير، والمعنى يتأكد كذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهكذا فإن الآية هي دعوة مباشرة لقيام جماعات أهلية تدافع عن حقوق الإنسان، أو تنهى عن التعذيب والتسلط، أو الدفاع عن المظلومين، أو عمل الخير، أو النهي عن كل شر، ومن ثمّ فإن قيام جماعات أهلية تدعو إلى كل خير، وتنهى عن كل شر ومنكر هو فريضة إسلامية، ومن ثم فموضوع المجتمع الأهلي هو من صميم المشروع الإسلامي على مستوى النص والخطاب، وقد ظهر ذلك واضحاً في الممارسة بالطبع كما سوف نوضح إن شاء الله.

وفي آيات أخرى تتكرر الدعوة ذاتها أو قريبٌ منها ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ إِلاّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النّاسِ﴾ [النساء: ٤/١١٤].

ويمكننا أن نرصد في الممارسات المجتمعية الإسلامية العديد من

مؤسسات العمل الأهلي، الضخمة والمتوسطة والصغيرة، فكل مسجد هو بالضرورة مؤسسة أهلية، وكذلك كل زاوية، والطرق الصوفية هي مؤسسات أهلية في النهاية، ومؤسسة الوقف بكل أشكالها وأنواعها مؤسسات أهلية، ناهيك عن الجماعات الأهلية القديمة والحديثة والمعاصرة وهي منتشرة وكثيرة، بل وتمثل في مصر مثلاً حوالي ٣٤٪ من عدد الجمعيات المسجلة، وربما يصل اتساعها إلى أكثر من ٨٠٪ من حيث عدد الأعضاء والميزانيات، والأعمال التي تقوم بها، وبعض هذه الجمعيات الأهلية تصل عضويتها إلى ملايين الأفراد وميزانياتها إلى مئات الملايين من الجنيهات (كالجمعية الشرعية في مصر مثلاً).

وهكذا فإن سوء الفهم الذي ارتبط بظهور جماعات المجتمع المدني المواكبة للعولمة لم يكن مرتبطاً بالفكرة في أصلها ولا أهدافها، ولكن بالظروف التي صاحبت نشأتها وخطط نشاطها واهتماماتها، وموضوع التمويل الأجنبي لها.

وإذا كان النص الديني الإسلامي يدعو ويحبّذ ويؤكد على مدنية المجتمع وتشجيع الجماعات الأهلية، فإن التركيبة الإسلامية التي جعلت المسجد محوراً هاماً من محاور هذا المجتمع ومرتكزاته، في الوقت الذي نجحت فيه التجربة الإسلامية في إبعاد المسجد عن رجال الدين المحترفين، وذلك يرجع إلى أن الإسلام يرفض الكهنوت والكهانة والسلطة الدينية، ويرجع إلى عوامل أخرى

كثيرة، المهم أن الممارسة الإسلامية، وطوال التاريخ الحضاري الإسلامي، وأياً كان شكل السلطة السياسية والاجتماعية، وفي فترات الصعود وفترات الركود في المسيرة الحضارية الإنسانية، المهم أن الممارسة الإسلامية جعلت المسجد مؤسسة أهلية، وإذا تأملنا في المساجد المنتشرة في القرى والمدن والنجوع، المناطق الحضرية، والمناطق الصحراوية نجد أنه فيما عدا عدد قليل جداً من المساجد الرئيسية، فإن معظم المساجد مساجد أهلية غير تابعة للحكومات، ويديرها الأهالي مباشرة، وظل المسجد دائماً، محوراً لترقية العلوم أو محو الأمية، أو تحفيظ القرآن الكريم، أو تعليم الفتيات بعض الحرف، أو مركزاً لمساعدة المحتاجين أو غيرها من الأعمال الاجتماعية والخيرية، وكذا لعبت المساجد دوراً هاماً في تنظيم عمليات المقاومة الشعبية منذ الاستعمار مثلاً، وقبل ذلك منذ الصليبيين والتتار، وفي بلد مثل مصر مثلاً، وبرغم أن الحكومة المصرية حاولت السيطرة على عدد من المساجد بضمها إلى وزارة الأوقاف، وتعيين عدد من الأئمة ومقيمي الشعائر بها إلا أن ذلك يمثل قطرة في بحر أمام العدد الهائل من المساجد الصغيرة والمتوسطة في كل مكان، وهكذا فالعمل الأهلي من خلال المساجد شديد الانتشار، ويقوم بدوره في تنظيم مراكز العلاج والمستوصفات والتعليم وغيرها.

من ناحية أخرى فإن الطرق الصوفية، وأياً كان الرأي فيها،

فهي منتشرة في كل مكان تقريباً، وتصل إلى أعماق المجتمع، وتقطعه أفقياً ورأسياً، وهذه الطرق الصوفية جماعات شعبية وأهلية في الأساس، وربما حاولت حكومة ما أو جهة ما السيطرة على تلك الطرق أو بعضها، ولكن السمة الرئيسية لهذه الطرق الصوفية أنها جماعات أهلية، وتقوم بدورها في ا لمساهمة في ترقية الأخلاق أو الزهد، ومساعدة أعضائها بعضهم لبعض، وبعضها لعب دوراً هاماً في مقاومة الغزوات الاستعمارية، أو نشر الإسلام في إفريقية جنوب الصحراء، أو المحافظة على تماسك المجتمعات في لحظات الاختراق الأجنبي، وبعضها لعب دوراً سلبياً، المهم أن هذه الطرق تضم الملايين، وهكذا فإنه إذا أخذنا المساجد والطرق الصوفية كجماعات أهلية في العالم العربي والإسلامي، وهي تحتضن نشاط الملايين، لقلنا: إن المجتمعات العربية والإسلامية يغلب على نشاطها الاجتماعي الطابع الأهلي، وهذه نقطة هامة ينبغي أخذها في الاعتبار.

١ً- الأوقاف

تستحق الأوقاف، أو مؤسسة الوقف الأهلي، اهتماماً خاصاً وواسعاً نظراً لمساحتها الواسعة أفقياً، ولتأثيرها العميق والكبير في المجتمعات الإسلامية، وبوصفها أسلوباً عبقرياً أبْدعته قريحة المسلمين وفقاً لثقافتهم وحضارتهم.

الوقف – أو الحبس – والكلمتان تحملان المعنى نفسه، وتستخدم كلمة الوقف في مصر والشام، والحبس في المغرب العربي، والوقف في اللغة وفقاً للسان العرب لابن منظور، ومختار الصحاح للرازي معناه: الحَبْسُ والمَنْعُ مطلقاً، سواء كان مادياً أو معنوياً.

والوقف وجمعه أوقاف، كما جاء في فتوى الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية في إحدى فتاويه الخاصة بالوقف: ((هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى، والتصدّق بالمنفعة حالاً أو مآلاً))[1].

ووفقاً لتعريف ابن قدامة الحنبلي: ((حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه – بقطع التصرُّف في رقبته على مصرف مباح))[2] . أو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة.

وقد اختار الشيخ محمد أبو زهرة ما قاله ابن حجر في (فتح الباري) وهو: ((قطع التصرُّف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها، وصرف المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً)).

وفي الحقيقة فإن باحثاً جاداً هو الدكتور إبراهيم البيومي غانم، قد حصل على الدكتوراه برسالته عن الأوقاف عام ١٩٩٧م،

(١) الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م، ٣٩٣١/١١.
(٢) المغني لابن قدامة.

وطبعت في كتاب بعنوان (الأوقاف والسياسة في مصر) – القاهرة – ١٩٩٨م – دار الشروق وهو بحث هام وموسوعي في الموضوع، وسوف نعتمد عليه في مناقشة الظاهرة.

يرصد الدكتور غانم ظاهرة الوقف على ((أنها ظاهرة اجتماعية أهلية، إسلامية، وهو من النظم ذات الأبعاد المتشعبة التي عرفتها مجتمعاتنا العربية والإسلامية ومارستها بانتظام منذ فجر الإسلام إلى العصر الحديث، وقد أسهم هذا النظام بدور فعّال في بناء صرح الحضارة الإسلامية، والمحافظة عليها على مر العصور، وقد ارتبطت بنظام الوقف، عبر الممارسة الاجتماعية له على طول تاريخه منذ فجر الإسلام وحتى العصر الحالي، مجموعة من الأنشطة والمؤسسات والمشروعات التي عملت في صميم البناء الاجتماعي، وغذت شبكة العلاقات الإنسانية التراحمية في دوائرها الأولية حول الأسرة، ودوائرها المتوسطة حول الجماعة أو الطائفة، من أهل حرفة من الحرف أو حي من الأحياء، وفي دوائرها العليا حول المجتمع والأمة ككل، ومثل هذه الشبكة بدوائرها – المتداخلة غير المنفصلة – لا غنى عنها لأي مجتمع، حتى يتماسك ويقوى على البقاء والتقدم)).

ويضيف الدكتور غانم: ((بالوقف نشأت المساجد، ومعاهد التعليم من الكتاب إلى المدارس الجامعة، وبه تأسست مستشفيات للعلاج المجاني، وصيدليات لتقديم الدواء بلا مقابل، وشيدت في

المدن وحولها قلاع وحصون لتوفير الأمن، وتكايا وملاجئ لإيواء من لا مأوى لهم، وإطعامهم وكسوتهم وعلاجهم وتعليم من هو في سن التعليم منهم، كما شيدت في القرى مضايف - جمع مَضْيَفة - وهي دار لاستقبال وإيواء الغرباء، ومنازل لإقامة عابري السبيل والمسافرين، وبه بنيت أسبلة - جمع سبيل - وهو مكان به ماء لشرب العابرين، وقد يكون عن طريق رفع الماء من بئر أو من الأرض بآلة، أو من مجرى مائي، وقد يكون مجرّد وعاء كبير يملؤه أحد الناس بصفة دورية ليشرب منه العابرون، وبالوقف بنيت مقابر الصدقة لدفن الموتى الذين ليس لهم مدفن، وبالوقف وزعت خيرات على الفقراء والمساكين والأيتام وذوي الخصاصة، لإعاشتهم وللترويح عنهم في مناسباتهم الخاصة، وفي المواسم والأعياد العامة، وزُوّدَ المجاهدون بالمؤن والسلاح، والصائمون بالفطور والسحور، وحجاج بيت الله الحرام بما يبلغهم مقصدهم)).

وقد توسع المسلمون في أنواع الوقف وأغراضه حتى شملت أوجهاً طريفة ذكرها ابن بطوطة في رحلته عند زيارته لدمشق قائلاً ((والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها، فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج، يُعطى لمن يحج عن الرجل منهم كفايته، ومنها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن، وهن اللواتي لا قدرة لأهلهن على تجهيزهن، ومنها أوقاف لفكاك

الأسارى، ومنها أوقاف لأبناء السبيل، يعطون منها ما يأكلون ويلبسون ويتزوّدون لبلادهم، ومنها أوقاف لسوى ذلك من أفعال الخير. مررت يوماً ببعض أزقة دمشق فرأيت به مملوكاً صغيراً قد سقطت من يده صحفة من الفخار الصيني، وهم يسمونها (الصحن) فانكسرت، واجتمع عليه الناس، فقال له بعضهم: اجمع شقفها واحمله معك لصاحب أوقاف الأواني، فجمعها وذهب الرجل معه إليه فأراه إياها فدفع له ما اشترى به مثل ذلك الصحن، وهذا من أحسن الأعمال، فإن سيد هذا الغلام لابد أن يضربه على كسر الصحن أو ينهره، وهو أيضاً ينكسر قلبه ويتغير لأجل ذلك، فكان هذا الوقف جبراً للقلوب، جزى الله خيراً من سامت همته إلى الخير في مثل هذا)).

وحسب الدراسات الحديثة والقديمة على السواء، فإن الوقف لم يكن معروفاً قبل الإسلام، بل هو من إبداع القريحة الإسلامية، وذلك يرجع إلى التحريض عليه من خلال النص الديني، وما يحدثه المنهج والمفهوم الإسلامي من تغييرات عقلية ونفسية ووجدانية قادت إلى هذه الظاهرة، ومن حيث النص الإسلامي الديني الذي حث على الوقف نجد قوله تعالى ﴿لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٣/٩٢].

قال العلماء: إن هذه الآية تشمل الوقف، لأنه صدقة كسائر الصدقات التي يتقرب العبد بها إلى الله تعالى.

ومن السنة النبوية: ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)). وقد فسر العلماء الصدقة الجارية بأنها (الوقف) لأن غيره من الصدقات لا يكون جارياً، أي لا يكون مستمراً على الدوام، ومارواه البخاري ومسلم من أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله أصبت مالاً بخيبر لم أصب قط مالاً أنفس منه، فما تأمرني فيه؟ قال ﷺ : ((إن شئت حبست أصلها، وتصدقت به، غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب)) فتصدق بها عمر ((في الفقراء ولذوي القربى، والرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل والضياف، ليس على من وليها جناح أن يأكل منها بالمعروف، أو يؤكل صديقاً غير متمول منه)).

وتعد هذه الحادثة هي الوقف الأول في الإسلام، وقد أصبح نموذجاً تمّ الاحتذاء به، وحسب إبراهيم بيومي غانم فإن الوقف متفق على صحته وجوازه دليل الإجماع ودليل القياس، وأن الدليل على ذلك أن الصحابة صدر منهم الوقف في عهد رسول الله ومن بعده أيضاً دون أن ينكره أحد أما القياس فالجميع. كما قال الشيخ بخيت: ((على اختلاف مذاهبهم قد استدلوا به أي بالقياس على صحة الوقف))[1].

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور – مقاصد الشريعة الإسلامية ٢٠٦.

والوقف كما ذهب جمهور الفقهاء هو عبارة عن تصرف تخرج به العين الموقوفة من ملكية الواقف، ولكنها لا تدخل في ملكية الموقوف عليه، فرداً كان أم جهة، بل تكون على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته على العباد، فيلزم أنّ أصل الموقوف فلا يباع، ولا يوهب، ولا يورث.

وينقسم الوقف تبعاً لتقسيمات الباحثين إلى ثلاثة أنواع:

أولها: الوقف الخيري ويقصد به ما كان ريعه مخصصاً ابتداءً أو حسب شروط الواقف للصرف على جهة من الجهات الخيرية التي لا تنقطع كالفقراء، والمساكين، وابن السبيل.

وثانيها: الوقف الأهلي، وقصد به ما كان ريعه مصروفاً على الواقف نفسه أو أولاده، أو بعض أقاربه من بعده، ثم على ذريتهم من بعدهم، وهكذا إلى حين انقراضهم ثم يؤول إلى جهة خيرية.

وثالثها: الوقف المشترك، وهو الذي يجمع بين النوعين السابقين فتكون فيه حصة أهلية وأخرى خيرية.

ويرى معظم الفقهاء أو جمهورهم أن الوقف يجب أن يكون مؤبداً، وزاد بعضهم ((بأن جعل التأبيد شرطاً لصحة الوقف نفسه، ذلك أن القصد بالوقف أن يتصل الثواب على الدوام، وهذا الشرط لا يتحقق إلا بتأبيد الوقف وتخصيص منفعته إلى جهة خيرية دائمة لا تنقطع، أو بشرط أن تؤول المنفعة إلى مثل هذه

الجهة، إذا كانت مخصصة في ابتداء الوقف على جهة محتملة الانقطاع))[١].

ولا شك أن الوقف بهذه المثابة هو عمل أهلي مستقل عن الدول وجهاز الحكم تماماً، ومستقل تماماً عن الملكية الخاصة أو الفردية أيضاً، فالوقف هو خروج ملكية الموقوف عن الواقف، أو خروج من الملكية الخاصة، ومنفعته تؤول إلى أعمال البر والخير، وهو بذلك يلعب دوراً هاماً وتلقائياً ولا مركزياً في تقوية المجتمع، وتقريب الهوة بين الطبقات، ويخفف العبء أيضاً عن جهاز الدولة، وقد عني الفقهاء بتأكيد عدم أحقية السلطة في الاستيلاء على الوقف أو توظيفه لخدمة أغراضها، وبديهي أن هذا الأصل كان يتم الخروج عليه لأسباب تتعلق بالاستبداد أو الظلم أو الفساد، ولكن هذا التجاوز لم يكن يستند على أساس مشروع، وبالتالي ظل استثناء على القاعدة، وقد زادت أعمال الوقف مساحة وكماً حتى أصبحت من أهم ركائز المجتمع المدني الذي أفرزته الحضارة الإسلامية.

وإذا نظرنا إلى الأسس الشرعية لنظام الوقف لوجدناها تحقق أهليته تماماً ومدنيته وتجعله عملاً أهلياً صرفاً، ((فالأسس هي أولاً: احترام إرادة الواقف، وهي الشروط التي يضعها الواقف نفسه في وثيقة الوقف، أو كتاب الوقف، أو الإشهاد بالوقف، أو حجة

---

(١) إبراهيم بيومي غانم، مرجع سابق.

الوقف، ويحدد بها كيفية إدارة الوقف، وتقسيم ريعه وصرفه إلى أعمالٍ وجهاتٍ معيّنة، وهي شروط لا يجوز انتهاكها ما لم تحرّم حلالاً أو تحلل حراماً، وقد رفع الفقهاء حجة الوقف أو كتاب الوقف إلى منزلة النصوص الشرعية، من حيث لزومها ووجوب العمل بها وقداستها، فقالوا: إن شروط الواقف كنص الشارع، وإن طرق تفسير وثيقة الوقف هي نفس الطرق التي يسلكها الفقهاء في تفسير النصوص الشرعية))[1].

وبدهي أن تلك الشروط يجب أن تحقق المصالح، مثل حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال وغير ها، وأن توافق الكتاب والسنة، وألا تكون متعارضة مع المصالح العامة، يقول الإمام محمد عبده: ((من المقرر شرعاً أن شرط الواقف كنص الشارع في أنه يُتّبع ويجب العمل به)).

وما دام الأمر كذلك، فإنه ليس للسلطة السياسية، ولا الدولة، ولا الحكومة تغيير شروط الواقف، وبذلك فإن الوقف مؤسسة أهلية من هذه الجهة تقوي المجتمع، وتدعم العمل الأهلي، وتزيد مساحته، وبدهي هنا أن هناك بعض الاستثناءات - الموجودة في كل عمل - قام فيها السلاطين بانتهاك الوثيقة الشرعية للوقف، كعادتهم في انتهاك كلّ شيء بمساعدة قضاة مرتشين أو نظّار وقف فاسدين.

---

(١) الدر المختار، وحاشية ابن عابدين، ومحاضرات الدكتور محمد أبو زهرة.

والأساس الثاني الذي يحقق الهدف نفسه – وهو منع تغوّل الدولة على الوقف – أن الفقهاء قرروا أنّ الولاية العامة على الأوقاف هي من اختصاص القضاء وحده دون غيره من السلطات، وخضوع الأوقاف للسلطة القضائية لا يخرجها عن كونها أهلية، بل يؤكدها، لأن هناك بالضرورة أموراً تستجد من إدارة الوقف، تلزم تدخل جهة ما لتعيين الصحيح منها، والقاضي هنا هو أفضل شخص، بعيداً عن السلطة، يمكن أن يحسم الأمر، وقد جعل الفقهاء قرارات القاضي هنا نهائية لا يحق للسلطان الاعتراض عليها، وقد نصَّ بعض الفقهاء صراحة ومباشرة على منع السلطان وممثليه من التدخل في شؤون الوقف، أو التدخل في التصرفات الإدارية، أو قرارات القاضي الذي يستلزم بالضرورة احترام الشروط العامة للوقف ونهج الشريعة ومقاصدها في قراراته.

وبدهي أيضاً أن من حق السلطان – بوصفه فرداً أو هيئة – أن يلجأ هو للقاضي إذا ما رأى خيانة ناظر الوقف، أو خروجه عن الشروط ذاتها. المهم أنه إذا قرر السلطان ناظراً على الوقف مثلاً، وقرر القاضي ناظراً آخر يؤخذ برأي القاضي.

والأساس الثالث للوقف الذي يؤكد أهليته ومدنيته أن الوقف يعدّ شخصية اعتبارية، وهو ما قررته التشريعات المدنية الحديثة للهيئات والجهات المختلفة. فهو كيان خاص منفصل عن الواقف، وعن السلطة، وله ذمته المالية المستقلة، وله حق التقاضي، فهو

يُقضى له، ويقضى عليه، وهذه الشخصية الاعتبارية تنشأ بمجرد نشأة الوقف، وصدور وثيقة الوقف أو حجة الوقف، ولا يلزم صدور إذن من السلطة الحكومية كما يحدث عادة مع الشخصيات الاعتبارية في القوانين الحديثة، وهذه ميزة كبرى تؤكد أن الوقف عمل أهلي صرف.

وقد وضع الفقهاء شروطاً كثيرة ودقيقة ومتنوعة على الأوقاف التي كان السلاطين والأمراء يقومون بحبسها، وذلك لتداخلها مع المال العام من ناحية، وحتى لا تكون طريقاً للفساد، بما حمى مؤسسة الوقف عموماً من تغوُّل السلطة، وتلاعب الأمراء.

نظام الوقف إذن يشبه من حيث أغراضُه وطبيعته منظمات المجتمع المدني، مثله مثل الجمعية، أو المؤسسة الخيرية أو غيرها من الأشكال، ولكنه يمتاز منها بثبات حجة الوقف أي عدم تغير الشروط بتغيير الظروف - وكذلك يمتاز منها بأنه يحصل على شخصيته الاعتبارية بمجرد نشأته، وليس عن طريق السلطة أو جهة الإدارة، مثلما هو الحال مع منظمات المجتمع المدني المعروفة، وكذلك فإن العمل الخيري أو الجمعيات في المنظومة المعاصرة معفاة من الضرائب، وقد تكون وسيلة للهرب منها، أما الأوقاف فهي غير معفاة من الضرائب.

ولا بد هنا لكي نفهم نظام الوقف، أو مؤسسات المجتمع المدني عموماً، أن ندرك أن فكرة الصراع هي الفكرة السائدة في

الحضارة الأوروبية، ومن ثمّ فإن المنظمات الأهلية يجب أن تكون في حالة صراع مع الدولة ووجودها يلطف من تغوّل الدولة، أما في الحضارة الإسلامية ففكرة التعاون هي الأصل، والمجتمع الأهلي والمؤسسات الأهلية ليس الهدف منها الصراع مع الدولة، التي لها واجبات كثيرة منها الإنفاق على الفقراء، ورعاية المحتاجين، وكل أعمال الخير، ولكنها تتكامل معها، ويحدث بالطبع أن تتقاعس الدولة عن دورها، أو تلعب دوراً معاكساً، فيكون الوقف وغيره هنا طريقاً لحماية المجتمع من الانهيار، أو منع تغوّل الدولة، أو المحافظة على الأمة في مواجهة التحديات.

ويجب أن ندرك أيضاً، أن نظام الوقف ظل لمدة طويلة عملاً أهلياً صرفاً، وعملاً هاماً من الأعمال التي ساعدت في تنمية المجتمع وترقيته وتقويته في مواجهة التحديات، ولكن مع ظهور الدولة الحديثة في مصر مثلاً تمّ التضييق على هذا النظام لأسباب لا مجال هنا لمناقشتها، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى أن تمّ نقل نظام الأوقاف برمته من حيزه الأهلي، إلى حيز سلطة الدولة في منتصف القرن العشرين.

وترى أماني قنديل: «أن إلغاء الوقف الأهلي، وإصدار القانون ١٥٢ لعام ١٩٥٧م، تسبب في انخفاض متوسط الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية، وحدث نوع من الانكسار لها، لأن جانباً كبيراً من موارد الوقف كان يتجه إلى دعم الجمعيات الأهلية

والمؤسسات الخيرية»[1]، وهذا يؤكد بالطبع على دور الوقف وأهميته في دعم العمل الأهلي أو المجتمع المدني.

٢- الجماعات الأهلية الإسلامية الحديثة

ونقصد تلك الجماعات الأهلية التي ظهرت في إطار الدولة الحديثة، وبعيداً عن المؤسسات الأهلية التقليدية المعروفة كالطرق الصوفية والمساجد ومؤسسات الوقف، أو اتخذت الشكل التنظيمي الحديث كجماعات قائمة على العمل التطوعي وغير هادفة للربح، وأنها أيضاً خرجت من إطار المرجعية الإسلامية، وكتعبير عنها.

• الملاحظة الأولى في هذا الصدد أن الجماعات والجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر لم تكن الأولى في ظهورها ففيها مثلاً، تأسست أول جمعية أهلية عام ١٨٢١م، وهي الجمعية اليونانية بالإسكندرية، ثم تأسست جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩م، وجمعية المعارف عام ١٨٧٥م، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م، وفي عام ١٨٧٨م تأسست أول جمعية أهلية إسلامية، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية، الإسلامية والقبطية، وانتشرت فروعها في جميع أنحاء مصر.

---

(١) الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية في مصر - قراءة في التاريخ الاجتماعي السياسي - مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤م.

وتفسر أماني قنديل ذلك «بأنه يرجع إلى عدم الشعور بالاحتياج لكل هذه التنظيمات الحديثة في ظل هيمنة نظم أو مؤسسات تقليدية نجحت إلى درجة كبيرة في تلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية، فالجامع كان يلعب دوراً أساسياً في حياة المسلمين، ومن خلاله توزع الصدقات والزكاة على الفقراء، يضاف إلى ذلك الدور الذي لعبه نظام الوقف الإسلامي باعتباره حبس العين والتصدّق بالمنفعة، وكذلك انتشار الطرق الصوفية، كتنظيمات شعبية قاعدية كان له أثره على ذلك التأخر النسبي في نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية»[1].

● ويرى تقرير الحالة الدينية في مصر «أن نشأة الجمعيات الأهلية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يرجع إلى مجموعة من المؤثرات والتحديات الداخلية والخارجية، والتي تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي نشأت في جنباته، مثل نشاط البعثات التبشيرية الدينية، الذي أدى إلى معارضة المصريين جميعاً - المسلمين والمسيحيين، وتأسيس الجمعيات الدينية والتي استخدمت أسلحة مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية مثل تقديم الإعانات إلى الفقراء، وإنشاء المدارس المجانية لتعليمهم ومثل الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م الذي أدى من بين ما أدى

---

(١) المرجع السابق.

إلى تسارع حركة إنشاء الجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية على نحو خاص، التي سعت إلى مقاومة الاحتلال واستبداد الحكم))[1] .

• إذا كان الإسلام من خلال النص الديني، والإطار المنهجي، والثقافة والوجدان الذي ينتجه يحث ويدعم إنشاء مؤسسات أهلية. فإن ذلك لا يقتصر بالطبع على الجماعات الأهلية ذات المسمّى الإسلامي، بل يضم أيضاً الجماعات الأهلية ذات الأهداف العلمية أو التربوية أو التاريخية، وكذلك فإن الثقافة الإسلامية والإحساس بتميز أو تنافي مواجهة التحدي الاستعماري والأجنبي امتص إحساس غير المسلمين في المجتمع الإسلامي بالانتماء ثقافياً وحضارياً إلى الحضارة والثقافة العربية الإسلامية، ومن ثم فإن تأثير الإسلام موجود بالطبع على نشأة جمعيات مسيحية أو جمعيات علمية محايدة أو غيرها، خاصة تلك التي تستهدف مواجهة الأجنبي بكل الصور، أو تشجع على طلب العلم، أو ترقية الآداب والمعارف.

وهكذا فإن هناك إشكالية بحثية خاصة برصد وتعريف وتحديد ما يمكن أن يطلق عليه الجمعيات الأهلية الإسلامية، فمعايير التصنيف التي تقتصر على الاسم أو نوع النشاط قد يعطي صورة

(١) تقرير الحالة الدينية في مصر لعام ١٩٩٧م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

غير حقيقية لمدلول أعداد الجمعيات الأهلية الإسلامية، فالبعض قد يستخدم الإسلام أو أحد مشتقات الاسم أو المسيحية أو غيرها ستاراً لنشاط تجاري أو سياحي، يستخدم القانون الخاص بالجمعيات للتهرب من الضرائب على الشركات التجارية أو غيرها من الأسباب.

على كل حال فإن نسبة الجمعيات الإسلامية استناداً إلى الاسم ونوع النشاط هو كما تقدره أماني قنديل كان في عام ١٩٩١م حوالي ٣٤٪ من مجموع الجمعيات الأهلية، وأن هناك تزايداً مستمراً في عددها، فقد ارتفع مثلاً من ٧٥٩٣ جمعية عام ١٩٧٦م، إلى ١١٧٧٦ جمعية عام ١٩٨٦م، ثم إلى ١٣٢٣٩ جمعية عام ١٩٩١م، ويجب هنا أن نأخذ في الاعتبار صعوبة تحديد الأعداد ونسبتها، لأن تسجيل الجمعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية لا يتم تقسيمه على الأساس الديني، بل الجمعيات الدينية ذاتها تدخل ضمن تسمية الجمعيات الثقافية، كما يجب أن نأخذ في اعتبارنا الوزن النسبي والعددي لكل جمعية على حدة، فهناك جمعيات صغيرة غير فعالة، وعدد أفرادها محدود، وهناك جمعيات يمكن أن تضم ملايين الأعضاء، مثل جماعة الشبان المسلمين أو الجمعية الشرعية، والأخيرة عدد أعضائها العاملون حوالي ٣ ملايين، أما المتعاطفون والمتبرعون لا بصورة دورية حوالي ثمانية ملايين.

• هناك جمعيات أهلية إسلامية، نشأت كذراع خيري لحركة الإسلام السياسي (لجنة الإغاثة الإنسانية التابعة لنقابة الأطباء)، أو حاولت حركة الإسلام السياسي اختراقها، والحقيقة أن الجمعيات الأهلية الإسلامية كانت ولا تزال أوسع من أن تخضع لتأثير حركة الإسلام السياسي، وكذلك فإن محاولة الحركة إنشاء جمعيات أهلية إسلامية أو اختراق بعضها سوف يدخل العمل الأهلي الإسلامي في مشاكل ومصادمات مع الدولة لا داعي لها، وهو يفقد العمل الأهلي الإسلامي الكثير من أرضيته، وإذا كنا نؤمن بحق تيار الإسلام السياسي في العمل العلني والقانوني كأحزاب سياسية علنية، لها برامجها السياسية ومواقفها المعلنة، فإننا نرفض بالطبع محاولات الاختراق أو استخدام العمل الأهلي كذراعٍ، لأن هذا يخلط الأمور ويُقلّص مساحة الثقة في العمل الخيري وإذا كنا نرفض تدخل الدولة في العمل الأهلي أو استخدامه ذراعاً لتبرير سياسات ودعم أنظمة فإننا نرفض نفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الحزبية والسياسية إسلامية أو علمانية، وفي الوقت نفسه فإن من حق المنتسبين إلى التيار الإسلامي كأفراد، أن يقوموا بدورهم الخيري من خلال إنشاء أو الانتساب إلى منظمات أهلية موجودة، شريطة ألا يخلطوا بين ذلك وبين العمل السياسي، وألا يستخدموا تلك المنظمات الأهلية واجهة، وأن يخلعوا انتماءاتهم السياسية والحزبية عندما يبدؤون في العمل

الخيري، وهذا أمر مفيد بالنسبة للسياسة والعمل الحزبي، وبالنسبة للعمل الأهلي والخيري معاً، وفي كل الأحوال فإن ما حدث من إنشاء منظمات أو اختراق أخرى كان محدوداً جداً وعدده لا يتجاوز ثلاث أو أربع منظمات وهيئات على الأكثر، وقد فشل الاختراق، أو تم حل الجمعيات أو اللجان في معظم تلك الحالات، وهنا يجب أن نشير إلى خطورة مهاجمة فكرة الجماعات الأهلية الإسلامية باعتبارها ذراعاً لحركة الإسلام السياسي أو داعمة له من حيث مفرداتها وممارساتها ولغة خطابها، كما تنمو عادة بعض الدراسات العلمانية المتطرفة، فالظاهرة صحيحة، شابها كما يشوب أي ظاهرة عدد من التعقيدات، كما يجب أن نلفت النظر إلى أهمية اهتمام الإسلاميين المنتسبين إلى تيارات الإسلام السياسي بالعمل الخيري والأهلي مع عدم خلطه بالانتماء الحزبي والسياسي، لأن هؤلاء عادة يتميزون بالكفاءة والخبرة والإخلاص، كما حدث في نشاطات عدد من المنظمات الأهلية، مثل لجنة الإغاثة الإسلامية التي قامت بدور هام في إنقاذ ضحايا زلزال عام ١٩٩٢م، كما كان لهم دور إغاثي هام في أفغانستان والبوسنة والصومال وفلسطين ولبنان.

● إنّ مساحة الخدمات والأنشطة التي تمارسها الجمعيات الأهلية الإسلامية واسعة جداً وعميقة جداً، فهي على حد قول الأستاذ عبد الغفار شكر: «تمارس نشاطاً فعالاً يتزايد تأثيره

باستمرار، وتقدّم خدمات متنوعة كملايين المواطنين في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى المساعدات العينية والمالية من مصارف الزكاة، والصدقات، والتبرعات لفئات اجتماعية عديدة، خاصة الآرامل والأيتام والمسنّين والمعوقين، وتنظيم رحلات الحج والعمرة، وتنظيم الدروس الدينية، والمحاضرات الثقافية، والأنشطة الرياضية، وبناء المساجد والمستوصفات الطبية والمدارس، ودور الحضانة، مما أدى إلى اتساع نطاق أنشطتها وانتشارها في مختلف المحافظات في الريف والحضر، في وقت تزداد فيه معاناة أغلبية المواطنين من ارتفاع تكلفة العلاج والتعليم، وانخفاض الدخول بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وتزايد معدلات الفقر»[1].

● إن تلك الجمعيات الأهلية الإسلامية، قد نجحت في حل المشكلة الأساسية التي ضربت مجموعة من الجمعيات الأهلية في مصداقيتها ودورها في القيم، وهو عدم حصولها على تمويل الجهات المانحة المشبوهة التي هي بالضرورة تمتلك مجموعة مطالب، تريد تحقيقها، والتي ربما كانت كلُّها أو بعضها ذراعاً لأجهزة استخبارات غربية، أو حتى إسرائيلية. واستطاعت الجمعيات الأهلية الإسلامية أن تحصل على تمويل أنشطتها من مصادر محلية وشعبية، وحتى الذين يزايدون عليها، فإن أقصى ما يمكن اتّهامها

---

(١) الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

به هو الحصول على تمويل عربي أو إسلامي من شخصيات أو أثرياء أو مؤسسات خليجية، وهي تهمة لم تثبت رسمياً، وليس عليها دليل حتى الآن، وإن كانت لا تضر بمصداقية تلك الجمعيات.

• وهكذا فإن الجمعيات الأهلية الإسلامية خرجت من رحم المشروع الثقافي للأمة، وموّلت نشاطها من تبرعات المجتمع نفسه، ومن ثمّ فهي أهلية النشأة، أهلية التوجهات، وكانت ولا تزال تلعب دوراً هاماً جداً في تقوية المجتمع ومواجهة التحديات.

• هناك بالطبع سلبيات وأشكال من القصور وأحياناً الفساد في هذه الجمعيات - مثلها مثل كل الجمعيات - ولكنها أقل عمقاً ومساحة من غيرها لأسباب تتصل بالوازع الديني طبعاً.

• تضم الجمعيات الأهلية الإسلامية عدداً هائلاً بالطبع، ويندرج تحت الاسم آلاف الجمعيات، بعضها جمعيات مساجد، أنشئت في إطار أحد المساجد، وأخذت اسمه، وبعضها ذات طابع ثقافي أو تراثي، وبعضها لتحفيظ القرآن الكريم، أو تنظيم رحلات الحج، وبعضها يضم كل هذه الأنشطة، ويزيد عليها العمل الإغاثي، أو الخيري من مستشفيات أو مدارس، وقد لعب العديد من هذه الجمعيات دوراً هاماً في توصيل المعونات إلى الشعب الفلسطيني طوال القرن الماضي ومنذ بداية المواجهة وحتى

اليوم، ومن أهم الجمعيات من حيث اتساع النشاط والانتشار في كل المحافظات، الجمعية الشرعية، جمعية الشبان المسلمين، جماعة أنصار السنّة المحمدية.

وإذا أخذنا الجمعية الشرعية نموذجاً، باعتبارها أكبر الجمعيات الأهلية في مصر، فإنها نشأت على يد مؤسسها ورئيسها الأول الشيخ محمود خطاب السُّبكي ١٩١٢م تحت اسم (الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنّة المحمدية). وكان غرضها الأساسي هو الوعظ والإرشاد، واهتمت مبكراً ببناء المساجد، ومجالات العمل الاجتماعي الخيري، وقد بلغ حجم عضويتها ثلاثة ملايين عضو عامل، وثمانية ملايين عضو بالمساهمة أو المشاركة بالتبرع المادي والعيني، ويبلغ عدد المساجد التي بنتها الجمعية ستة آلاف مسجد توفر لها الدعاة والأئمة، كما أنشأت الجمعية معهد الإمامة للدراسات الإسلامية في عام ١٩٦٧م، وهو معهد لإعداد الدعاة، ولها أكثر من ٣٥٠ فرعاً كبيراً في مختلف مدن وقرى الجمهورية، بالإضافة إلى العديد من الفروع الصغيرة (حوالي ٦ آلاف فرع).

كما أنشأت الجمعية العديد من المستوصفات العلاجية، والمدارس ودور الحضانة، ومراكز التدريب المهني والحرفي ومنها مشاغل للفتيات، وورش نجارة، وفي مجال الدعاية تتبنى الجمعية مشروعات مثل مشروع الفتاة المسلمة، والطفل المعوق، ورعاية

الأسرة المسلمة، والطفل اليتيم. ومشروع الطفل اليتيم مثلاً يغطي ١٧ محافظة من محافظات مصر، ويبلغ عدد فروعه ومكاتبه ٣٥٨ فرعاً تكفل ٧٨٦٩٨ طفلاً وطفلة، ويبلغ عدد الأطباء المشرفين على المشروع ٣٧٣٧ طبيباً وفقاً لبيانات ١٩٩١م))[1].

ولا شك أن هذا العدد تضاعف في عشر السنوات التالية، كما تضاعف نشاط الجمعية عموماً، ويمكننا أن نرصد مثلاً نشاط الجمعية في ضاحية كالمعادي مثلاً، فنجد أن به أكبر مسجد بالمعادي، هو مسجد الفتح التابع للجمعية، ثم مستشفى الفتح التابع للمسجد، وهو أيضاً من أكبر المستشفيات بضاحية المعادي يضم ٨٠ سريراً، وأربع غرف للعمليات، ووحدة عناية الحالات الحرجة، ووحدة الغسيل للفشل الكلوي، ووحدة الحضانات للأطفال المبكرين، مركز الفتح للقلب والأشعة والرنين المغناطيسي. وكذلك مستشفى آخر في الضاحية نفسها، هو مستشفى البركة، وهو أيضاً من أكبر المستشفيات.

وفي فرع الجمعية الشرعية بالمعادي أيضاً هناك مدرسة الفتح التي تم إنشاؤها عام ١٩٨٢م، وهي تضم: الحضانة ٣٦٠ طفلاً، الابتدائي ٩٠٠ تلميذ – المرحلة الإعدادية ٥٠٠ تلميذ، وكذا قدمت الجمعية للأزهر الشريف ٣ مليون جنيه لبناء معهد الفتح

---

(١) حسنين كشك، نقلاً عن هالة مصطفى، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، مركز البحوث العربية القاهرة ٢٠٠١م.

الأزهري النموذجي عام ١٩٨٨م، ومعهد الفتح النموذجي الخاص – المعهد الثاني عام ١٩٩٩م وتكلف ٧ مليون جنيه قدمتها الجمعية بالإضافة إلى وجود عدد من رياض الأطفال والحضانات، وكذلك تم بناء دار الفتح الإسلامية لرعاية الفتيات (بدون عائل) وهي عمارة سكنية خاصة تضم ١٢٠ بنتاً، ودار الفتح الإسلامي لرعاية الأطفال اليتامى (٧٠ طفلاً) والجمعية تقدم المسكن والمأكل والمشرب والملبس والتعليم لهؤلاء، وتضع وديعة بنكية لكل طفل تصرف عند البلوغ أو التخرج أو الزواج، كما تم شراء شقق في عدد من المدن الجديدة لكل بنت منهم شقة وورشة أو محل تجاري لكل ولد.

وكذلك هناك بالفرع نفسه دار القدس لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ودار الأقصى للغرض نفسه، ويسعى الفرع لإنشاء دار للمغتربات من الطالبات، ومكتبة إسلامية متخصصة ملحق بها قاعة للمحاضرات، ومعهد للقراءات، ودار لرعاية المسنين والمسنات.

ويقدر الباحث محمد السمان لطفي السمان – دراسة حالة دور الجمعية الشرعية بمسجد الفتح بالمعادي من التنمية البشرية – ورقة مقدمة إلى ندوة تجارب الإسلاميين في المجتمع المدني ٢٠٠١/٩/١٦م «أن العدد السنوي لرعاية الأرامل هو ١٠٠٠ حالة، وزواج الفتيات اليتيمات ٧ حالات، وإعانات منتظمة مع

المناسبات، ٦٠٠ وجبة يومياً في رمضان، رعاية طلبة وافدين، ١٠٠ حالة من كوسوفا - الشيشان - إندونيسية - جزر القمر- الفلبين - روسيا)).

* * *

الفصل الثالث

دور الجماعات الأهلية الإسلامية في تقوية المجتمع ومواجهة التحديات

لعبت الجماعات الأهلية طوال التاريخ الحضاري الإسلامي دوراً هاماً في تقوية نسيج المجتمع، والحفاظ على قيمه الحية، وترقية معارفه، وتشجيع العلوم، وتخفيف حدة الصراع الاجتماعي، وكذا مواجهة الغزوات الخارجية ولا شك أن ذلك كان هاماً في مرحلة الصعود الحضاري الإسلامي والسيادة الحضارية والسياسة الإسلامية في العالم، وهذا الدور أشد أهمية في التاريخ المعاصر، الذي يتسم بنزول المنحنى الحضاري الإسلامي وخضوع وتعرض العالم العربي والإسلامي للغزو والهيمنة الأجنبية.

ومما لا شك فيه أن الجماعات الأهلية لعبت دوراً هاماً في حماية المجتمعات من التفكك، خاصة بعد الهزائم الكبرى، أو السقوط في قبضة الاستعمار، أو التعرض للغزو والهيمنة الثقافية والاقتصادية، أو المحافظة على الهوية من الذوبان.

وبعبارة واحدة: فإن المجتمع الأهلي نجح في حماية الأمة من الانقراض عملياً كالهنود الحمر، أو ثقافياً وحضارياً، ولولاه لكان مصيرنا مختلفاً، لأن المحافظة على الجذوة مشتعلة، والدور سليمة أمر في غاية الأهمية بالطبع.

وكذلك فإن مساحة المجتمع الأهلي كلما زادت زادت معها مساحة المناعة السياسية والحضارية والاستراتيجية، وليس العكس، وفي بلد مثل مصر مثلاً نجحت القوى الشعبية ممثلة بعلماء الأزهر، ونقباء الأشراف والحرفيين والتجار الوطنيين في الانتصار على غزوتين استعماريتين في غضون عشر سنوات فقط (١٧٩٨ - ١٨٠٧م) وهما الحملتان الفرنسية ١٧٩٨-١٨٠١م وحملة فريزر الإنجليزية عام ١٨٠٧م، بل ونجح الجهد الأهلي أساساً في حشد الأهالي للمقاومة وتفجير المقاومة، بل وتصنيع البارود والمدافع كما حدث في ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠م، ومعنى هذا أن الرصيد المعنوي المترتب على انتصارين على أهم دولتين وقوتين استعماريتين في ذلك الوقت إنجلترا وفرنسا، وكذلك الخبرات المترتبة على المقاومة والقدرة على تضبيع البارود والمدافع، وكذلك مساهمة كبار التجار (السيد أحمد المحروقي مثلاً) في مقاومة الأجنبي يعني أنه كان بالإمكان ظهور نهضة قوية يشارك فيها الحرفيون والتجار والعلماء، أي ثورة صناعة وبناء مجتمع قوي، وتحقيق سبق علمي من خلال تحالف الرأسمالية الوطنية

والعلماء والحرفيين للاستقلال بالسوق المصري، وربما بناء سوق إفريقي وعربي وإسلامي، لولا أنه تم إضعاف عوامل القوة في المجتمع والقضاء عليها، أي الجماعات الأهلية، فتم ربط الصناعة والحرفيين والزراعة بجهاز الحكم عند محمد علي، وتمت محاصرة دور الأزهر ومصادرة الأوقاف التي ينفق منها على طلابه وعلمائه، وربط علماء الدين أيضاً بجهاز محمد علي، واستطاع محمد علي أن يحقق نهضة جبارة بهذا الفائض المعنوي والبشري والمالي والفني. ولكنها سقطت لارتباطها بمشروع محمد علي العسكري فلما سقط المشروع، سقطت عوامل النهضة والتصنيع، وبقي منها أشياء هامة، لكن أخطر ما في الموضوع أن المجتمع الأهلي كان قد سقط وضعف، وهكذا وعندما هُزم العرابيون عام ١٨٨٢م ، ودخل الجيش الإنجليزي القاهرة لم يجد أحداً يقاوم، ولم يحدث مثلما حدث عام ١٧٩٨م أو عام ١٨٠٧م ولم يكن شيئاً قد تغيّر إلا المجتمع الأهلي والجماعات الأهلية المستقلة عن جهاز الدولة.

إنّ الدور الذي لعبته الجماعات الأهلية في مصر ضد الحملة الفرنسية هو دور رائع تماماً، ويؤكد على أن الجماعات الأهلية هي صمام الأمان الحقيقي في مواجهة التحدي الخارجي والغزو الأجنبي، كان المماليك قد انهزموا في موقعة إنبابة الشهيرة، وقتل منهم من قتل، وهرب منهم من هرب، ودخل الفرنسيون القاهرة،

ولكن المقاومة لم تسكت لحظة واحدة وإذا كان المماليك، وهم جهاز الدولة والحكومة والجيش، قد انهزموا سريعاً فإن الجماعات الأهلية صمدت طويلاً، ونجحت في النهاية في إخراج الفرنسيين، كان الأزهر مستقلاً مالياً وثقافياً، وكان هو القيادة الفكرية للأمة بعيداً وبمعزل عن المماليك وجهاز الحكم الذي اكتفى بفرض وتحصيل الضرائب والمظالم، والادعاء بحماية حدود البلاد، وكانت الطوائف والحرف تنظم نفسها بنفسها، وكذلك كان الأشراف والطرق الصوفية والفلاحون، كان المجتمع الأهلي قوياً جداً، ولذلك فإن هزيمة المماليك لم تسقط الأُمة ولا أدت إلى انهيارها، بدأت المقاومة في الإسكندرية، وفي الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، وفي القاهرة ذاتها، وفي الوجه البحري والوجه القبلي، من كل مكان، في كل قرية ومدينة، حضر أم صحراء، في كل يوم وساعة على مدار ثلاث سنوات من ١٧٩٨-١٨٠١م، تلك المقاومة التي شارك فيها الفلاحون والتجار وعلماء الأزهر والحرفيون، ولمعت فيها أسماء كلها تمثل جماعات أهلية، علماء الأزهر أمثال الشيخ السادات والجوسقي (شيخ طائفة المكفوفين) والشيخ يوسف المصلحي، والشيخ عبد الوهاب الشعراوي وغيرهم، ومن نقباء الأشراف الشيخ عمر مكرم ومن التجار والصناع السيد أحمد المحروقي.

بل ونجحت المقاومة في إنتاج السلاح للمقاومة، وتدبير

الأحوال الاقتصادية لعموم الأمة في غياب المماليك، لأن الروابط الأهلية كانت من القوة بحيث تستمر المقاومة مع غياب جهاز الدولة، وهو المضمون نفسه والتجربة نفسها في مقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني، وقريب منه المقاومة في فلسطين المحتلة حماس والجهاد والجبهة الشعبية وفتح، وهذه المقاومة في فلسطين ولبنان نجحت في ابتكار أساليب جديدة ورائعة في المقاومة، العمليات الاستشهادية، رعب الكاتيوشا، إنتاج صواريخ القسام، صناعة متفجرات قادرة على تدمير البروج الإسرائيلية والدبابة (ميركافا).

وهكذا فإن تلك الجماعات الأهلية استطاعت أن تقاوم وتنزل الخسائر بالعدو، بل وتفقده صوابه، وتصل إلى تهديد أمنه، والضغط عليه، والتسبب في تشقق الجيش الصهيوني والمجتمع الصهيوني، وتمرد الضباط، وتفكير الإسرائيليين في الرحيل عنها، بل إن الورقة الوحيدة بيد السلطة الفلسطينية لتساوم بها هي ورقة المقاومة الشعبية الأهلية. عودة إلى المجتمع الأهلي المصري، الذي كانت صياغته في بداية القرن التاسع عشر ترجح العلاقات والجماعات الأهلية على السلطوية، وكان يتسم بقوة الجماعات الأهلية واستقلالها عن جهاز الدولة، وبعد إخراج الفرنسيين عام ١٨٠١م، جاءت حملة إنجليزية إلى رشيد والحماد، وتمت مقاومتها وهزيمتها، كان محمد علي وهو الوالي الرسمي في معركة بالصعيد يطارد المماليك أو فلولهم، وتحمل أهل رشيد والحماد عبء

المقاومة في غياب جيش الوالي، وكذلك قام علماء الأزهر والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف بتحريض الجماهير وقيادتها في المعركة، يقول الرافعي: ((إن الفضل الأكبر في النّصْر على الإنجليز يرجع للأهالي))[1].

ويلخص الجبرتي في كتابه الهام (عجائب الآثار في التراجم والأخبار): ((قويت همة أهل البلاد وتأهبوا للبروز والمحاربة، واشتروا الأسلحة، ونادوا على بعضهم بعضاً بالجهاد، وكثر المتطوعون ونصبوا لهم بيارقاً[2] وأعلاماً، وجمعوا من بعضهم دراهم، وصرفوا على من انضم إليهم من الفقراء، وخرجوا في مواكب وطبول وزمور، فلما وصلوا إلى متاريس الإنجليز دهموهم من كل ناحية على غير قوانين حروبهم وترتيبهم، وصدقوا في الحملة عليهم، وألقوا أنفسهم في النيران، وهجموا عليهم واختلطوا بهم، وأدهشوهم حتى أبطلوا رميهم وميزانهم، وقبضوا عليهم، وذبحوا الكثيرين منهم، وحضروا بالأسرى والرؤوس، وليت العامة شكروا على ذلك)).

* * *

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية دار المعارف القاهرة.

(٢) هكذا في الأصل، والصواب: بيارق.

كانت ولا تزال الجماعات الأهلية إحدى أهم صمامات الأمان في المجتمع وفي مواجهة التحديات خصوصاً، والقاهرة التي دخلها الإنجليز عام ١٨٨٢م من غير مقاومة، بدأت المقاومة من جديد بعد أن ظهرت الجماعات الأهلية بفضل نشاط جمال الدين الأفغاني، وعبد الله الهندي وعمر لطفي ومصطفى كامل ومحمد فريد، وتمخض ذلك عن ثورة ١٩١٩م.

الأمر نفسه نلمسه في كل حالات الكفاح ضد المستعمر، فثورة المقراني والحداد في الجزائر عام ١٨٧٠م ولالا فاطمة ١٨٧٤م، وغيرها من الثورات وأشكال المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر كان من خلال حركات صوفية، أو جماعات أهلية، والدور الذي لعبته جمعية العلماء بقيادة عبد الحميد بن باديس في المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للجزائر، هو دور هام في الإعداد للثورة الجزائرية ونجاحها، والأمر نفسه تكرر في كل مكان تقريباً، في المغرب وليبيا والسودان والشام والعراق، وفي فلسطين لعب عز الدين القسّام وهو أحد رجال الدين المستقلين في تفجير ثورة عام ١٩٣٥م كانت هي الثورة الأم، والنموذج الأساس لكل حركات المقاومة في فلسطين فيما بعد، ومن قبل القسام وبعده كانت الجماعات الأهلية هي الأساس في المقاومة.

ولم يقتصر الأمر على الكفاح والمقاومة، بل إن العمل الأهلي في مصر مثلاً استطاع أن يقيم صُروحاً صناعية من خلال

المساهمات الشعبية (نموذج طلعت حرب). والدعوة إلى مشروع القرش (أحمد حسين) مؤسس مصر الفتاة عام ١٩٣٦م. وكذلك لعبت الجمعيات الأهلية المصرية دوراً هاماً في تقديم العون للفلسطينيين، فقد تشكلت لجنة الإغاثة المصرية باسم اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين عام ١٩٣٥م وقامت الجمعية الشرعية بإرسال منسوجات إلى بيت المقدس لتوزيعها على منكوبي فلسطين عن طريق طرود سكك حديد مصر عام ١٩٣٠م، وقد تلقى مجلس إدارة الجمعية الشرعية رسالة موقعاً عليها من رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين، وهو الشيخ محمد أيمن الحسيني بتاريخ ١٧ رجب ١٣٤٩هـ الموافق ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠م يشكر الجمعية على تبرعها، وفي الأربعينيات فتحت الجمعية مجال التبرعات للشعب الفلسطيني، وكان أعضاء الجمعية يحملون الدفاتر في الأماكن العامة، وشاركت الجمعية في المظاهرات الصاخبة عقب الإعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، كما قدمت الجمعية عدداً من قوافل المساعدة العينية والنقدية لانتفاضات الشعب الفلسطيني عام ١٩٨٧م، وعام ٢٠٠١م.

ولقد لعبت الجمعية الشرعية أيضاً دوراً هاماً في محاولة دعم الصناعة الوطنية عن طريق إنشاء مصانع للنسيج، والدعوة إلى مقاطعة البضائع الأجنبية، بل وكان الشيخ محمود خطاب السُّبكي مؤسس الجمعية الشرعية يرفض لبس المنسوجات

الإنجليزية، أو تناول الطعام الإنجليزي، كما دعا إلى مقاومة الإنجليز، وتم حبسه ثلاثة أشهر عام ١٩١٤م، ثم أفرج عنه، وظل ممنوعاً من مزاولة نشاطه، وحددت انتقالاته خلال الحرب العالمية الأولى من ١٩١٤-١٩١٨م، وقد أوقف الإنجليز نشاط الجمعية، وتوقفت اجتماعات مجلس الإدارة ما بين عامي ١٣٣٢-١٣٣٦هـ، أي ١٩١٤-١٩١٨م وقد شارك العديد من أعضاء الجمعية الشرعية في ثورة ١٩١٩م، وكان عدد منهم من ضمن الذين أعدموا في أحداث تلك الثورة))[1].

* * *

(١) د. عبد العظيم حامد خطاب: لمحات من تاريخ الإمام الشيخ محمود محمد خطاب السبكي، القاهرة دار الاعتصام ١٩٨٥.

الفصل الرابع

مستقبل الجماعات الأهلية الإسلامية في ظل العولمة

لاشك أن العولمة فرضت تحدياً هائلاً على الجماعات الأهلية الإسلامية، وصحيح أن العولمة زادت من الحماس لما يسمى بالمجتمع المدني، والجماعات غير الحكومية، ولكن ذلك ارتبط بنوع معين فقط من تلك الجماعات التي اتخذت المرجعية الغربية نموذجاً لها، وحصلت على التمويل من الجهات المانحة، وقبلت برامجها وشروطها، وهذا جعلها، نظراً للدعم الإعلامي والمالي الغربي تبرز على السطح، وتهدد نفوذ الجماعات الأهلية الإسلامية، وكذلك فإنه بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) بالتحديد تمّ التّنبيه على دول العالم عن طريق الحكومة الأمريكية المنفردة بالهيمنة على العالم، بضرورة التضييق على الجماعات الأهلية الإسلامية وإخضاعها للرقابة، والتدخل في شؤونها حتى لا تكون مصدراً لتمويل الإرهاب، وهكذا تمت مخالفة النموذج

المزعوم الداعي إلى كف أيدي الحكومات عن الجماعات الأهلية فأضيف إليه إلاَّ الإسلامية منها.

ولاشك أن الأمة العربية والإسلامية تمر بمرحلة دقيقة، فالمسلمون متهمون بالإرهاب، أو تحمل مسؤولية الإرهاب على قطاع منهم، والعرب يواجهون تحدياً خطيراً متمثلاً في وجود قوات أجنبية على أرضهم، وغطرسة صهيونية، وتزييف مستمر، وظلم للشعب الفلسطيني، ودعم أمريكي وغربي لإسرائيل، وزيادة حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في أكثر من بلد عربي، بل قل في أكثر البلدان العربية.

وعلى المستوى العالمي هناك رأسمالية متوحشة، وتحالف بين الرأسماليين والعسكريين، وهناك ما يسمى بعسكرة العولمة أو عودة الاستعمار التقليدي عن طريق الجيوش الأجنبية والحكومات التابعة، فالقوات الأمريكية في أفغانستان وطاجيكستان وعدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ومن الخليج العربي، وحول الصومال والفلبين، ويمكن أن تتمدد في كل مكان في العالم...

وهذا يعني أن المزيد من الويلات سوف يتفشى في العالم وأن الرأسمالية المتوحشة والعولمة ذات الطابع العسكري سوف تنزل المزيد من القمع والنهب بالعالم، وأن حجم البطالة والفقر والتهميش سيزداد في كل مكان بالعالم، وفي العالم العربي

التحدي نفسه، وأكثر منه أن أكثر تجليات العولمة والاستعمار والأمركة، وهي إسرائيل، توجد في قلب الوطن العربي.

وما دامت الأمة في حالة تخلف تكنولوجي، أو هزيمة تقنية، وما دام العالم خاضعاً في حقيقة الأمر للنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري الأمريكي، فإن هامش المناورة أمام الحكومات محدود للغاية، خاصة بعد انفراد أمريكا بالهيمنة على العالم، وسقوط الاتحاد السوفييتي السابق ، والمجموعة الاشتراكية، فإن الدور الأهم هنا يقع من عاتق الجماعات الأهلية، لإحداث نوع من تعديل الموازين عن طريق العمل الشعبي غير الخاضع للتوازنات التي تخضع لها الحكومات، ولابتكار آليات جديدة ومبتكرة في مواجهة التحديات، وفي المحافظة على الهوية التي تحاول ثقافة العولمة وتحطيمها وتجريفها، وأداء الدور الذي لا تستطيعه الحكومات بسبب التدخلات الأمريكية والدولية والعولمية في مجالات التعليم والثقافة والمقاومة، وعمل نوع من الوحدة بين الكيانات العربية الأهلية بديلاً عن الوحدة السياسية التي أصبح من الصعب تحقيقها.

وعلى المستوى العالمي، وما دام ٨٠٪ مرشحين للزيادة من العالم تعاني من الفقر والتهميش وويلات العولمة، فإن من الطبيعي أن يرفض هؤلاء الرأسمالية، ويحلمون بالعدل، وما دام هذا الحلم

بالعدل موجوداً وسيزداد عمقاً، فإن علينا بوصفنا جماعات أهلية أن نشارك في حركة مناهضة العولمة، وفي الحقيقة فإن على الجماعات الأهلية الإسلامية دوراً هاماً في هذا الصدد حيث إن العالم قد جرب عدة وسائل في مقاومة الرأسمالية، منها الماركسية ولاهوت التحرير المسيحي، وقد فشلت التجربتان لأن كلاً منهما خرجت من الأرضية الحضارية نفسها - الحضارة الأوروبية - التي خرجت منها الرأسمالية، وما دام الأمر كذلك فقد كان الفشل متوقعاً، لأن من الخطأ علمياً وفلسفياً محاربة ظاهرة من خلال منافستها بظاهرة مستمدة من الأرضية نفسها، فالماركسية هي إفراز المدرسة الفلسفية الألمانية، ولاهوت التحرير المسيحي نشأ في أروقة الكنيسة الكاثوليكية، وهي كنيسة لا تمت للمسيحية بصلة، بل هي رومانية الجوهر، لأن المسيحية الأوروبية في عمومها أخذت الطابع الروماني، وما زال كهنة المعابد في روما والفاتيكان بما فيهم البابا نفسه، يتم تتويجه وفقاً للمراسم الخاصة بكهنة المعابد الرومانية القديمة، ومن المعروف أن البابا أيضاً هو الذي قسم مستعمرات أمريكا اللاتينية بين البرتغاليين والإسبان.

إذن فلا الماركسية ولا لاهوت التحرير المسيحي صالحان لمنافسة الرأسمالية أو الثورة عليها، أي لا يصلحان جذراً ثقافياً

للثورة على الرأسمالية، ولا بد من البحث عن جذر ثقافي خارج منظومة الحضارة الغربية كلها، لهذه الثورة. وهذا الجذر الثقافي يجب أن يكون ذا خطاب عالمي، وألا يكون عنصرياً، وأن يكون منحازاً إلى الفقراء، ولا شك أن المنظومة الثقافية والحضارية الإسلامية هي المرشحة لذلك، لأن الإسلام ذو خطاب عالمي، وقد دخل فيه وشارك في بناء حضارته الأسود والأبيض والأصفر والأحمر على حد سواء، وهو غير عنصري فجميع الأجناس والألوان والعرقيات متساوية، وخطابه شديد الانحياز للفقراء، وهكذا فإن الإسلام يمكن أن يكون أيديولوجية للثورة العالمية ضد الرأسمالية، ويمكن أن يكون محركاً للمسلمين وغير المسلمين أي كل المستضعفين والمهمّشين، وفي أقل الأحوال فإن دخول الجماعات الأهلية الإسلامية في حركة مناهضة العولمة والتصدي للرأسمالية وحرص الجماعات الأهلية الإسلامية على إبراز الوجه الثوري والمنحاز للفقراء، والرافض للظلم والهيمنة، والداعي إلى المقاومة في الثقافة الإسلامية، سوف يحدث نوعاً من التهذيب وزيادة الإيجابية في حركة مناهضة العولمة ويثريها ويعطيها زاداً أيديولوجياً هاماً، وهذا يعني للعالم كله بما فيه نحن العرب والمسلمين، لأننا في أول قائمة الضحايا والتهميش، ولأننا الذين

تمت زراعة إسرائيل وهي أكبر تجليات الرأسمالية والعولمة والأمركة حالياً في قلب أرضهم، وعلى حساب شعوبهم، وثقافتهم وحضارتهم وثرواتهم ومستقبلهم، ومن ثمّ فإن في حركة مناهضة العولمة ومناهضة أمريكا أكبر داعم لنا ورافض لإسرائيل لأنها الجزء الأكثر تمثيلاً للعولمة والأمركة كما قلنا.

وهكذا فإن دوراً مستقبلياً هاماً ينتظر الجماعات الأهلية الإسلامية.

* * *

القسم الثاني

التعقيبات

أولاً

تعقيب الأستاذ عبد الغفار شكر

على مبحث

الدكتور محمد مورو

ثانياً

تعقيب الدكتور محمد مورو

على مبحث

الأستاذ عبد الغفار شكر



تعقيب
على مبحث
الدكتور محمد مورو

(المجتمع المدني إشكاليات المصطلح والممارسة)

الأستاذ عبد الغفار شكر

تتميز معالجة الدكتور محمد مورو لمسألة المجتمع المدني بالحرص على التأصيل سواء في ضبط المصطلح، أو في البحث عن جذوره في المجتمع العربي والإسلامي، والاجتهاد في بلورة ملامح خاصة له ترتكز على الثقافة العربية الإسلامية في مواجهة ارتكاز المجتمع المدني على الثقافة الغربية كما يتصور الدكتور محمد مورو. وهو اتجاه محمود لأننا في مصر والوطن العربي مطالبون بتجاوز مرحلة النقل من الغرب إلى ابتكار أدواتنا ووسائلنا الخاصة، نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وأن يكون طريقنا للتقدم وفق نماذج نلعب نحن دوراً أساسياً في بلورتها وفق مصالحنا وفي إطار هويتنا الثقافية. ولكن ذلك لا

يعني بالضرورة أن نخاصم الحضارة الغربية، أو ننبذها لأن هذه الحضارة استندت في بداياتها إلى إنجازات الحضارة والثقافة العربية الإسلامية وبنت عليها. وتاريخ البشرية كله تأكيد على أن مسيرة الإنسانية تطورت عبر انتقال الحضارات والثقافات من موقع لآخر، فكانت كل حلقة جديدة تأخذ من سابقاتها أفضل ما حققته، وتضيف إليه، صانعة نموذجاً جديداً مختلفاً كيفياً برغم من أنه امتداد بدرجة ما لما سبقه من نماذج. وهكذا فإن سبيلنا إلى التقدم يتطلب من المثقفين والعلماء العرب والمسلمين أن يخضعوا الحضارة والثقافة الرأسمالية في الغرب إلى نظرة نقدية تميز بين القيم الإيجابية وبين الموقف العنصري الاستعلائي. تميز بين قيمة المساواة والحرية والديمقراطية والعدالة والاجتهاد، وفي إتقان العمل والدراسة الملموسة للظواهر والأشياء، وبين نظرات التعصب للرجل الأبيض والاستعلاء على الشعوب الأخرى التي أنبتت الاستعمار والتمييز العنصري وتبرير الاستغلال.. إلخ. وقد بذل الدكتور محمد مورو جهداً مشكوراً في التنقيب في تاريخنا الإسلامي البعيد والقريب عن نماذج للعمل الأهلي يمكن أن تكون مرادفة للمجتمع المدني، وتغنينا عنه، مثل الطرق الصوفية والأوقاف والجمعيات الأهلية الإسلامية الحديثة، وهي نماذج جديرة بالتأمل واستخلاص الدروس المناسبة منها، بل والبناء عليها مستقبلاً كلما كان ذلك ممكناً.

وهناك حول هذا الاجتهاد أربع ملاحظات أساسية حول رؤية الدكتور محمد مورو تدور حول: مصطلح المجتمع المدني، ومرجعية حقوق الإنسان، وممارسات المنظمات غير الحكومية في مصر، ومدى صلاحية الجمعيات الأهلية أن تكون بديلاً للمجتمع المدني.

أولاً: حول مصطلح المجتمع المدني

يتخذ الدكتور محمد مورو موقفاً متحفظاً تجاه المجتمع المدني، ولا أتجاوز إن قلت: إنه في الحقيقة موقف رافض للمجتمع المدني، يعود ذلك بالأساس إلى أنه ينظر إليه باعتباره مناقض للمجتمع المدني، وأنه كمصطلح ظهر في سياق الثورة على الدولة الدينية. وهو من هنا يعرف المجتمع المدني بأنه ((**مفهوم واسع يضم الحكومة والشعب، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهو تعريف لمرجعية العلاقات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني تحمل المضامين نفسها**)).

من الواضح أن المجتمع المدني الذي يتحدث عنه الدكتور محمد مورو ليس هو المجتمع المدني الذي نتحدث عنه، والذي تم تحديده. واستقر الرأي عليه من خلال دراسات أكاديمية وميدانية عديدة، وقد تم بالفعل ضبط مصطلح المجتمع المدني علمياً وتحديد قيمه الأساسية بما يتناقض تماماً مع ما يذهب إليه الدكتور

مورو بشأن المصطلح ومرجعيته الثقافية. وعندما نطالع الدراسات الأكاديمية الصادرة من هيئات علمية أو جامعية فإننا نجدها تتفق على أن المجتمع المدني هو ((**مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف**)). ووفق هذا التعريف يشمل المجتمع المدني دائرة واسعة من المنظمات المستقلة عن الدولة كالنقابات، والتعاونيات، والجمعيات الأهلية، وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية، والاتحادات الطلابية، والمنظمات النسائية والشبابية.

تعود هذه النظرة إلى المجتمع المدني إلى بداية تبلور المجتمع الرأسمالي عندما كتب هيجل سنة ١٨١٢م كتاب (مبادئ فلسفة الحق) وأشار فيه إلى **أن المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات وتنتظم كلها داخل القانون المدني**، وأنه أشبه بحقل صراع مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة. ولم يتحدث أحد منذ هذا التاريخ عن أن المجتمع المدني يشمل الحكومة والشعب إلا الدكتور محمد مورو، لأنه كما قلت من قبل، ينظر إليه باعتباره النقيض للمجتمع

المدني. وانسجاماً مع هذه النظرة فإنه يركز على ممارسات بعض المنظمات غير الحكومية التي تأسست في مصر في سياق العولمة، كما يركز على أن قوى العولمة تدعو وتعمل من أجل نشر هذه المنظمات في مختلف دول العالم جزءاً من مشروعها للهيمنة على العالم، ويرى أنه وفقاً لفلسفة مصطلح المجتمع المدني ومرجعيته في الغرب، فإن الهدف والغاية والمرجعية هي الفرد، وأن هذا يقود إلى ممارسات وأحوال لا نقبلها، ولا نقربها كحرية الغنى، وجمع المال بلا حدود، أو حرية الشذوذ الجنسي أو غيرها. وينتقد تركيز بعض المنظمات غير الحكومية على قضايا الأقليات وختان الإناث إلخ.

ويدعو في النهاية إلى استخدام مصطلح آخر يعبر عن المؤسسات والهيئات والجماعات الأهلية غير الحكومية مثل العمل الأهلي، القطاع الثالث، القطاع التطوعي.. إلخ، لأن مصطلح المجتمع المدني لا يعبر عن هذه الظاهرة.

وبصرف النظر عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع هذه الرؤية، أو حول المسميات، فإن الحقيقة الأساسية التي يتعين أن تكون محور اهتمامنا أن تقوية ودعم المنظمات الشعبية كالنقابات والتعاونيات والجمعيات الأهلية ضرورة لتقدم مجتمعاتنا وتطورها الديمقراطي. وأن تشجيع التوسع في إنشاء منظمات شعبية أو غير حكومية للاهتمام بحقوق الإنسان الفردية والجماعية أمر ضروري

لتقدم مجتمعاتنا، وسواء اهتمت بذلك قوى العولمة أو لم تهتم، وسواء كانت ممارسات بعض المنظمات خاطئة أو سليمة، فإن ذلك يجب ألا يصرفنا عن هذا الواجب، وأن نعمل في الوقت نفسه على دعم استقلالية المجتمع المدني عن أي مؤثرات خارجية وتصحيح الممارسات الخاطئة، بل والسعي إلى تأسيس منظمات غير حكومية وفق تصورنا بدلاً من الاكتفاء بالتنديد ببعض التنظيمات القائمة. وأن نبحث في كيفية تدبير مصادر تمويل وطنية لهذه المنظمات بديلاً عن التمويل الأجنبي. وأن نواصل اجتهادنا الفكري في الربط بين المجتمع المدني بالمفهوم الذي عرضته وبين تجاربنا التاريخية، وهو ما يدعو إليه أيضاً الدكتور مورو.

وقد لفت نظري بشدة أن الدكتور مورو يتحدث عن الدور الوطني والدور الثقافي والدور الخيري للمجتمع المدني أو القطاع الأهلي، ولكنه لم يشر أبداً إلى دوره في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع، بالرغم من أن الأدوار المشار إليها لا تكتسب فاعليتها الكاملة من دون هذا الدور الديمقراطي، وبالرغم من أن تقدم مجتمعاتنا مشكوك فيه من غير تطورها الديمقراطي أولاً. وفي هذا السياق فإن تحرير الشعوب لا يكتمل دون تحرير المرأة من قيود التخلف والتمييز ضدها. وليس الإسلام ضد ذلك فقد أعلى من شأن المرأة، وبالتالي فإنه لا يعيب بعض المنظمات الأهلية أن تدافع

عن حقوق المرأة، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في بناء المجتمع وتطويره، وأن تدعو إلى الوقوف ضد ختان الإناث، فهناك مجتمعات إسلامية عديدة لا تمارس هذا التقليد الفرعوني القديم، ولا يعيب بعض نشطاء المجتمع المدني أن يكونوا ماركسيين سابقين أو حاليين ما داموا يدافعون عن حقوق الإنسان المصري مسلماً كان أو قبطياً، ما داموا لا يخرجون على تقاليد المجتمع وقيمه الأساسية المستمدة من الثقافة العربية الإسلامية، وهم لم يفعلوا ذلك في كتاباتهم أو نشاطهم، بل وعلى العكس، وعلى سبيل المثال، فإن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي يديره ماركسيون سابقون يخصص الجزء الأكبر من دراساته التي ينشرها في الكتب وفي دوريته (رواق عربي) من أجل بلورة رؤية متكاملة لحقوق الإنسان تستند إلى الثقافة العربية الإسلامية، ويبحث عن جذور حقوق الإنسان في هذه الثقافة، وفي التاريخ المصري والإسلامي، وهناك دراسات قيمة في هذا الصدد من المهم الاطلاع عليها، لتأكيد خطأ النظر إلى نشطاء المجتمع المدني من خلال مواقفهم السياسية، وكنت أرجو ألا يصل الدكتور مورو وهو الباحث الموضوعي المجتهد إلى حد اتهامهم بالانتهازية، وقبولهم استخدام الجهات المانحة لهم في مواجهة المشروع الحضاري العربي والإسلامي والوطن، وكأنه بذلك يدمغهم بخيانة الوطن والعداء للدين، كما كنت أرجو ألا

يعمم الدكتور مورو في تقييمه لجماعات المجتمع الأهلي وتقسيمها إلى نمطين رئيسيين؛ نمط وطني المرجعية والغايات والتمول، ونمط تغريبي، نشأ ومارس واتخذ مواقف تصب كلها في المرجعية والقيم والأهداف والتمويل الغربي، وهذه الجماعات الأخيرة هي التي أفرزت مصطلح المجتمع المدني مع كل التحفظات عليه.. إلخ. فهذا التعميم والتقييم يتعارض مع كثير من الحقائق. ولا يعني هذا أنه لا توجد أخطاء أو تجاوزات من بعض المنظمات، وبعض نشطاء المجتمع المدني لكنها لا تشمل الجميع، ولا تستدعي دمغ هؤلاء المخطئين بالعمل خارج المرجعية الوطنية أو ضد الدين، كما أنني اتفق مع الدكتور مورو في تأكيده أن العمل الأهلي الذي هو نابع من المجتمع يجب بالضرورة أن يعبر عن حاجات هذا المجتمع، ويساعد في تقويته وتماسكه، ومنع أو تقليل آثار الظلم أو الفقر فيه، أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو نشر العلم والتعليم.

ثانياً: حول مرجعية حقوق الإنسان

يقول الدكتور محمد مورو «**إن المرجعية القيمية الغربية لا تصلح جذراً ثقافياً للجماعات المدنية والأهلية المرتبطة والمهتمة بحقوق الإنسان، لأن الديمقراطية الغربية ديمقراطية عنصرية، وكذا مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية، وهي لا تنظر إلا لحقوق الإنسان الغربي فقط**

لا غير))[1]. ويضرب الدكتور مورو أمثلة عديدة للجرائم التي ارتكبتها أوروبة وأمريكا في حق الشعوب التي وصلت إلى حد إبادة البشر، وتصفية الثقافات الأخرى على نطاق واسع، وهي أمثلة بشعة لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، وتؤكد عنصرية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول لا تهتم إلا بحقوق الإنسان الغربي فقط، ولا تتورع عن ارتكاب أبشع الجرائم من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها. **أما القول بأن مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية هي مفاهيم عنصرية فهذا ما نختلف فيه بشدة معه، لأنه يثير قدراً كبيراً من الخلط والالتباس في قضية واضحة للغاية، ويتنافى مع الحقائق المؤكدة في هذا الموضوع.**

فلا يوجد من يدعو لأن تكون المرجعية القيمية الغربية الجذر الثقافي لجماعات حقوق الإنسان، لسبب بسيط هو أن مرجعية حركة حقوق الإنسان في مصر هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨م والاتفاقيات الدولية المنبثقة منه كالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقيات الدولية حول الحق في التنمية والمرأة والطفل.. إلخ. وهي جميعاً اتفاقيات تنفيذية لما ورد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولست أدري كيف فات

---

(١) ص ١٢٩.

الدكتور مورو أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يستمد مرجعيته من القيم الغربية، وأن مثقفي الجنوب هم الذين قاموا بالدور الأكبر في صياغته النهائية، وأن مصر ولبنان قامتا بالدور الأساسي في هذا الصدد، وكان للدكتور محمود عزمي مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨م، فضل الدفاع عن مشروع الإعلان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. فهو ثمرة جهد ثقافي وسياسي بدأ وتطور رغم إرادة دول الغرب بما يتفق تماماً مع مصالح شعوبنا ومستقبلها.

ومن الناحية الموضوعية فإن قراءة متأنية لهذا الإعلان تؤكد ارتباطه بالقيم والمثل الإنسانية العليا، وليس قيم الحضارية الغربية. وبالتالي فإنه يجب أن يكون مرجعيتنا في الدفاع عن حقوق الإنسان إلا إذا ظهرت وثيقة أفضل منه تكفل الدفاع عن حقوق الإنسان بقدر أكبر مما يوفره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يكفي في هذا الصدد أن تشير إلى أن هذا الإعلان يتكون من ٣٠ مادة تعتبر المادة ٢١ هي حجر الزاوية فيه، وما عدا ذلك من مواد تمهد لها أو تكملها.

تدور المادة (٢١) حول حق الشعوب في اختيار حكامهم وتغييرهم سلمياً.

من خلال النص على:

- حق كل فرد في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين، يختارون اختياراً حراً.

- حق كل شخص في تقلد الوظائف العامة للبلاد كأي شخص آخر بلا تمييز.

- إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية، تجري على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

من الواضح أن هذا النص لا يتضمن أي موقف عنصري ولا يرتبط بالمرجعية القيمية الغربية، بل هو تجسيد ملموس لطموح البشرية نحو الإمساك بزمام أمورها في أيديها، والتمتع على قدم المساواة باختيار حكامها وتغييرهم.

أما المواد ١، ٢، ٣، ١٢، ١٥ فهي تحصن الإنسان ضد أي عدوان من خلال التأكيد على:

- الحق في الحياة، والحرية والسلامة الشخصية والمساواة في الحقوق، وعدم التعرض للتعذيب، والمعاملة القاسية والوحشية أو الحاطة بالكرامة، وعدم التدخل في حياته الشخصية أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته.

أما المواد ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ فتوفر للإنسان ضمانات عدم التعرض لهذا العدوان من خلال نظام قضائي مستقل بالنص على:

- الناس سواسية أمام القضاء، وحق اللجوء إلى المحاكم الوطنية للإنصاف من الاعتداء على حقوقه، وعدم القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً.

- حق كل إنسان في نظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته.

- اعتبار المتهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

وعندما تتوافر هذه الضمانات يستطيع الإنسان أن يتمتع بحقوقه السياسية والمدنية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد ١٨، ١٩، ٢٠ وهي:

- الحق في حرية التفكير والضمير والدين.

- حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها، بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

- حق الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية (الأحزاب السياسية والنقابات، والمنظمات الشعبية، والجمعيات الأهلية)، وعدم إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

وهناك بعد ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وردت في المواد أرقام ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧ وتنص على:

– الحق في التعليم والعلاج والسكن، والحق في العمل والأجر المتساوي، والحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية، الأمومة والطفولة، والاشتراك في حياة المجتمع الثقافية.

هذا هو ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون زيادة أو نقصان، وليس فيه أي نبرة عنصرية، وليس فيه ما يتعارض مع قيمنا وثقافتنا العربية الإسلامية، إلا إذا كان ما ورد من حقوق للفرد في حرية اعتناق الآراء والأفكار يمكن أن يصل عند البعض إلى الدعوة إلى حرية الشذوذ الجنسي أو إلغاء ما يتعارض مع مساواة المرأة بالرجل في النصوص الدينية كالإرث مثلاً، وهي مواقف يطرحها البعض قبل صدور هذا الإعلان وبعد صدوره وليس لها علاقة بهذا الإعلان، وليس من الصواب أن نلغي هذه الوثيقة بسبب حماقة قلة، فضلاً عن أننا لم نسمع أو نقرأ عن مثل هذه الدعوات في مجتمعنا أو من يربطها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما الدعوة إلى بلورة وثيقة أخرى عن حقوق الإنسان تنطلق من خصوصيتنا الثقافية وتتفق مع مرجعيتنا القيمية والمقصود بها ألا تتعارض مع أحكام الإسلام، فإننا نرحب بكل اجتهاد في هذا الصدد الذي لم يزد عن كونه اجتهاداً بشرياً يصيب ويخطئ، والفيصل في قبولنا له أو رفضنا لما يحتويه، هو مدى تجسيده لحق الإنسان في التحرر من كل أنواع الاضطهاد والقهر، وحقه في التمتع بحريته كاملة في اعتناق الآراء والدعوة إليها، والتمتع بحريته دفاعاً عن مصالحه، في إطار عدم الإضرار بحقوق الآخرين. وفي إطار احترام قيم المجتمع

الأساسية وفي مقدمتها القيم الدينية، وفي مقدمتها القيم الدينية، وأن تكفل هذه الوثيقة وضعاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً أفضل للإنسان العربي والمسلم، وإلى أن تظهر هذه الوثيقة، فإننا سوف نواصل الدعوة من أجل أن تكون مرجعيتنا في الدفاع عن حقوق الإنسان هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨م والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنفذة له. وسوف نحاسب حكوماتنا على مدى التزامها بهذه الوثائق من عدمه، باعتبارها تتضمن معايير عادلة ونزيهة خالية من أي شبهة عنصرية تكفل حقوقاً متساوية للإنسان أياً كان موقفه الاجتماعي، أو موقفه السياسي، أو انتماءه الديني. وهذا هو ما ناضلت البشرية من أجله وما أكده الإسلام في القرآن والسنة.

ثالثاً: ممارسات المنظمات غير الحكومية

يركز الدكتور محمد مورو في رفضه للمجتمع المدني على ممارسات المنظمات غير الحكومية التي تأسست في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في سياق العولمة، واهتمام الغرب بقضايا حقوق الإنسان، لدعم هيمنته الثقافية على دول الجنوب عامة والدول الإسلامية خاصة. ويدين الدكتور مورو هذه المنظمات، لأنها تتلقى تمويلاً من الغرب، ولأنها ترتبط بمشروعه الثقافي وتخدم أهدافه في بلادنا. وهناك كثير من الوقائع تؤكد

مخاوف الدكتور مورو متصلة بالتمويل الأجنبي وسعي البعض إلى التكسب والإثراء السريع منه، والارتباط بمنظمات غير حكومية دولية، ليس هناك ما يمنع أن تكون واجهات لمنظمات حكومية أو حتى أجهزة المخابرات. ولكن ذلك رغم وجوده في بعض المنظمات لا يعني تعميم الإدانة لكل من يعمل في هذا الحقل، حتى ولو تلقى تمويلاً أجنبياً. فالمهم هنا هو الممارسات الفعلية وليس الشكوك والمخاوف. ونحن نتفق مع الدكتور مورو في أن الحل الجذري لهذه المشكلة يتطلب توافر تمويل وطني، لتستمر حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، وتقديم نماذج من العمل الأهلي تواجه النماذج التي نرفضها. وصياغة إطار نظري للمجتمع المدني بكل مجالاته ينبثق من احتياجات مجتمعاتنا ومصالحها، ولا يعمل وفق خطة أجنبية. غير أننا لا نستطيع أن نهدر الجهود المخلصة التي تقوم بها دائرة واسعة من نشطاء المجتمع المدني في مصر، والذين يضحون بمستقبلهم المهني من أجلها، ويعرضون أنفسهم للخطر، بإصرارهم على رصد أحوال حقوق الإنسان في مصر، وإعداد تقارير دورية عن مظاهر انتهاك هذه الحقوق. ما دام الدكتور محمد مورو قد أدان الظاهرة كلها وعمم أحكامه على الجميع، فإن واجب الأمانة وتقدير المسؤولية يلزمنا أن نقدم نماذج أخرى مناقضة للممارسات التي أشار إليها،

والتي تؤكد خطأ التعميم، والتعجل في الإدانة بسبب الاختلاف الإيديولوجي. وأكتفي هنا ببعض الأمثلة:

– **مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف**: وقد أسس هذا المركز مجموعة من الأطباء النفسيين الذين يقدمون خدمات مجانية لضحايا التعذيب في السجون والمعتقلات، وضحايا العنف الأسري.. إلخ. وقد قدم هذا المركز خدمات ملموسة لعدد من المعتقلين الإسلاميين الذين تعرضوا للتعذيب، ويواصل نشاطه في مواجهة كثير من العقبات. ولا يعيبه إذا كان يتلقى تمويلاً أجنبياً لهذا الغرض. فالمهم هنا ماذا يفعل وما أولوياته؟ ومدى استجابتها لاحتياجات فعلية لقطاعات من الشعب المصري.

– **مركز الأرض**: وهو منظمة غير حكومية ترصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي أهملتها المراكز الأخرى بتركيزها على الحقوق الفردية السياسية والمدنية. ويتابع مركز الأرض أحوال الفلاحين والعمال والفئات المهمشة، ويرصد التغيير في العلاقات الاجتماعية في الريف والمدينة ومدى تعارضها مع حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية. ويصدر المركز بانتظام تقارير دورية كل ثلاثة أشهر، وستة أشهر، وسنوياً تتضمن الوقائع والتطورات في هذه القطاعات، وما يتعرض له العمال والفلاحون والمهمشون والصيادون، وغيرهم من انتهاك لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر هذه التقارير المرجع الأساسي

للأحزاب السياسية والهيئات العلمية والمراكز البحثية، للتعرف على ما يجري في هذه القطاعات من تطورات. ويعتمد المركز في نشاطه على مجموعة من الباحثين الميدانيين والمحامين المتطوعين، ولا توجد أدنى شبهة في أن هذا المركز يعمل وفق خطة عمل وطنية تلبي احتياجات المجتمع.

– **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:** ويهتم هذا المركز بالبحوث والدراسات التي تدرس الواقع العربي من منظور حقوق الإنسان. وقد أصدر دورية فصلية منذ سنوات، تصدر بانتظام، للبحث عن مداخل متوافقة مع الثقافة العربية لتطبيق هذه الحقوق واحترامها، والكشف عن إسهام الأجيال المتعاقبة من المفكرين والمبدعين العرب في إغناء وتأصيل قيم إنسانية وديمقراطية. يكتب في هذه الدورية باحثون من مواقع فكرية مختلفة بما في ذلك الباحثون الإسلاميون، ومن نماذج ما نشر في هذا المجال: النموذج المقاصدي وتنظير حقوق الإنسان للباحث الإسلامي الدكتور سيف عبد الفتاح، الإنسان في فكر الراغب الأصفهاني، المساواة في فكر إخوان الصفا، التسامح عند بن باديس، العقل والاجتهاد في فكر القاضي عبد الجبار، الإصلاح الإسلامي وحقوق الإنسان، مكانة الإنسان في فكر الاعتزالية الجديدة. ربما هناك خلاف أو اتفاق ما، طرح في هذه الدراسات، ولكنها دليل على اهتمام المركز بالبحث في الثقافة العربية الإسلامية عن جذور حقوق

الإنسان، وهو اتجاه يجب أن يلقى التشجيع والمساندة، لعله ينجح في النهاية في بلورة رؤية متكاملة لحقوق الإنسان من منظور عربي.

هناك أمثلة أخرى لا يتسع المجال للإشارة إليها تؤكد أهمية أن نكون منصفين في تقييمنا لنشطاء المجتمع المدني، وأن نميز بين سلوك نرفضه، وسلوك يجب أن يحظى بتشجيعنا، لأنه دون ذلك لن نتقدم على طريق الحوار الديمقراطي والنجاح في توسيع قضايا الاتفاق وما أكثرها.

رابعاً: الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني

تقوم الجمعيات الأهلية بدور بالغ الأهمية في المجتمع بما تقدمه من خدمات تعليمية وصحية وخيرية للفئات الضعيفة، وللجمعيات الأهلية الإسلامية نصيب كبير من هذا الدور حيث يبلغ حجمها، ما يقرب من ثلث إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر. وبالرغم من هذه الأهمية فإن الجمعيات الأهلية لا يمكن أن تعوض غياب المجتمع المدني بالمفهوم الذي طرحناه في بحثنا عن دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، والذي أكدنا عليه في هذا التعقيب، فالمجتمع المدني يشمل دائرة أوسع من المنظمات الشعبية كالنقابات، والتعاونيات، والاتحادات الطلابية بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية.

وما تزال الجمعيات الأهلية تنشط حتى الآن شأنها شأن سائر منظمات المجتمع المدني في ظل قيود إدارية شديدة تحاصرها وتمنعها من التمتع باستقلاليتها في إدارة شؤونها والقيام بمسؤولياتها، ونتيجة لهذا، فإن الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، والذي يتسم أساساً بالعمل الخيري لا يرقى بها، لأن تكون شريكاً أساسياً مع الحكومة في تنمية وتطوير المجتمع، ولا يؤهلها للقيام بدور تغييري، بل أقصى ما يمكن أن تحققه هو التخفيف عن كاهل الفقراء والضعفاء، ومن ثم فهي بما تقدمه من مساعدات اجتماعية وخدمات بالرغم من أهميتها تعيد إنتاج الأوضاع نفسها التي يشكو منها المجتمع سواء كانت أوضاع التخلف الاقتصادي أو التفاوت الاجتماعي الصارخ أو الفقر أو سوء الأحوال المعيشية.

وهي بهذا النشاط الخدمي الاجتماعي تنشط في إطار مخططات العولمة وسياساتها التي تهدف إلى استخدامها لتلطيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي أوصت بها ودفعتنا إليها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ومن المهم لكي تتجاوز الجمعيات الأهلية هذا الدور وتصبح مؤهلة للقيام بدور تنموي تغييري بالضغط على السياسات الحكومية أن تكتسب القدر اللازم من القوة، لممارسة هذا الضغط. وهي لا

تستطيع القيام بذلك منفردة بل يتعين عليها أن تسعى بجدية إلى إقامة علاقات شراكة مع باقي منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات الشعبية، حيث يلاحظ القطيعة مع الهيئات ذات الجذور العميقة في المجتمع، وتحديداً النقابات بشقيها المهني والطبقي. النقابات العمالية ومنظمات الفلاحين، واتحادات الطلاب، ومنظمات الحرفيين، والمنظمات المهنية، والمؤسسات الدينية، وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، والحركات الاجتماعية، والاتحادات المدنية. وما سوف يوفره ذلك من إمكانيات لتعبئة أوسع قطاعات المجتمع المدني نحو صياغة برنامج جديد للتغيير الاجتماعي بالاستفادة من الخبرات الواسعة للحركة النقابية والحركات الاجتماعية في مجالات التعبئة وحشد القوى، وسيكون لذلك أثره أيضاً في تمكين المنظمات الأهلية من أن تكون طرفاً حقيقياً وفاعلاً في الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص. وبذلك يمكن أن تنتقل من المنظور الوظيفي الذي يأخذ في الاعتبار تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع، بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقاد العدالة، إلى المنظور البنيوي التنموي الذي يمكن الجمعيات الأهلية بوصفها جزءاً من المجتمع المدني من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. ولما كانت عملية التنمية عملية

مستمرة ودائمة، لإعادة تقسيم الثروة والسلطة في المجتمع، فإن الدور الحقيقي للقطاع الأهلي في التنمية هو التأثير على السياسات العامة التي تعالج الثروة وتوزيع السلطة، والمشاركة بشكل جماعي (مؤسسات) في صياغة هذه السياسيات العامة. وهذا هو جوهر الدور التنموي كما تحتاجه مجتمعاتنا، وإعطاؤه أولوية لن يكون على حساب استمرار دوره الوظيفي الخدمي الرعائي، بل إنه يدعم قدرته على القيام بهذا الدور من خلال توافر موارد إضافية تمكنه من التوسع في تقديم الخدمات.

* * *



تعقيب على مبحث الأستاذ عبد الغفار شكر

(المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية)

الدكتور محمد مورو

– الوقوع في أسر منهج علم الاجتماع الغربي

– البذور لا تُستنبت في الهواء

– زهور جديدة على الشجرة نفسها

من حسن الطالع أن أكون مشاركاً في هذا العمل الفكري مع الأستاذ عبد الغفار شكر، وهو أيضاً من ذكاء ودقة إدارة دار الفكر أن تكون آراء ورؤى الأستاذ عبد الغفار شكر مطروحة لقرائها. ذلك أن للأستاذ عبد الغفار شكر قيمة فكرية كبيرة، فضلاً عن أنه أحد الذين قرنوا الفكر بالممارسة، وكانت مواقفهم

دائماً تتسم بالمبدئية والالتزام، وأحسب أنني أحد الذين سبقوا أو واكبوا أو لحقوا برؤية معينة في الواقع السياسي العربي طُرحت منذ عدة سنوات، تقول: إن على المناضلين والمتمسكين بالمقاومة ومواجهة المشروع الصهيوني الأمريكي من كل التيارات والمرجعيات الفكرية والسياسية أن يلتقوا على أرضية عمل مشتركة، بمعنى أن يكون الفرز ليس على أساس المرجعيات الفكرية والسياسية بل على أساس الموقف من المشروع الأمريكي الصهيوني، أي أن يكون الفرز رأسياً وليس أفقيّاً، فما قيمة أن تكون مرجعيتك ماركسية أو قومية أو إسلامية، أو ليبرالية، ثم تكون مع المشروع الصهيوني أو داعياً إلى التطبيع، أو متورطاً في خندق عدم المواجهة!! وكان ذلك بالطبع طريقاً للالتقاء بين قوى المواجهة والمقاومة من كل التيارات، ومن ثمَّ كان طريقاً للالتقاء والعمل مع الأستاذ عبد الغفار شكر في أكثر من موقع وموقف، رغم اختلاف الانتماءات السياسية بالطبع، التي لم تعد تفسد للود قضية.

وهكذا فإن قيم الفرز الرأسي، وكذا التقدير العالي لآراء الأستاذ عبد الغفار شكر، يعد حافزاً ومشجعاً على التعقيب والاختلاف بلا حساسية، وأحسب أن موقفه لا يتجاوز هذا إن شاء الله.

وبدهيٌّ أن ما طرحه الأستاذ عبد الغفار شكر في هذا العمل

يستحق الإطراء، ويحمل الكثير من الأوجه الصحيحة واللامعة والرائدة، بل إن كثيراً مما اقترحه الأستاذ عبد الغفار شكر جدير بالموافقة والتأييد مني، ولكنني سأركز على نقاط الاختلاف، خاصة المنهجية منها، وأذكّر نفسي ومعي الأستاذ عبد الغفار شكر بقول الإمام الشافعي رحمه الله: ((إنّ قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب)) والأفضل أن أقول: إن قولي خطأ يحتمل الصواب، وقول غيري صواب يحتمل الخطأ.

في المقدمات النظرية التي أوردها الأستاذ عبد الغفار شكر، تحليل دقيق للأوضاع العربية، والتحديات الإقليمية والدولية، تحديات التنمية، والتحديث، والتحول الديمقراطي، وإشاعة العقلانية، مخاطر الوجود الصهيوني التوسعي. والهيمنة الأمريكية، والتهميش المتزايد للأقطار العربية في ظل العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية المعاصرة التي فرضتها العولمة الرأسمالية، الأمر الذي يستدعي أوسع تعبئة ممكنة للشعوب، ومن ثمّ ضرورة الديمقراطية، وحديث عن الحكومات المستبدة باعتبارها أساس البلاء، ثم يصف لنا الأستاذ عبد الغفار شكر طريق العلاج في نقاط محددة، وكل هذا صحيح وجيد ولكنه جزئي، وبداية فإني ألفت النظر إلى قيم التنمية والتحديث وإشاعة الديمقراطية والعقلانية، ما لم ترتبط بمشروع المقاومة والمواجهة يمكن أن تستخدم بعكس المطلوب على طول الخط، وكم سمعنا ورأينا من

يدعو إلى العقلانيـة ويعنـي بهـا الواقعيـة المهزومـة بدعـوى تفـوق إسرائيل والغرب عسكرياً علينا، أي الدعوة إلى الاستسلام، وكـذا الدعوة إلى التحديث بمعنى الانخراط في السوق العـالمي والخضـوع للرأسمالية العالمية وكذا الدعوة إلى الديمقراطية علـى طريقـة دعـوة جورج بوش في خطابه ٢٠٠٢/٦/٢٤ للفلسطينيين!!. وكان مـن المفروض ألا يتعامل الأستاذ عبد الغفار شكر بكل خبراته النضالية مع تلك القضايا من دون ربطها بمشـروع المقاومـة، وفي رأيـي أن هذا أوقعه في عدد من الأخطاء المنهجية، أولها التعامل مع الكيـان العربي كما لو كان كياناً منقطع الصلة بما قبله وبما بعده، أو كأنه دولة السويد أو النمسا مثلاً، بمعنى أن الأستاذ عبد الغفـار شـكر استخدم أدوات ومنهج علم الاجتماع الغربـي في تحليلـه للظواهـر العربية، وبدهي أن علم الاجتماع الغربي نشـأ في سـياق تـاريخي ومجتمعي مختلف، وأن المجتمعات العربية ليست مجتمعـات مصمتـة يصلح لها ما يصلح لغيرهـا، وكأننـا نتعـامل مـع ظواهـر الفيزيـاء مثلاً، الكيان العربـي بـالطبع كيـان لـه ثقافـة عميقـة، وليـس هنـا موضوع الحكم على تلك الثقافة بأنها سلبية أو إيجابية فأياً كـانت تلـك الثقافـة فهـي مؤثـرة في ذوقـه ومزاجـه وقـدرة شـعوبه علـى الحركة وشكلها، وهو أيضاً كيـان لـه علاقاتـه التاريخيـة مـع كـل العالم، منها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني.

وبالطبع فإن شكل علاقاته التاريخية مع الغرب وبالتالي أمريكـا

وإسرائيل (وأرثي تلك العلاقة في شكلها الأخير) ليس مصمتاً ومحمّلٌ بالأعباء السياسية والثقافية والحضارية.

وفي كل الأحوال فإن دراسة ظاهرة، ومن ثم تحليلها، ووضع الحلول والمقترحات لها لا يكون في الفراغ، بل لابد من دراسة وتحليل طبيعة المجتمعات التي نشأت فيها تلك الظاهرة، ثقافاتها، علاقاتها،..إلخ.. وكذا ضرورة إدراك حقيقة الوضع الجغرافي والاستراتيجي لتلك المجتمعات، وباختصار فإننا أمة ذات موقع جغرافي متوسط، جعلها محوراً للصراعات والأطماع، وهي أمة ذات ثقافة وحضارة عميقة، ولاتزال مؤثرة، وذات رسالة حملنا إياها الله تعالى، بالإسلام. ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣/٢] وهذا يستدعي بالطبع معرفة الملامح الثقافية الكبيرة لتلك الأمة وكذا دراسة منحناها الحضاري، وفي رأيي أننا أمة لا تستطيع أن تنهض وأن تحقق التقدم (التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية.. وكل ما شئت أيضاً) ما لم تقم بواجب الجهاد (المقاومة)، فإذا أردنا أن نفكر بطريقة صحيحة، وأن ننهض صناعياً وزراعياً، أن ننسى قيم الديمقراطية، أن نحقق العدل الاجتماعي، أن نكتب شعراً جيداً، ونضع سينما جيدة فلابد أن نجاهد، أي نرتبط بمشروع المقاومة، هذه إحدى سمات أمتنا التاريخية والحاضرة والمستقبلية. قال

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا﴾ [العنكبوت: ٢٩/٦٩]، وقال عليه الصلاة والسلام: ((ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا)).

وهناك جدلية واضحة في تركيبتنا الاجتماعية هي جدلية الجهاد، الوعي، النهضة... بل إننا لا نحقق الحرية، أو العدل، أو الوحدة إلا بالجهاد ومقاومة الأعداء، والشهادة على الناس، وطالما كنا نقوم بالجهاد والمقاومة والغزو لإشاعة العدل في الأرض يوم كنا أقوياء، أو لدفع عدوان الآخرين عنّا كما هو حالياً، فإننا كنا نتقدم، وننهض، ونتحد، ونحقق كل القيم المرجوة، وعندما تخلينا عن خيار الجهاد والمقاومة سقطنا في التجزئة والتخلف واللاعقلانية والجهل والمرض والاستبداد.. إلخ، نحن إذن لا نستنبت بذور الديمقراطية والعقلانية والتحديث وغيرها في الهواء، بل نستنبتها منتربة لها خواص معينة، وبديهي أن لنا شخصية ثقافية وحضارية واضحة المعالم، مثل الشجرة، وبدهي أننا لن نقطع الشجرة ونزرع أخرى، فهذا معناه الموت، ولكننا نستنبت زهوراً جديدة على الشجرة نفسها، وهذا لا يمنع بالطبع الاستفادة من تجارب الآخرين وآلياتهم بشرط أن تكون صالحة، وبمعنى استخدام وسائل العناية بالشجرة (العلوم) والسماء والغذاء من أي مكان لأنه يتحول داخل أنسجة الشجرة إلى جزء من شخصيتها ولا ينشئ شجرة جديدة، بل يمكن استخدام التطعيم أيضاً في إطار

العائلة النباتية نفسها -الحضارية نفسها- وبدهي أن ذلك مرتبط بشروط معينة.

يجب أن ندرك أيضاً أن المنحنى الحضاري لأمتنا، بدأ ثم صعد واستقر، ثم بدأ رحلة الهبوط، والهبوط يحتاج إلى دراسة لأسبابه لتقليل سرعته، ثم محاولة إيقاف الهبوط، ثم إحداث انقلاب في المنحني ثم الصعود، وهذا يحتاج إلى طاقة نوعية وليست كمية فقط.

وقد أغفل الأستاذ عبد الغفار شكر ذلك كله، بالإضافة إلى التعامل مع موضوع الديمقراطية - التي تؤمن بآلياتها وتطبيقاتها وتطالب بها فوراً - من دون دراسة جذورها المرجعية، فالديمقراطية الغربية التي نشأت من خلال أربعة قرون من الصراع كما يقول الأستاذ عبد الغفار شكر، وكذا النهضة الأوروبية ذات جذر حضاري وثقافي غربي، ويجب أن ندرك هذا حتى لا تكون هي بدورها سبباً في المزيد من التشوّهات التي لحقت بنا بسبب التجارب غير المدركة لواقعنا الثقافي ووجدان جماهيرنا، والنهضة الديمقراطية الغربية عنصرية تماماً، فهي منظومة لإدارة علاقات الغرب بعضه ببعض، ولكنها تفقد قيمها في التعامل معنا ومع غيرنا من غير الغربيين (الفلسطينيون نموذجاً) . وكذا الهنود الحمر والأبورجيين (سكان أستراليا الأصليين)، وقد نشأت من نهب المستعمرات أساساً، بمعنى أن النهضة الأوروبية والثورة الصناعية

والديمقراطية جاءت نتيجة تراكم ثروات المستعمرات، واسترقاق العبيد، وليس العكس كما يروِّجُ من أن الرأسمالية أدت إلى الاستعمار للصراع على الأسواق، هذا حدث ولكن بعد عملية النهب الكبرى الأولى، وإذا كان الأستاذ عبد الغفار شكر - مشكوراً - قد لفت النظر إلى الكثير من عيوب الديمقراطية البرجوازية - ودعا إلى ديمقراطية اشتراكية، فإنه مارس الخطأ المنهجي نفسه، لأنه عاد واستعمل أدوات علم الاجتماع الماركسي الذي هو الماركسية برمتها جزء من المنظومة الثقافية الغربية، نشأت في أروقة الفلسفة والاجتماع الألماني تحديداً، وحتى ممارسات الاشتراكية الديمقراطية معنا كانت سيئة للغاية، فأكثر من اعتدى علينا من الحكم في إسرائيل كان اشتراكياً ديمقراطياً (حزب العمل والهستدروت) وأكثر من دعم قيام واستمرار إسرائيل كانت الحكومات الاشتراكية الديمقراطية الغربية، والنفوذ الصهيوني معروف داخل الاشتراكية الدولية عموماً والاشتراكية الديمقراطية خصوصاً بل إن العدوان الثلاثي على مصر مثلاً تم بأيدي ثلاث حكومات اشتراكية ديمقراطية (حزب العمال البريطاني)، (الحزب الاشتراكي الفرنسي)، (حزب العمل الإسرائيلي).

هذا بالطبع لا يعني رفض منجزات الديمقراطية ولا الاشتراكية ولا الاشتراكية الديمقراطية تحديداً، بل إدراك التركيب البنيوي

لها، وإدراك شكل علاقاتها معنا، وإدراك طبيعتنا الثقافية، من دون ذلك سنتعرض للمزيد من التشويه الاجتماعي والسياسي.

يتحدث الأستاذ عبد الغفار شكر عن أوسع تعبئة ممكنة للشعوب باعتبار أن ذلك شرط - وهذا صحيح - لتحقيق الأهداف المرجوة، وهذا لا يكون إلا بآليات الديمقراطية وهذا صحيح أيضاً، ولكن هل هذه الشعوب مجرد أحجار بلا بعد ولا وجدان ثقافي وحضاري وتاريخي ومجتمعي، بمعنى أنها لم ولن تتحرك إلا من خلال استخدام التعبئة الثقافية الملائمة لوجدانها وعاطفتها وتركيبتها العقلية، ولعل كل التجارب الناجحة في واقعنا العربي نتيجة ذلك (اضرب على نموذجاً)، بل لعل فشل كل المنظومات الفكرية والسياسية والأحزاب والحكومات من ليبرالية (هزيمة ٤٨) واشتراكية هزيمة (٦٧)، وعولمية كما هو الحال الآن مع الواقع المؤسف يؤكد على هذا الأمر، وكذا فشل الأنظمة الثورية وأسرية كما يقول الأستاذ عبد الغفار شكر دون أن يلتفت إلى العامل الجوهري في ذلك الفشل.

الوضعية السحرية - التي قدمها الأستاذ عبد الغفار شكر ويقدمها الكثيرون - لم تدرك أن أمورنا لا تؤخذ بحسن الاختيار ولا حسن النوايا، هب أننا اخترنا الديمقراطية والتحديث والعقلانية وغيرها مما يذكرهاالأستاذ عبد الغفار شكر، فهل يتركنا

الغرب نفعل ذلك، هل نحن أمة منفصلة عن العالم هل موقعنا الجغرافي، وصراعنا التاريخي، والمصالح والاستراتيجية تسمح لنا بالعمل الحر المباشر من دون تدخل الآخرين، لقد حدث هذا التدخل وهو مرشح للاتساع في زمن عسكرة العولمة والحرب على الإرهاب والبرنامج الأمريكي، بل إن المشروع الصهيوني برمته لم يفكر فيه ساسة الغرب إلا لهذا السبب نفسه، وهكذا فإنه من دون مشروع المقاومة والمواجهة فإن صواريخ كروز، وحاملات الطائرات، ومشاة البحرية، وإسرائيل كذراع غربي وأمريكي بالتالي حاجزة لإجهاض أي محاولة، ولعل من المفيد هنا أن تذكر الأستاذ عبد الغفار شكر بما يعرفه بالطبع من أن إسرائيل وكيل عسكري غربي، وغدّة سرطانية، وحاملة طائرات أمريكية متقدمة، ومفرزة عسكرية واستخباراتية ولهذا السبب قامت إسرائيل، ولهذا السبب يدعمها الأمريكان والغرب، وإننا في مواجهة مشروع هيمنة غربي ثم أمريكي تعد إسرائيل رأس الرمح فيه.

نعم الديمقراطية - بمعنى الآليات والتعبئة والمشاركة الشعبية - هي المخرج الأساسي للشعوب العربية من مأزقها الحالي وما تعانيه من مشاكل وأزمات، ولكن بشرط إدراك الخصائص الذاتية لأمتنا، وبشرط إدراك طبيعة التحدي الاستعماري الأمريكي الصهيوني، وبشرط ربط الديمقراطية بمشروع المقاومة والمواجهة،

وجعل قاعدة الهرم هي مشروع المقاومة، أي وضع الهرم في الوضع الصحيح وليس على رأسه.

ويطالب الأستاذ عبد الغفار شكر بتحرير الإنسان العربي أولاً، وإطلاق طاقاته باعتبار ذلك الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، ويربط ذلك بإشاعة ثقافة الديمقراطية، وهذا صحيح تماماً، ولكن بشرط إدراك التركيب النفسي والثقافي والاجتماعي لهذا الإنسان وعدم التعال عليها أو إغفالها.

يقدم الأستاذ عبد الغفار شكر تحليلاً تاريخياً رائعاً لمسيرة الديمقراطية الليبرالية في البلدان العربية، ويقدم نقداً رائعاً لها، لأنها أغفلت البعد الاجتماعي، ويصل إلى أنها لم تصمد طويلاً أمام موجات المد الثوري مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ولم يقل لنا الأستاذ عبد الغفار شكر لماذ لم تصمد هذه الليبرالية رغم عيوبها؟

لماذا لم تدافع الجماهير عن حقوقها في المشاركة السياسية وتداول السلطة، وصندوق الانتخابات، وحقوق الإنسان، والتعددية الحزبية والفكرية؟ أليس هذا راجعاً إلى إغفال تلك التجربة للتركيبة النفسية الخاصة والوجدانية والعقلية والعاطفية للجماهير!!. وهو الخطأ نفسه الذي تقع فيه القوى المطالبة بالديمقراطية في نهاية القرن مع موجة العولمة، أو بسبب مرارة

انتهاك حقوق الإنسان والاستبداد السياسي، ونود أن نلفت النظر هنا إلى أن بعض أعمدة - إن لم يكن كلهم - مفكري الليبرالية والعقلانية من أمثال لطفي السيد، وطه حسين كانوا إما متورطين في التعاون مع المحتل (لطفي السيد) أو داعين إلى التطبيع مع الصهيونية أو داعين للنشاط اليهودي المرتبط بالصهيونية مثل طه حسين.

يعتبر الأستاذ عبد الغفار شكر أن الديمقراطية لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، صيغة ناقصة فهذه المسألة في رأيه مسألة نسبية، وعملية متدرجة، وأن أوروبة احتاجت إلى أربعة قرون لتحقيق ذلك، ويعالج الأستاذ عبد الغفار شكر هذه الصيغة بضرورة تداول السلطة السياسية سلمياً بين مختلف الطبقات.

وفي الحقيقة فإن إدراك هذاالأمر يجعل الأستاذ عبد الغفار شكر يصل إلى النتائج نفسها، وإن لم يصل إلى الأسباب الكامنة التي طرحناها بهذا الصدد، وهذا أمر لابأس به طبعاً، ولاشك أننا ننحاز إلى حق الطبقات المحرومة في الثورة والصراع والحصول على حقوقها، وندعو إلى المجتمع اللاطبقي - وهذا فهمنا للجانب الاجتماعي في المنظومة الإسلامية - ولكن دون إغفال أن هناك أيضاً علاقات تراحمية وليست صراعية فقط، وأن الحقوق والواجبات مستمدة من المجتمع وليس من الفرد

ولا الطبقة، وأن تداول السلطة السياسية سلمياً بين الطبقات لن يحل المشكلة، فربما كانت إحدى الطبقات طريقاً لسيطرة بعض الرموز على المجتمع، أو حرمان طبقات أخرى محرومة من حقوقها، وقد وقع الأستاذ عبد الغفار شكر مرة أخرى في منهج علم الاجتماع الغربي القائم على الصراع وفقاً لتاريخية وشكل تطوره الاقتصادي، وقد قام الحكم الإسلامي مثلاً ومباشرة من دون ثورة طبقية بتأميم كل الأراضي الزراعية في مصر والعراق والشام وغيرها، واعتبارها ملكية أمة - وكذا حرر العبيد والأقنان في الأندلس، وقضى على العلاقات الإقطاعية فيها[1].

* * *

يصل الأستاذ عبد الغفار شكر إلى مأزق فكري حقيقي حين يعترف بأن السوق الرأسمالي قد أفرز ضغوطاً دفعت نحو الديمقراطية، وفرضتها، وقد استطرد موضحاً ضرورة تضمين بعد العدالة الاجتماعية حق الطبقات (العائلة خصوصاً) في التنظيم المستقل، ونقل عن الأستاذ سمير أمين: «أن الديمقراطية التي تطمح إليها شعوب العالم الثالث تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعي الإصلاحي، واحترام استقلالية المبادرة الشعبية».

(١) راجع في هذا الصدد كتابنا - دور الحركة الإسلامية في تصفية الإقطاع - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٩٨٠م

ووصل الأستاذ عبد الغفار شكر إلى الديمقراطيـة الاشـتراكية التـي تحتفظ بالعنـاصر الإيجابيـة في الديمقراطيـة البرجوازيـة، وتدمجهـا في تركيب أعلى بصورة تتلائم مع محتواها الطبقي الجديد.

وبعيداً عن أن تلك النظرة هي وقوع في الشق الثاني من علـم الاجتماع الغربـي - أي الماركسية - فإننـا نسـأل بدورنـا كيـف يمكـن تحقيـق ذلـك مـن دون الاستقلال بالسـوق أولاً، وضـرب علاقات التبعية الاقتصادية بالخارج، وبكلمة أخرى من دون تحرير الأوطان من الاستعمار والأمريكان والصهيونية، أي من دون ربط الديمقراطية بمشروع المقاومة!!.

ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى أن وقوع الأستاذ عبـد الغفـار شكر في منهج علم الاجتماع الماركسـي - الغربـي في جوهـره - قد أعطاه الكثير من الآراء والاقتراحات والرؤى المفيـدة، ولكنهـا تظل جزئية، ومن ثم أغفل الرجل حقيقـة أنـه ليسـت فقـط هنـاك طبقات مهمشة في زمن العولمة؛ بـل هنـاك دولٌ وجماعـات عرقيـة وقارات بأكملها وشعوب مهمشة، وأن ما قاله قد يصلح لوصـف حـال الطبقـات العاملـة في أوروبـة والولايـات المتحـدة وكنـدا واليابان، ولكنه لا يصلح لوصف حـال إفريقيـة وأمريكـا اللاتينيـة ومعظـم آسـيا مثـلاً!!، مـع الأخـذ في الاعتبـار هنـا أن ٢٠٪ مـن سكان العـالم (دول السـبعة الكبـار) تحصـل علـى معظـم ثـروات الأرض بالنهب والجاه وحريـة السـوق وأن ٨٠٪ لايحصلـون إلا

على الفئات، وأن هنـاك مليـارات مـن البشـر تحـت الحـد الأدنـى للفقر، و٨٠٠ مليون يعانون من المجاعـة المباشـرة، و٤٠٠ مليـون يموتـون سـنوياً بسـبب الجـوع، بالإضافـة إلى ظـاهرة نشـر قـوات احتلال عسكري أمريكي في أفغانستان، الخليج، الفلبـين وغيرهـا. أي عودة لشكل الاستعمار القديم!!. وأن المشكلة لم تعد فقط في أكل فائض قيمة عمل الطبقة العاملة، بـل عـدم وجـود عمـل مـن أساسه في معظم بلدان إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي يقتضي إدراك هذا البعد في التحليل!.

مرة أخرى أكرر تقديري لآراء ومقترحات الأستاذ عبد الغفـار شكر حول ضرورة الأخذ بآليات الديمقراطية، بل أدعـو إلى أخـذ منجـزات الاشـتراكية الديمقراطيـة، وإن لـم يكـن ممكنـاً فـالأخذ بمنجزات الليبرالية الديمقراطية - فـوراً ومـن دون تـأخير تحـت أي ذريعة - وأن كل ما قلناه من تحفظات لا يعني الرفض، بـل يعنـي عدم الوقوع في وهم أن الأخذ بتلك الآليات سيحل المشكلة، لأن المشكلة أعمق وأكبر وترتبط بقضايا أكثر عمقـاً، وتحتـاج لمعالجـة وإدراك أوسع، حتى لا تفاجئنا النتائج فنعود من حيث بدأنا كمـا حدث على كل التجارب الفاشلة التي ابتلينا بها.

* * *

يحذرنا الأستاذ عبد الغفار شكر - وهو على حق - من أن العولمة اصطحبت معها التشجيع على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني على أساس أن تقوم تلك المنظمات بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة، وتستخدم كذلك كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكييف الهيكلي، مثل الفقر والبطالة والتهميش، وأنّ ذلك يأتي على حساب دوره من دعم التطور الديمقراطي، أو قيامها بدور تغييري تنموي شامل وأن منظمات المجتمع المدني الحديثة التي نشأت في الآونة الأخيرة مع مرحلة العولمة ليس هناك رابط مشترك لتنسيق الجهود بينها، وأن كل منظمة من هؤلاء تهتم بقضية جزئية بلا رابط ولا سياسة عامة، وكان من المفروض أن يسهب الأستاذ عبد الغفار شكر في تلك القضية، أي قضية التعامل مع الأشياء بشكل جزئي وعدم وجود رابط أو تنسيق، وهذه النظرة التفكيكية للأشياء في قطرنا كانت الهدف الذي جعل المؤسسات العالمية المرتبطة بالرأسمالية تهتم بدعم وإنشاء منظمات المجتمع المدني في دول العالم الثالث والعالم العربي خصوصاً، بمعنى أننا أمام مشروع عولمي أمريكي غربي يسعى لفرض قيم الحضارة الغربية ونظرتها للحياة ولعلاقات الإنسانية، وهي نظرة تفكيكية بالطبع من ناحية، على أن التفكيكية من ناحية كانت هدفاً ثانياً من أهداف تلك المؤسسات، للقضاء على فرصة وجود تجمعات مرتبطة بمشروع

مقاومة الهيمنة، ولإنشاء ثقافة العزلة والتفكك والتعامل مع القضايا بشكل جزئي، وعدم إدراك الأهداف الكامنة وراءها، وكذلك إضعاف المجتمع والدولة والتعامل مع كيانات صغيرة منعزلة تحت السيطرة. كذلك كان لابد للأستاذ عبد الغفار شكر وهو يرصد الوسائل والغايات العولمية لمؤسسات المجتمع المدني أن يلتفت إلى وجود ثقافة كامنة وراء ذلك، تستهدف ضرب الثقافة الوطنية أو ضرب ثقافة مشروع المقاومة، وهكذا فإنه لعلاج هذه الظواهر علاجاً حاسماً، لا يكفي أن نشير إلى آليات معينة دون تحديد الجذر الثقافي الصحيح الذي يحكم هذه الآليات.

* * *

في إطار حديث الأستاذ عبد الغفار شكر عن وظائف المجتمع المدني التي تدعم الديمقراطية أو دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، تحدث عن إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية، معتبراً أن إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في الوقت نفسه، وقد عدد الأستاذ عبد الغفار شكر القيم المطلوب إشاعتها مثل الحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، ثم قبول الآخر، إدارة الصراعات سلمياً طبعاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف وغيرها من القيم. وفي الحقيقة فإن الأمر هنا يستدعي

عدداً من الملاحظات أولها أن القواعد المتفق عليها بين جميع الأطراف والتي نبني إدارة الصراع سلمياً وفقاً لها ليست قواعد ثابتة وبدهية في كل زمان ومكان، بل إن وجود مثل هذه القواعد يعتمد على ثقافة المجتمع وما يرضى؛ وما لا يرضى، ومن ثم تختلف من مجتمع إلى آخر، وكان من الضروري وفقاً لذلك محاولة تحديد هذه القواعد التي يمكن أن يقبل بها الشعب العربي مثلاً أو الأغلبية العظمى فيه، والسكوت عن ذلك قد يعطي الانطباع بأن هناك قيماً عالمية تصلح كقواعد للجميع يستند إليها، وهذا هو عين العولمة الثقافية وأحد أهم أهداف سياسات الهيمنة والإخضاع، ومن الملاحظات هو أن القيم التي ذكرها الأستاذ عبد الغفار شكر ليست قيماً في الهواء، بل هي ذات مرجعيات وجذور ثقافية، تجعل من آليات تطبيقها إما أن تكون تكريساً للتبعية أو محاولة حقيقية للمقاومة وزيادة الدور الشعبي في المواجهة ومن ثمّ تحقيق أهداف المجتمع.

* * *

نجح الأستاذ عبد الغفار شكر في رصد وتحديد المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، سواء منها ما يتصل بالرواسب الاستبدادية في المجتمع، أو محاولات السلطوية للتأثير على المجتمع المدني والسيطرة عليه، أو غياب إعلام حر ومستقل باعتبار ذلك

عاملاً هاماً من عوامل ديمقراطية المجتمع، وتحقيق أفضل الشروط للعمل المدني، أو ما يتصل بمشاكل التمويل أو غيرها، ووضع الأستاذ عبد الغفار شكر الاقتراحات والحلول التي تكفل انطلاق العمل المدني، وكان ذلك على مستوى تغيير الظرف المجتمعي، بمعنى تحرير الإنسان، وتحرير الإعلام، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وإرساء دعائم الديمقراطية، أو على مستوى تغيير أداء المؤسسات المختلفة للمجتمع المدني لتحقيق تنسيق بينها للحصول على أفضل النتائج، كما وضع الأستاذ عبد الغفار شكر معياراً لتحديد النجاح أو عدم النجاح ونسبته كذلك بالنسبة إلى كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني... وهذا كله كان مجهوداً رائعاً ومهماً، ولكن لاحظنا غياب الحديث عن الإشكاليات الخاصة بمؤسسات العمل المدني التي صاحبت ظروف نشأتها خاصة في الآونة الأخيرة المتصلة بالعولمة وهل سيكون لذلك أثر في حجم عضويتها أو مصداقيتها حتى لو تصرفت بشكل صحيح، بمعنى هل هذه النشأة الغريبة وغير الطبيعية سوف تؤثر في عملها مستقبلاً، وكذلك كان لابد من الإشارة إلى أن العديد من مؤسسات العمل المدني لم تكن في جوهرها إلا دكاكين للاسترزاق، وهذا بالطبع أثر على الصادق والحقيقي منها، وكان من الممكن في هذا الصدد مقارنة نشاط وحجم عضوية إحدى هذه المنظمات التي نشأت في مرحلة العولمة بأخرى موجودة ولها

نشاط كبير وعضوية بالملايين، وأعمال خيرية وغيرها ضخمة. (الجبهة الشرعية في مصر مثلاً) والتي حلت مشكلة التمويل دون مدّ يدها إلى المؤسسات المانحة التي لها برامجها السرية والمعلنة، والتي لن تعط أحداً شيئاً من المال إلا بمقابل ثقافي أو سياسي.

في كل الأحوال، كانت قراءة أطروحة الأستاذ عبد الغفار شكر ممتعة ومفيدة جداً بالنسبة إلينا، وقد استطاع أن يقدم عملاً متماسكاً رائعاً، يمتاز بالتحليل الدقيق، والتشريح العلمي والموضوعي للظواهر، بل واقتراح الحلول العملية لها، ولاشك أنه إسهام كبير في الفكر الاجتماعي العربي الحديث، وإثراء للموضوع لا جدال فيه.

* * *

الفهرس العام

تعاريف[1]

إعداد محمد صهيب الشريف

الاستبداد Depotism

في اللغة هي الانفراد بالإمرة والأنفة عن طلب المشورة أو قبول النصح.

والاستبداد شكل من الحكم يستقل فيه بالسلطة شخص أو حزب، ولا يرجع فيما يصدر عن قانون، ولا شرع، ولا يهمه إن رضي شعبه أو سخط، والمستبد قد يكون ملكاً كما كان الفراعنة، وقد يكون طاغية حاز الحكم بانقلاب، وأمسك بمقاليده بالقوة الغاشمة.

استراتيجية Strategy

فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة.

والاستراتيجية، من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة.

الاستعمار، الاستعمارية Colonialism

نزوع الدولة الكبيرة إلى فرض سلطانها على البلدان الأخرى والاحتفاظ بسيطرتها عليها بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية

---

(١) تعاريف المصطلحات الواردة هنا ليست مطلقة المعنى، ذلك أن المؤلف يمكن أن يختار معنى محدداً للمصطلح يستعمله في كتابه، وإنما وضعنا ما وضعناه من تعريفات لمساعدة القارئ غير المختص على فهم أفضل للنص.

والعسكرية. والاستعمار يقوم على تشجيع رعايا الدولة على الهجرة إلى المستعمرات واستيطانها بغية تغيير هويتها السكانية، وربطها بالدولة الكبيرة ربطاً عضوياً، وهو ما يعرف بالاستعمار الاستيطاني ومن أبرز الأمثلة عليه استعمار الفرنسيين للجزائر.

الاستغلال Profiteering

يقصد بذلك قيام بعض رجال الصناعة والتجار، منتهزين فرص الحروب أو ندرة بعض السلع بتحقيق أرباح فاحشة عن طريق الأسعار الباهظة، أو إذا كان يزاول تجارة السوق السوداء.

الاشتراكية Socialism

نظام اجتماعي اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتبنى الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة العامة والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود التعاون بين العمال المشتركين في الإنتاج. وفي ظل الاشتراكية لا يوجد اضطهاد اجتماعي وعدم مساواة بين القوميات، كما لا يوجد تناقض بين المدينة والريف، وبين العمل الذهني والبدني.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Riqhts

وثيقة أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨م، وهي تنص على أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وعلى أن لكل إنسان حقَّ التمتع بكافة الحقوق المنصوص عليها في الوثيقة، من غير أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، ومن غير أي تفرقة بين الرجال والنّساء.

وهذه الحقوق بعضها مدني، وسياسي، كحق الحياة، والحرية، والأمن الشخصي، وحق التعبير والتفكير، وحق الاجتماع وحرية المعتقد، وبعضها اقتصادي اجتماعي، كالحق في العمل، وفي الحماية من البطالة، والانتساب إلى النقابات المهنية، والتعلم، والحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية.

الإنترنت Internet

هي شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة، التي يستطيع أي كان وصل حاسوبه بها، من مؤسسات حكومية، أو تعليمية، أو وكالات، أو صناعات أو أفراد، تمكن المشترك من الاستفادة من المعلومات التي يعرضها المشتركون بهذه الشبكة.

إيديولوجيا Ideoligy

من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية، يعتبر كارل مانهايم أن هناك صنفين من الإيديولوجيا: المفهوم الخاص والمفهوم الشامل.

فالإيديولوجيا بمعناها الخاص هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين، بشكل مدرك أو بشكل غير مدرك. أما الإيديولوجيا بمعناها العام فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.

البرجوازية Bourgeoisie

طبقة اجتماعية من أصحاب المهن الحرة نشأت في القرون الوسطى الأوروبية، سميت كذلك لأنهم كانوا يعيشون إما في المدن أو في (قرى صغيرة Bourgs) يتمتعون فيها ببعض الامتيازات.

لعبت هذه الطبقة دوراً هاماً في إنجاح الثورة الفرنسية.

وتتشكل البرجوازية من مجموع المالكين الفرديين أو الجماعيين لوسائل

الإنتاج ومديري المؤسسات التجارية والصناعية والمالية، والمضاربين وكبار الملاك، وبشكل عام أولئك الذين يعيشون أساساً من العوائد الرأسمالية المرتفعة إلى حد ما. ومن الأنظمة الديمقراطية أصبحت البرجوازية تتميز بامتلاكها لوسائل الإنتاج ولسلطة اجتماعية تقوم على مفهوم النخبة.

البنك الدولي World Bank

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

International Bank For Reconstrution And Development

أُنشئ سنة (١٩٤٧) (على أثر مؤتمر برتون وودز) لتوفير العون الاقتصادي إلى الدول الأعضاء ولا سيما الدول النامية لتقوية اقتصاداتها.

تأتي أموال البنك بمعظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضاً من أسواق رأس المال الدولية. ويعمل البنك وفق مبادئ الأعمال التجارية فلا يقرض بأسعار الفائدة التجارية إلا تلك الحكومات التي تجد نفسها قادرة على خدمة الديون وسدادها.

البيروقراطية (الدواوينية) Bureaucracy

عبارة عن تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفياً بين مستويات مختلفة وعلى الأوامر الرسمية التي تصدر من رئاسات إلى مرؤوسين. ويعد التنظيم البيروقراطي ترشيداً للعمل الإداري. وقد يدل المصطلح على الأداة الحكومية أو التنظيم الحكومي، كما قد يستخدم للتعبير عن سيطرة الموظفين دون مبالاة بمصالح الجماهير ودون مسؤولية أمامهم.

التحديث Modernization

يعود تاريخ عملية التحديث في الغرب إلى بدايات عصر النهضة، وقد زادت حدتها في بداية القرن التاسع عشر، وواصلت هذه المرحلة إلى

نهايتها مع الحرب العالمية الأولى حيث تحولت المجتمعات الغربية من كونها مجتمعات زراعية إقطاعية إلى مجتمعات تجارية، وأخيراً إلى مجتمعات صناعية رأسمالية إمبريالية.

والتحديث هو عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية بحيث يُخضع الواقع بأسره للقواعد والإجراءات العامة غير الشخصية ويزداد التحكم فيه، فتستبعد كل المطلقات، وتصفى كل الثنائيات .

ويصبح مصدر المعرفة هو العقل، وما يصله من معطيات من خلال الحواس.

وينتج عن ذلك أن الشخصية التقليدية تتحول إلى المواطن الحديث القادر على الاستجابة للقانون العام، والذي لايدين بالولاء إلا للدولة أو الوطن. كما أن البيئة الاجتماعية تسيطر عليها مؤسسات الدولة التي تحل محل المؤسسات التقليدية مثل الكنيسة أو الأسرة.

وتصاحب هذه العملية نمو الديمقراطية وانتشار التعليم، وزيادة الإبداع والحراك الاجتماعي، ونزع القداسة عن الأفراد والرموز، وتزايد تكيف المرء مع القيم والمخترعات الجديدة، وتعاظم دور الإعلام.

التعددية Pluralism

يستعمل المصطلح أحياناً لوصف مجتمع مكون من طائفة مجموعات مختلفة (عرقية أو دينية.. إلخ)، واكتسب المصطلح معاني أكثر دقة في علم السياسة. ويستعمل مصطلح التعددية غالباً في نمط معياري أو مقرر. والتعددي شخص يؤمن بأنه ينبغي مشاطرة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة في المجتمع، وإن القرارات السياسية ينبغي أن تمثل المساومة المتدفقة تدفقاً حراً والتوفيقات بين مثل هذه المجموعات.

حقوق الإنسان Human Rights

المفهوم الواسع للحقوق الطبيعية لمجموع الكائنات الإنسانية أي حقها في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون.

وقد اتسعت هذه الحقوق فأصبحت تتضمن في الأزمنة الحديثة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الدولة State

المقصود هنا المعنى السياسي للفظ، فالدولة مجتمع منظم يعيش على إقليم معين ويخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة ويتمتع بشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة.

وتربط بين أفراد الدول رابطة سياسية قانونية من حيث أنها تفرض عليهم الولاء لها والخضوع لقوانينها. كما تفرض على الدولة حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم التي يقرّها لهم القانون الطبيعي والقوانين الوضعية.

الديمقراطية، حكومة الشعب Democracy

معناها الحرفي هو حكومة الشعب، وهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه، باختياره الحر لحكامه، وبخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم برقابتهم بعد اختيارهم. ولما كان إجماع الشعب مستحيلاً، وبخاصة في أمور السياسة والحكم، فإن حكومة الشعب قد أصبحت تعني عملياً حكومة الأغلبية، كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي ونظام حكومة الأقلية.

الرأسمالية Capitalism

هي النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي حل محل الإقطاع، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل المأجور، واستخلاص فائض القيمة هو القانون الأساسي للإنتاج الرأسمالي.

نشأت الرأسمالية في القرن السادس عشر، ولعبت دوراً في تطور المجتمع، فحققت إنتاجية عمل أعلى بكثير بالمقارنة بالإقطاع.

ودخلت الرأسمالية في مستهل القرن العشرين أعلى مراحلها مرحلة الإمبريالية الاحتكارية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات وتحكم الأقلية المالية، وتنضم قوة الاحتكارات إلى قوة الدولة، وتزيد من النزعة العسكرية على نطاق لم يسبق له مثيل.

الشيوعية Communism

أسس هذا المذهب كارل ماركس وفردريك إنجلز، والشيوعية هي من الأجزاء المكونة للماركسية.

وموضوع بحث الشيوعية هو القوانين التي تحكم ميلاد وتطور النظام الاقتصادي الاجتماعي الشيوعي.

وتحدد أهمية تطور العمل الاشتراكي إلى العمل الشيوعي والمحو الكامل للفروق الطبقية، ومحو الفروق في الثقافة، والتقريب على نحو أكبر بين الأمم والثقافات القومية والتقدم نحو التجانس الاجتماعي.

الصراع الطبقي Class Struggle

المقصود بذلك طبقاً لنظرية (كارل ماركس) تميز المجتمع الصناعي الحديث بالنزاع بين أصحاب رؤوس الأموال من ناحية والطبقة العاملة من ناحية أخرى، حتى يأتي وقت تقهر فيه الطبقة العاملة طبقة أصحاب رؤوس الأموال. ويقصد غير الماركسين بالصراع الطبقي النزاع الذي يجد جذوره في فئات المجتمع وطبقاته، والذي لا يقوم على العوامل الاقتصادية وحدها، وإنما أيضاً على أسباب أخرى تساهم في إيجاده مثل التوزيع غير المتكافئ للسلطة والامتيازات.

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

مؤسسة متعددة الجنسيات، أنشئت سنة (١٩٤٧)، (بعد مؤتمر بريتون وودز) للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد. نظام سعر الصرف القابل للتعديل.

يسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية تعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء، بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية، وتوازن ميزان المدفوعات، وتنشيط الصندوق في مجالين.

١- أسعار الصرف.

٢- السيولة الدولية.

وتعطي الدول حقوق الاقتراض أو السحب من الصندوق، بحيث يمكن استخدامها إلى جانب احتياطاتها الدولية لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها.

الصهيونية Zionism

حركة يهودية قومية هدفها إقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة كموطن للشعب اليهودي. عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل في ١٨٩٧م بمبادرة من تيودور هرتزل وهو أبو الصهيونية السياسية.

والصيغة الصهيونية هي صيغة تستند إلى رؤية أمبريالية تهدف إلى توظيف اليهود باعتبارهم مادة بشرية يمكن نقلها واستخدامها، كما تهدف إلى توظيف الطبيعة، إذ لا قداسة ولا حرمة لأي شيء. أما من الناحية الأخلاقية فإن الصهيونية ممارسة علمانية إمبريالية تقوم على العنف وإبادة السكان الأصليين أو طردهم من أرضهم وهي تستعين بالإمبريالية الغربية في تنفيذ مخططها، سواء في نقل اليهود أو في طرد الفلسطينيين.

عصر النهضة Renaissance

مصطلح يطلق على فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور

الحديثة (القرون ١٤ - ١٦م) ويؤرخ لهـا بسـقوط القسـطنطينية ١٤٥٣م حيث نزح العلماء إلى إيطاليا، ومعهم تراث اليونان والرومان.

ويدل مصطلح عصر النهضة غالباً على التيارات الثقافية والفكرية التـي بدأت في البلاد الإيطالية في القرن (١٤م) . حيث بلغت أوج ازدهارها في القرنين ١٥ -١٦م ومن إيطاليا انتشرت النهضة إلى سائر أنحاء أوربا.

كـان لهـذه الحقبـة تـأثير واسـع في الفـن والعمـارة، وتكويـن العقـل الحديث، والعودة إلى المثل العليا والأنماط الكلاسيكية. وبهذه الفترة بـدأت عملية اكتشاف أراضٍ وشعوب جديدة.

العقلانية Rationalism

أسلوب في التفكير والتفلسف، يقـوم علـى العقـل، وهـي تعنـي قـدرة الإنسان ، في حياته اليومية وممارسته المعرفية، على المحاكمة الواعية، بعيـداً قدر الإمكان عن تسلط المشاعر والعواطف، وعلى وزن كافـة الاعتبـارات لصالح أو ضد الاختيار المعني، وعلى السعي لتعليل أقواله وتصرفاته.

العلمانية Secularism

في اللاتينية تعني العالم أو الدنيا، ثم استعمل المصطلح من قبل مفكـري عصر التنوير بمعنى (المصادرة الشرعية لممتلكات الكنيسة لصالح الدولة) ثم تم تبسيط التعريف ليصبح (فصل الديـن عـن الدولـة) ولقـد تطـور المعنـى ليصبح أكثر شمولاً، فالعلمانية هي (العقيدة التـي تذهـب إلى أن الأخـلاق لابـد مـن أن تكـون لمصـالح البشـر في هـذه الحيـاة الدنيـا، واسـتبعاد كـل الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالإله أو الحياة الآخرة).

والعلمنة هي تحويل المؤسسات الدينيـة وممتلكاتهـا إلى ملكيـة علمانيـة، وإلى خدمة الأمور الزمنية.

العنصرية Racialism

نظرية تبرر التفاوت الاجتماعي والاستغلال والحروب بحجة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة.

وهي ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية العنصرية، وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية إلى أجناس (عليا) و (دنيا)، وقد كانت العنصرية النظرية الرسمية في ألمانيا النازية. واستخدمت لتبرير الحروب العدوانية وعمليات الإبادة الجماعية.

العولمة Globalization

العولمة أو الكوكبة هي مذهب القائلين بأن الرأسمالية هي ديانة الإنسانية، وأن النسبية الفكرية ستكون لها الغلبة على المطلقات الأيديولوجية، وأن مبدأ النسبية الثقافية هو المعول عليه، وليس مبدأ مركزية الثقافات، وأن العالم ينتقل حالياً ونهائياً من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية، وتشمله ثورة معلوماتية تنتشر في كل مكان، من شأنها إلغاء الحدود بين الدول بحيث يصبح من السهل انتقال الناس والمعلومات والسّلع على نطاق العالم كله، ويتم ذلك من خلال التفاعل بالحوار والمنافسة والمحاكاة. والعولمة هي رسملة العالم، وتتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز وسيادة النظام العالمي الواحد، وبذلك تتهافت الدول القومية، وتضعف فكرة السيادة الوطنية، ويؤول الأرفع ثقافة إلى صياغة ثقافية عالمية واحدة تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية.

ويبدو أن النمط السائد هو العولمة الأمريكية، بمعنى أمركة العالم وسيادة الأيديولوجية الأمريكية على غيرها من الأيديولوجيات، وكانت بداية ظهور العولمة نشأة اليوروماركت ودولار ماركت، وإلغاء القيود المصرفية، وتحرير سعر الفائدة، وإدماج أسواق المال المحلية في الأسواق المالية والعالمية، ودخول نمط التصنيع للتصدير، وظهور اقتصاديات المشاريع

الكبيرة، وانتقال رأس المال والتكنولوجيا، ويتطلب بذلك استثمارات ضخمة في التعليم وتنمية الموارد البشرية والبيئة التحتية. ولا شك أن للعولمة آثارها السلبية، مما يتمثل في إضعاف الشعور بالمواطنة، وظهور ولاءات أوسع من نطاق الدولة، دونما اعتبار للحدود القومية، واختفاء الدولة القومية، والهويات العرقية، وترسيخ الانقسامات والتشرذم والتباين في الدول المختلفة وسيادة الفوضى عالمياً فيما يطلق عليه اسم المواطنة العالمية، والعولمة غير العالمية (Univarsalism) التي تعني الانفتاح على العالم، وإقرار التباين بين الثقافات والحضارات، ووسيلة العالمية الحوار بين الحضارات، أما وسيلة العولمة فهي الصدام والصراع بين الحضارات، والعولمة غزو ثقافي، واختراق للثقافات القومية، وإعدام للهوية الوطنية القومية بينما العالمية إثراء لهذه الثقافات تلاقحها حضارياً وعلمياً وتقنياً، وترسيخ الهويات. وتقوم العالمية على المساواة والندية بينما العولمة تقوم على التبعية للهيمنة والتطبيع والغزو. وربط الناس برباط عولمي من اللاوطنية واللاقومية واللادينية واللادولة وسيكون الخاسر الدول النامية.

الفردية Individualism

كل ما يفرق بين الناس ويميز بعضهم عن بعض. كما يطلق هذا الاصطلاح على الاتجاه الذي يرى في الفرد أساس القيم، ويرجع تفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية إلى إرادة الفرد.

والمذهب الفردي من الناحية السياسية هو المذهب الذي ينادي بتضييق سلطان الدولة وتنمية الحرية الشخصية على أساس تفضيل رفاهية الفرد على رفاعية الجماعة.

الفساد Graft

مكاسب أو فوائد شخصية، وعلى الأخص فوائد مالية يطلبها الشخص أو يحققها لقاء استعمال نفوذه أو منصبه الرسمي.

وتعني الكلمة أيضاً حصول شخص في مركز ثقة وائتمان، وخصوصاً الموظف الحكومي، على أموال وأشياء أخرى ذات قيمة عن طريق صفقات أو معاملات غير قانونية تنطوي على الخداع أو قلة الأمانة في العمل.

القومية Nationalism

مبدأ إيديولوجي وسياسي ينعكس في أفكار وتصورات، تجعل من حبّ الوطن القيمة الاجتماعية الأساسية، وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين.

الكاثوليكية Catholicism

إحدى الملل المسيحية، تنتشر أساساً في أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية وهي موجودة منذ عام ١٠٥٤م، والجوانب المذهبية للكاثوليكية هي: الاعتراف بتكوين الروح القدس لا من الله الأب وحده وإنما الله الأب والابن، وعقيدة المطهر مكان تطهير النفس بعد الموت ويقع بين الجنة والنار، ورفعة البابا باعتباره وكيل يسوع المسيح على الأرض، وعصمة البابا عن الخطأ إلخ..

أما جوانب العبادة والشريعة المميزة للكاثوليكية فهي عزوبة القسيس، والصلاة باللاتينية وعبادة العذراء المقدسة...الخ والفاتيكان هو المركز العالمي للكاثوليكية.

الكهنوت Priesthood

مجموعة رجال الدين في الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية يقومون بالمراسم الدينية، وتقديم ذبيحة القداس ومنح الأسرار.

ومجموع رجال الدين يدعى الإكليروس Ecclesia

اللاعقلانية Irrationalism

تيار يقول بأن العالم مشوش لا عقلاني ولا يمكن معرفته. وأصحاب النزعة اللاعقلانية بإنكارهم لقوة العقل يضعون في مقدمة الأشياء الإيمان والغريزة والإرادة اللاشعورية والحدس والوجود والمعنى الموضوعي والاجتماعي للنزعة اللاعقلانية هو إنكار إمكانية المعرفة السديدة للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي.

الليبرالية، التحررية، المذهب الفردي Liberalism

التحررية الاقتصادية تؤكد الحرية الفردية، وتقوم على المنافسة الحرة، أي ترك الأفراد يعملون ويربحون كما يريدون، وفي ذلك الصالح الخاص الفردي يتحقق الصالح العام.

وقد نشأت التحررية وتوسعت مع نشأة الرأسمالية، للتعبير عن الحرية الفردية والتحررية السياسية نظام سياسي يقوم على أساس قيام الدولة بالوظائف الضرورية في حياة المجتمع، وترك نواحي النشاط الأخرى للحافز الفردي. كما تتميز الدولة التي تتبع هذا النظام بقيامها بوظيفة الحكم بين مختلف الفئات وبالمحافظة على النظام.

ماركس كارل Marx, Karl

(١٨١٨-١٨٨٣م) مؤسس الشيوعية العلمية والفلسفة المادية الجدلية، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي العلمي، وزعيم البروليتاريا العالمية.

ولد في تريف في ألمانيا، ودرس في جامعة بون ثم برلين، وتأثر بالهيغليون الشباب وبفلسفة هيجل، ولقد تمسك بالأفكار الديمقراطية الثورية، فاتخذ موقفاً يسارياً متطرفاً بين الهيغلين الشباب، كانت أطروحة للدكتوراه بالفلسفة بعنوان (الاختلاف بين فلسفة ديموقرطيس الطبيعية وفلسفة أبيقور الطبيعية). لعبت معرفته بالتطورات الاقتصادية الحقيقية

وفلسفة فيورباخ الدور الحاسم في تحوله إلى الموقف المادي وانتقل من الديمقراطية الثورية إلى الشيوعية.

وعندما التقى ماركس وإنجلز بدأا يصوغان بطريقة منهجية نظرة جديدة، تعتمد البحث العملي وكتبا (المخطوطات الاقتصادية والفلسفية)، (العائلة المقدسة)، (الإيديولوجيا الألمانية)، و(أطروحات حول فيورباخ)، (بؤس الفلسفة) ثم (بيان الحزب الشيوعي) وهذا المؤلف يضع الخطوط العريضة للمادية، ويبين مجال الحياة الاجتماعية والجدل باعتباره أكثر وسيلة لكشف الحقائق، ونظرية صراع الطبقات، ونظرية الدور الثوري للبروليتاريا، والمادية الجدلية والتاريخية فلسفة علمية تمتزج فيها عضوياً المادية والجدل مع الفهم التاريخي للطبيعة والمجتمع، والتعاليم عن الوجود، والمعرفة النظرية والممارسة. ويعتبر ماركس الشكل الوحيد للإيديولوجية البروليتاريا. وقد اشترك ماركس في ثورة (١٨٤٨-١٨٤٩) في ألمانيا. ودافع عن البروليتاريا ونفي من ألمانيا إلى لندن. واصل في لندن نشاطه في الحركة البروليتارية عاملاً من أجل خلق (الأممية الأولى) ونشر عدة كتب عن الصراعات في فرنسا مثل (الصراعات الطبقية في فرنسا) و(الثامن عشر من بروميرلويس بونابرت) و(الحرب الأهلية في فرنسا) واكتشف شكلاً لدولة دكتاتورية البروليتاريا، وحلل بعمق الإجراءات التي تحتاجها (في نقد برنامج غوتا) وأهم كتاب لماركس هو (رأس المال) ووضع فيه أسس الاقتصاد السياسي العلمي للشيوعية، وفيه يجسد المنهج الجدلي في البحث.

الماركسية Marxism

منظومة من الآراء الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تشكل رؤية العالم. تأسست الماركسية على يدي ماركس وأنجلز وساهم لينين بقسط في تطويرها. وقد ظهرت الماركسية في أواسط القرن التاسع عشر، على الصعيد النظري فقد ظهرت الماركسية على أرضية المعالجة

النقدية لإنجازات الفلسفة الكلاسيكية الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الطوباوية الفرنسية، أما مكونات الماركسية المترابطة عضوياً فهي المادية الجدلية والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي، والشيوعية العلمية. وهي تتميز عن النظريات الاجتماعية السالفة بأنها لا تفسر العالم علمياً فحسب، بل وتبين شروط وسبل ووسائط تحويره.

وقد طبق ماركس وإنجلز مبادئ الفهم المادي للتاريخ في دراسة المجتمع الرأسمالي فوضعا الاقتصاد السياسي العلمي، الذي كشف عن طبيعة الاستغلال الرأسمالي، وبرهن على ضرورة الانتقال إلى الاشتراكية. الذي لا يتم بصورة عفوية آلية، وإنما بنتيجة صراع الطبقة العامله، التي تقوم رسالتها التاريخية في الاستيلاء الثوري على السلطة وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا التي تهدف إلى تصفية استغلال الإنسان للإنسان.

المجتمع المدني Civil Society

انطلقت هذه الكلمة مع أرسطو وراجت عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استزلام بعائلات أو عشائر سياسية.

بعدها فصل هيغل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، وتبعه في هذه الخطوة الماركسيون الذين رأوا في المجتمع المدني طرفاً مختلفاً عن الدولة ومناقضاً لها في توجهاته السياسية.

أما اليوم فإن المجتمع المدني يعني، طوباوياً، جميع القوى الشعبية، والبرجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقات التي تصبو إليها، فالمجتمع المدني مناهض ومعارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر، وخاصة في الدول الغربية.

المجوسية Magism

ديانة عبدة النار، وكان زرادشت (نحو ٦٦٠ - ٥٨٣ق.م) قد اعتنقها، وانتشرت بيوت النار في كل أنحاء فارس، ومن ثم أصبحت المجوسية إسماً لكل الديانات الفارسية ومنها الزرادشتية.

والمجوسي مفردها مجوسي Magus، وكان هيرودوت قد أطلق عليهم اسم Magoi عن الاسم الأوردي ماجي، ومنها اشتق الاسم Magic أي السحر، فقد كانوا يشتغلون بالسحر ويقرؤون الطوالع ويعملون بالعرافة.

وقيل المجوسية فرقة من الكفرة يعبدون الشمس والقمر. وقيل فرقة من الثنوية يعبدون إله النور يزدان، وإله الظلام أهرمن.

ويبدو أنه كانت لهم أكثر من ديانة. وقيل مذهب المجوس هو الكيومرثية، وكيومرث هو نفسه آدم في الديانات الكتابية، غير أن أهرمن إله الظلام قتله، وتأويل ذلك أن آدم أضله الشيطان، ونبت من مسقطه رجل يقال له ديباس، ومن ديباس خرج ميشة، والمرأة ميشانه، وهما أبو البشر.

محمد بن إدريس الشافعي Mohammad Bin Adris Al-Shafii

ينتهي نسبه إلى عبد المطلب أخي هاشم جد النبي (، ولد يتيماً بغزة، وانتقلت به أمه إلى مكة ليعيش بين أهله، وفي العشرين من عمره، انتقل إلى المدينة، ولازم مالكاً تسع سنين، أخذ عنه فيها (الموطأ)، ودرس فقهه. ثم ولي ولاية باليمن فاتّهم بالتشيُّع، وسافر إلى بغداد، ولازم محمد بن الحسن، وأخذ عنه فقه أهل العراق. ثم عاد واتخذ درسه بالبيت الحرام، ودوَّن كتبه، ورجع إلى بغداد ونشر هذه الكتب، ورواها عنه تلميذه الزعفراني، سافر أخيراً إلى مصر عام (٨١٤م) وتوفي بها، أشهر كتبه (الأم) و (الرسالة)، ومنهاجه يقوم على الكتاب والسنة والقياس والإجماع،

وهو واضع أصول الفقه. ومذهبه له أتباع في معظم الدول الإسلامية ويدعون الشافعية.

الموضوعية Objectiveness

هي إدراك الأشياء على ما هي عليه دون أن يشوهها نظرة ضيقة أو أهواء أو ميول أو مصالح أو تحيزات أو حب أو كره.

وهي الإيمان بأن لموضوعات المعرفة وجوداً مادياً خارجياً في الواقع، وبأن الحقائق يجب أن تظل مستقلة عن قائليها ومدركيها، وبأن ثمة حقائق عامة يمكن التأكد من صدقها أو كذبها، وأن الذهن يستطيع أن يصل إلى إدراك الحقيقة الواقعية القائمة بذاتها مستقلة عن النفس المدركة إدراكاً كاملاً، وأن بوسعه أن يحيط بها بشكل شامل، هذا إن واجه الواقع بدون فرضيات فلسفية أو أهواء مسبقة، فهو بهذه الطريقة يستطيع أن يصل إلى تصور موضوعي دقيق للواقع يكاد يكون فوتوغرافياً.

الهوية Identity

عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره أي تحديد حالته الشخصية، ومن السمات التي تميز الأفراد عن بعضهم الاسم والجنسية والسن والحالة العائلية والمهنة إلخ...

وتنص القوانين عادة على إثبات صفة الفرد بمقتضى بطاقة شخصية، وتساعد هذه البطاقة الفرد في تسهيل معاملاته المختلفة مع الجهات التي تطالب بإثبات شخصيته.

أما مبدأ الهوية المقصود به أن الموجود هو ذاته أو هو ما هو ويهيمن هذا المبدأ على الأحكام والاستدلالات الموجبة، ومن شأنه أن يجعلنا نحرص على ألا نخلط بين الشيء، وما عداه، وأن لا نضيف للشيء ما ليس له.

الوثنية Paganism

الاسم الذي كان يطلقه المسيحيون والمسلمون الأُول على المشركين الذين يعبدون الأوثان، بوساطة طقوس يقوم بها الفرد نحو الأوثان التي يعبدها، والأوثان عادة تصنع على صورة الحيوان أو الإنسان، ويعتقد أنها مقر ذات فوق طبيعية تؤدى أمامها طقوس العبادة.

وقد كان الإنسان البدائي يعزو قوة خاصة لبعض الأطعمة وكان يعبر عن اتجاهه نحو تشبيه الأشياء بالإنسان بنحت الصفات البشرية من الأحجار أو الأشجار وبذلك يجعلها مقدسة.

اليهودية Judaism

أقدم الأديان السماوية، تعاليمها مدونة في (العهد القديم) من الكتاب المقدس وفي التلمود. وأساسها الإيمان بإله واحد، وبأن اليهود هم شعب الله المختار المتحدر من أبي الأنبياء إبراهيم الخليل، وبأن الله أنزل شريعته على موسى، ليقود هذا الشعب على مقتضاها، واليهود ينتظرون مجيء المسيح يحكمهم ويحكم العالم. واليهودية الحديثة تنقسم إلى أرثوذكسية ويهودية إصلاحية.

* * *